وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – القطب شتمة –

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا

1967م- 2008م

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ معاصر

اعداد الطالبة

✓ هاجر رزقي

اشراف الاستاذ

-فؤاد جدو

السنة الجامعية : 2014م- 2015م

الإهداء

إلى من كانت دعواتها صدى في أذني ونبراسا في حياتي إلى " أمي " العزيزة و " أبي " الرائع حفظهما الله .

إلى كل إخوتي الأعزاء كل بإسمه وصديقاتي أهدي هذا العمل .

شكر وعرفان

احمد الله تعالى وأشكره على توفيقه ومنه بإتمام هذا العمل أتقدم بشكري الخالص إلى الأستاذ الدكتور المشرف :

"جدوفؤاد "

على توجيهاته القيمة وتقويمه أخطائي وتشجيعه الدائم لي فله مني أسمى الاحترام والتقدير .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل عرفانا لهم بجميل صنيعهم وتقديرا لجهودهم

وكذلك كافة الشكر لعمال مكتبة العلوم السياسية وأخص بالذكر حشلي ميلود على تسهيله لي في مهمة البحث .

دون أن أنسى الطالب الموريتاني ابراهيم ناجي الذي أفادني كثيرا،وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة .

مقدمة

إن ما ميز القارة الإفريقية عن غيرها من القارات هو ثرائها الطبيعي والبشري وكذلك تنوعها الإثني والعرقي، نظرا لتعدد الأجناس فيها التي عرفت اختلافات كبيرة فيها، إلا أنها تعرضت للاستعمار وهو ما شمل العديد من الدول، الذي امتد لعدة قرون أثرت فيها إل غاية منتصف القرن الماضي أين عرفت موجة من التحرر والاستقلال ودخلت الدول مرحلة بناء الدولة في إفريقيا .

استقلال الدول الإفريقية لا يعني إطلاقا أنها تخلصت من الروابط الاستعمارية، ذلك أن جل الدول بقيت على اتصال بالدول التي استعمرتها على اعتبارات سياسية ،اقتصادية واجتماعية ، وهذا كله بهدف الاستعانة بها في إعادة بناء الدولة ، وهذا راجع لأسباب تاريخية دفعتها لإبقاء الروابط بين الدول .

إلا أن عملية بناء الدولة في إفريقيا ، لم يكن بالأمر السهل ذلك أنها عرفت عقبات وتباين بين دولة إلى أخرى ، كالحروب الأهلية ، المجاعات أو في طار ما يسمى بظاهرة الانقلابات العسكرية التي تميزت بها القارة عن غيرها ، هذه الانقلابات تكررت بشكل كبير في إفريقيا وهي تعود لمجموعة من الأسباب والمتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية .

و تعتبر موريتانيا من أحد الدول الإفريقية والعربية التي تعرضت للاستعمار، أين ترك الاستعمار فيها أثرا كبيرا على البنية السياسية والاجتماعية لموريتانيا بالإضافة لتأثيره الواضح على النظام الإداري والقانوني الذي إمتد إلى ما بعد الاستقلال.

فموريتانيا عرفت مجموعة من الانقلابات منذ استقلالها، وذلك بسيطرة لمؤسسة عسكرية، الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك حسب الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية.

أهمية الموضوع :

- تعتبر من أهم المواضيع في الدراسات التاريخية خاصة موضوع الانقلابات ،باعتباره ظاهرة موجودة منذ زمن وتكمن في فهم وتحليل من منظور تاريخي وفق مقاربات سياسية واقتصادية واجتماعية .
- أن موضوع الانقلابات له خصوصية تختلف عن الدول الأخرى باعتبارها ظاهرة وجودية للاستعمار كمتغير أساسي في بناء وفهم الدولة في إفريقيا .
- أن موريتانيا جمعت ما بين أنها دولة إفريقية وعربية مغاربية ، فهذا يسمح بفهم ظاهرة الانقلابات من خلال تحليل الحالة لموريتانيا .

أهداف الدراسة :

إن القيمة العلمية لأي موضوع تكمن في طرح مجموعة من الأهداف وهي :

- تحليل ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا .
- رصد الظاهرة الاستعمارية كمحدد لاستقرار الأنظمة .
- تحليل الحركيات السببية للانقلابات في موريتانيا .
- قراءة مستقبلية لموريتانيا ما بعد الانقلابات .

مبررات اختيار الموضوع :

إن إهتمام أي باحث ورغبته في تناول موضوع معين عما سواه هو مبني على اعتبارات موضوعية وذاتية مرتبطة بالباحث وميولاته الشخصية وهي :

الدوافع موضوعية :

- من بين اسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث هو دراسة موضوع الانقلابات وفق زاوية تاريخية لأن معظمها تم تناوله من منظور سياسي أو قانوني .

- بالإضافة إلى دراسة المؤسسة العسكرية في إطارها التاريخي وفق مقاربة شاملة .

الدوافع ذاتية :

ومن بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لإختيار الموضوع :

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع بحكم تخصص في التاريخ المعاصر.
- ميولي لدراسة هذا الموضوع .
- الانتماء الإفريقي ،العربي والمغاربي يحتم علينا دراسة الظاهرة كنموذج موريتانيا .

اشكالية الدراسة :

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية :

ما هي العوامل المؤدية إلى الانقلابات العسكرية في موريتانيا من 1967الى غاية 2008؟

وتندرج تحتها تساؤلات فرعية وهي :

1- ما مفهوم الانقلابات العسكرية ؟
2- ما هي انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا ؟
3- ما مستقبل موريتانيا على ضوء هذه التغيرات ؟

- **منهج الدراسة :**

هذه الدراسة هي ذات صيغة تحليلية وصفية اعتمدت فيها على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: بحكم الموضوع ورصد الأحداث التاريخية.
- النهج المقارن: فتم الاعتماد على المقاربة الزمنية للأحداث.

خطة الدراسة :

يتشكل هيكل الدراسة من مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول : تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي، حيث أن الموضوع يتطلب تحديد بعض المفاهيم في الانقلابات العسكرية حتى نستطيع وضع الموضوع في إطاره الصحيح وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فأدرجت عن المؤسسة العسكرية .

الفصل الثاني : تطرقنا في هذا الفصل إلى مرحلة هامة من تاريخ موريتانيا ، ضمت فيه عوامل الانقلابات من الجانب الجيوسياسي والنظام السياسي الموريتاني مع التركيبة السوسيولوجية وهذا كله في المبحث الأول ، ثم التعرض لأسباب الانقلابات العسكرية .

الفصل الثالث : أدرج في هذا الفصل تداعيات الانقلابات العسكرية في موريتانيا حيث تناول فيه مرحلتين عرفتهما موريتانيا المرحلة الأولى الانقلابات أثناء الحرب الباردة والثانية بعد الحرب الباردة وهو ما تم في المبحث الأول، أما المبحث الثاني نجد انعكاسات الانقلابات العسكرية على موريتانيا في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

الدراسات السابقة :

لا يختلف اي موضوع عن غيره فكثرة الدراسات هي دائما ما تشد الباحث إليه ، إلا أن الدراسات عن الانقلابات العسكرية قليلة ، وهو موضوع يطرح الكثير من النقاشات وقد كان الهدف من الدراسة هو تقديم إضافة للموضوع .

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للدراسة

شهدت إفريقيا في السنوات القليلة الماضية مجموعة من التحولات السياسية والعسكرية ،وتمثلت هذه التحولات في سلسلة عدم الاستقرار السياسي التي ترجمت إلى انقلابات عسكرية ،هذا المصطلح الذي أدى الى تغيير واضح في القارة .

و مع تزايد نسبة الانقلابات العسكرية في إفريقيا باتت من المواضيع التي حتمت دراستها تاريخيا على درجة التعمق فيها حتى نقدم تحليل وتفسير كاف لها، ففي ظل التحولات التي حدثت تم إدراج معطيات حديثة ومرهونة بالزمن الذي وقعت فيه .

وفي إطار البحث العلمي المتبع ارتأينا تقسيم الفصل على مبحثين من أجل توضيح المفهوم وإبراز العلاقة الموجودة .

فيما يخص الفصل الأول تم فيه تحديد مفهومين وذلك لإبراز مصطلح الانقلاب العسكري والمؤسسة العسكرية حتى نفسر البعد التاريخي لهذه الظاهرة وفهم الدور الذي يجمعهما في التغيرات السياسية. وقد قسم الفصل إلى مبحثين يحوي كل منهما على ثلاثة مطالب .

المبحث الأول تم فيه محاولة ضبط مفهوم الانقلابات العسكرية بالإضافة إلى تحديد شروط هذا الانقلاب من خلال المطالب المدرجة.

المبحث الثاني فقد تناول فيه مفهوم المؤسسة العسكرية التي تمت فيه محاولة إيجاد العلاقة الموجودة لحدوث الانقلابات العسكرية.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للانقلابات العسكرية

إن دراسة الموضوع تحدد علينا وضع مفاهيم مختلفة للمصطلح، وكل ذلك من أجل تفسير وشرح وتحليل للموضوع، فالانقلابات العسكرية لديها تاريخ طويل حتى يكون هناك تبسيط لهذا المفهوم، وكذلك محاولة تفكيك المصطلح بين الانقلاب و المؤسسة العسكرية.

نجد أن الانقلاب العسكري يستوجب ضرورة معرفة أهم المرتكزات فيه كالتعرف عليه كمصطلح وكذا تحديد بعض شروطه التي تكون في إطار سياسي أو قانوني.

ولقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وهي :

1. مفهوم الانقلاب العسكري .

2. محددات الانقلابات السياسية.

3. محددات الانقلابات العسكرية القانونية.

المطلب الأول : مفهوم الانقلابات العسكرية

يقدم أحمد سعيفان في قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية لمفهوم الإنقلاب Coup d'Ếtat على أنه محاولة ناجحة أو غير ناجحة لاستلام أو لإعادة صياغة السلطة بطريقة غير دستورية أو غير شرعية ، وهو نوعين:

1- **الانقلاب السياسي:** هو قلب عنفي للسلطات العامة القائمة من قبل هيئات عامة تابعة وفق مخطط منهجي معد سلفا ، أي تغيير للحاكمين ، خارج الإجراءات الدستورية النافذة ، يتم عن طريق عمل يحصل في صميم الدولة ذاتها على مستوى حكامها أو مأموريها ، وعندما يكون الجيش في أصل هذا العمل ،نكون أمام ما يسمى "بالانقلاب العسكري" . [1]

[1] . أحمد سعيفان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، لبنان : مكتبة لبنان للنشر، 2004 ، ص 60 .

2- **الانقلاب العسكري** "**Pronunciamiento**" : هو تعبير إسباني يدل على التدخل العنفي للقوات المسلحة الوطنية بهدف إقالة الحكومة أو فرض حكومة جديدة ، ولكن دون النية في أن تتسلم بنفسها الحكم . فأصل الكلمة من فعل (Pronunciar) الذي يدل على الواقع المعلن ضد الحكومة . وعندما تعلن القوات المسلحة عن موقفها مع بقائها في الثكنات ، نكون أمام ما يسمى بضربة ثكنة (Curte lazo) .

والانقلاب العسكري (Putsch) هو تعبير ألماني يدل على شكل من الانقلاب الذي ينفذه الجيش بهدف الاستيلاء على السلطة السياسية ، ويتم التحضير له عموما حسب تقنية دقيقة وصارمة .

قائمة على استعمال القوة أو والتهديد بها ،ويتحقق الانقلاب أو يتم اللجوء إليه من قبل عناصر تنتمي إلى وسط الدولة ، وبمبادرة مجموعة من الضباط (ثورة القرنفل Révolution des œillets في البرتغال عام 1987) أو الجيش كجسم (انقلاب عام 1964في البرازيل) أو أيضا مسؤول مدني كبير (انقلاب ديسمبر 1851في فرنسا, انقلاب رئيس البيرو Fujimori عام 1992) وقد يحصل أيضا أن تقوم عناصر مدنية خارجة عن نطاق الدولة بالانقلاب (انقلاب لنين في شهر أكتوبر 1917في روسيا).

وإذا كانت جميع الانقلابات تنطوي دائما على استعمال العنف غير الشرعي، فإن درجات هذا العنف تتكشف متنوعة فبعض الانقلابات تترافق بمعارك ، مثلا بين فيالق متمردة وأخرى وفية للسلطات التي تعتبر شرعية (اليابان عام 1934,اسبانيا في يوليو 1936)[1]، وانقلابات أخرى تتحقق بمجرد إشارة بسيطة باللجوء عرضيا إلى القوة ضد رئيس الدولة القائم ,وحتى بناء لنصيحة تلفونية ينقلها مثلا رئيس الأركان في الجيش (حالة شائعة في أمريكا اللاتينية أو في تايلاند).

[1] . احمد سعيفان ، المرجع السابق ، ص 60 .

يمكن أن ندرج أن الانقلاب لديه نوعين أولا السياسي وهذا تقوم به شخصية سياسية وتكون خارج عن الدستور والقوانين المعمول بها وهي في قالب الدولة والسيطرة على حكامها ومأموريها أما الانقلاب الثاني فهو العسكري إذ تقوم به مجموعة من القوات المسلحة بهدف خلع الرئيس وتولى أمر الحكومة على أن تتم فيه الكلمة الأولى لهم .

ادرج سموحي فوق العادة في المعجم الدبلوماسي والشؤون الدولية أن الانقلاب هو الاستيلاء على السلطة تقوم به فئة من كبار الضباط أو الشخصيات السياسية بواسطة القوات المسلحة ،ويتم ذلك غالبا باعتقال رئيس الدولة وكبار أعوانه من المسؤولين أو السياسيين أو العسكريين و الاستيلاء على المراكز الحيوية كمحطات الإذاعة وقصر الرئاسة ووزارة الخارجية ،ووزارة الدفاع والمطارات والأبنية الحكومية الرئيسية وقطع الاتصالات الهاتفية ومنع إرسال البرقيات الخارجية وفرض منع التجول مؤقتا إلى أن تستتب الأمور ،وقد ينعت هذا الانقلاب بالثورة الحمراء إذا أريقت فيه الدماء .[1]

من هذا المفهوم نجد أن الانقلاب العسكري تقوم به فئة من الضباط أو سياسيين مدعومين من القوات العسكرية نتيجته السيطرة الكلية على جميع هياكل الدولة مع فرض حضر التجول ومنع إرسال أية رسالة نحو الخارج .

ويعرفه وضاح زيتون هو تغيير مفاجئ في الحكم ,تقوم به جماعة من رجال الحكومة أو الجيش ،وهو يختلف عن الثورة .

وهو بتعريف آخر الإطاحة بالحكومة على يد فئة صغيرة داخل الحكم ومن الأهداف التي يسعى لها مدبرو الانقلابات الاستيلاء على الأبنية والمراكز الحيوية ومحطات الإذاعة والكهرباء والمطارات .[2]

[1] . سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية ، (د س ن) ، (د د ن) ، ص 213.

[2] وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، الأردن : دار أسامة للنشر ,2000، ص 53.

هذا المفهوم يوضح أن الانقلاب يكون مفاجئ ، ورجال السياسة والجيش هم المسؤولون ، إذ وضع اختلاف بين الانقلاب والثورة ، فالثورة يقوم بها شعب تهدف إلى تغيير النظام السياسي ،والنظام الاجتماعي والاقتصادي [1]على جميع المراكز والحكومات ومسايرتها وفق ما تمليه عليه قوانينه أما الانقلاب فيكون بإسقاط رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ومع السيطرة التامة على وسائل الإعلام والمطارات.

وبمفهوم آخر هو تحرك احد العسكريين او أكثر للاستيلاء على السلطة لتحقيق طموحات وأطماع ذاتية بغية الاستفادة المادية من كرسي الحكم .[2]

أما PP smith بي بي سميث فمعظم الانقلابات العسكرية تقع من أربع فئات (Huntington ,1986) أولا : الانقلاب الحكومي أو الوصي governamental guardian coup على سبيل المثال ، باكستان في 1999م ،ودور القوات المسلحة دور وصاية guardianship بمعنى أن النظام الجديد يترك النظام الاقتصادي السائد على حاله ، ويحدث تغييرا أساسيا ضئيلا في سياسة الحكومة ، ويقيم حقه في الحكام على دعوى أن مهمة تتمثل في توفير فترة من الإستقلال قبل إعادة السلطة إلى المدنيين . وتتغير قيادة الحكومة ، لكن ليس الهيكل الاجتماعي أو السياسي . ويقبل جيش حكم arbitrrator army النظام الاجتماعي القائم .

ولا ينشىء أي تنظيم سياسي مستقل ، ويعبر عن اعتزامه العودة إلى الثكنات حالما تجرى تسوية المنازعات المدنية أو إقامة نظام بديل ومقبول (Perlmutter, 1971) .[3]

---

[1] . نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ،عمان : دار الثقافة للنشر ،2006،ص598.

[2] . ياسر قطيشات، تدخل العسكر في السياسة :محاولة فهم طبيعة الانقلابات العسكرية ، الحوار المتمدن ،العدد 3261،2011/01/29، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

[3] . . بي بي سميث ، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية ،(تر خليل كلفت)، مصر : ع 1871، 2011, ص352,351 .

وكان الانقلاب البورمي الأول في 1962م كثير من السمات المميزة لانقلاب وصي ، في أعقاب قيام الحكومة بترويج البوذية باعتبارها دين الدولة ، والتوترات الانفصالية ، والحرب الأهلية . وكان الانقلاب الإسلامي السوداني في1989 مصمما لمنع توقيع معاهدة سلام مع الإنفصالين الجنوبيين كانت ستمسح بأن تحكم الدنكا والنوير المسيحيين والأرواحيِّين وقوانين علمانية وليس قوانين الشريعة الإسلامية . ويقع الانقلاب في تايلندا في 2006 أيضا في هذه الفئة ،حيث خلعت القوات المسلحة رئيس الوزراء ،وعلقت الدستور ، وحلت البرلمان ، على حين كانت تتهم الحكومة بالفساد ، ومخالفات الانتخابات ضد حقوق الّإنسان (التي واصلت الطغمة العسكرية محاكاتها).ويحدث انقلاب الفيتو (حق الرفض) veto coup عندما تحل القوات المسلحة محل حكومة مدنية ملتزمة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الجذري الذي سيكون على حساب الطبقات الأغنى في المجتمع .والأمثلة هي تشيلي في 1973،وهايتي في 1991عندما أطاح الجيش بالرئيس **أريستيد Aristide** ، أول رئيس جمهورية منتخب ديمقراطيا الذي كان بسببه لاهوته التحريري الإصلاحي ، معبود الفقراء ومكروها من جانب الأغنياء وحلفائهم العسكريين. وتتمثل مجموعة فرعية لانقلاب الفيثو في الفيتو الإستباقي anticipatory veto عندما تتدخل القوات المسلحة لتستبقpre-empt انتقال السلطة إلى حكومة ثورية أو راديكالية باعتبار ذلك متميزا عن الإطاحة بحكومة تقدمية وإصلاحية قائمة . ويمكن النظر إلى انقلاب لاستباق أيوب خان في باكستان في 1985 على أنه انقلاب لاستباق النجاح الانتخابي لحزب يساري (woddis,1977) وبصورة مماثلة في الجزائر سنة 1991، عندما فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية , ببرنامج للتغيير الاجتماعي ، وبضعف الأصوات التي فاز بها منافسيها الأقرب في الاقتراع الأول من اقتراعين ، ألغت القوات المسلحة الجولة الثانية وعينت المجلس الأعلى للدولة ، وبدأت في قمع الحركة الأصولية.[1]

[1] . بي بي سميث ، المرجع السابق ، ص 353.

وبورما في 1990 مثال آخر . فبعد أن قامت الطغمة (المجلس العسكري الحاكم) بوضع قادة المعارضة الديمقراطية قيد الاعتقال أو تحت الإقامة الجبرية ، أجرت انتخابات برلمانية . غير أن العصبة القومية من أجل الديمقراطية فازت مع ذلك ب392من أصل 485 مقعد . ألغت الطغمة نتائج الاقتراع ، رغم تعهد في 1988 بالاعتراف بحكومة جديدة يشكلها أي حزب يفوز في الانتخابات .وأعلنت الطغمة ، أو مجلس استعادة قانون ونظام الدولة كما كان يسمى في ذلك الحين ، أن مجلس الشعب بوسعه فقط أن يقدم مسودة دستور جديد ينبغي إقراره عن طريق استفتاء . كما أكد مجلس استعادة قانون ونظام الدولة أنه يحتفظ بالسلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والفضائية .

ويمكن أن يتم التشجيع على انقلاب استباقي حتى من جانب حكومة مدنية في السلطة إن خشيت أن تكون على وشك أن تخسر السلطة عبر صناديق الاقتراع. وفي زيمبابوي أوضح حزب الحكومة زانو– الجبهة الوطنية أنه يمكن أن يرحب بالتدخل العسكري إذا خسر الانتخابات العامة في 2002.

وفي 2008 حذر ضباط كبار في الشرطة والقوات المسلحة الناخبين الرئاسيين من السماح بهزيمة **روبرت موجابي** وتم إبلاغ مرشحي المعارضة بأن أي نصر لهم لن يعترف به ، الأمر الذي كان يساوي ما نظرت إليه حركة التغيير الديمقراطي على أنه تهديد بانقلاب . وكان اقتحام القوات المسلحة للعملية الانتخابية مدفوعا بصفة رئيسية بالخوف من تألفها حركة التغيير الديمقراطي لن تكفل لهم الحصانة من الملاحقة على أفعال إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان .

وأخيرا ، تسعى القوات المسلحة في انقلاب إصلاحي reforming coup ، إلى تغيير النظام الاجتماعي ووضع الدولة والمجتمع على أساس أيديولوجي جديد .[1]

[1] ـ بي بي سميث، المرجع السابق ، ص 353.

ويمكن تمييز الأنواع الفرعية الثلاثة ضمن التدخل العسكري الذي يرفض النظام القائم ويتحدى شرعيته ، وينشئ منظمته السياسية الخاصة لإضفاء الشرعية على السيطرة العسكرية على الدولة وزيادتها إلى حد أقصى[1] :

أ . المصلح الراديكالي ، اللا- التقليدي (على سبيل المثال ,الارجنتين 45. 1955).

ب . المصلح غير الراديكالي ، اللا التقليدي (على سبيل المثال , مصر عبد الناصر).

ج . المصلح الجمهوري ، اللا . التقليدي (على سبيل المثال , تركيا في عهد أتاتورك).

يتميز الانقلاب العسكري بالعديد من السمات إذ نجد انه قد قسم إلى أربع فئات حسب بي بي سميث وهي : انقلاب حكومي أو وصي ، انقلاب الفيتو ، انقلاب الفيتو الاستباقي وأخيرا انقلاب أصلاحي . فالانقلاب الوصي تقوم بها مجموعة سياسية هدفها السيطرة على الحكومة وبمساعدة الجيش طبعا، هذا يعتبر انقلاب سياسي دون التغيير في القطاع الاجتماعي والاقتصادي .

أما انقلاب الفيتو فهو السيطرة العسكرية على مقاليد الحكم والقيام بإصلاح اجتماعي واقتصادي وكل ذلك من اجل تغيير جذري في الدولة حتى لا تكون هناك مفارقات طبقية في المجتمع. وبخصوص الانقلاب الإستباقي ويحدث ذلك في مرحلة حاسمة للدولة خاصة في الانتخابات اذ يقوم الجيش بالسيطرة في حال نجاح أو فوز حركة أو حزب في الانتخابات وإلغاء نتائجها ،ويصرح بعد ذلك بان الانتخابات مزورة اذ لابد من مجلس جديد ويعلن احتفاظه بالسلطات الثلاث للدولة .

الانقلاب الاستباقي هذا الانقلاب الأخير يعتبر معاكس تماما للانقلابات الأخرى فتحدث فيه استباقية للأحداث مع السيطرة العسكرية بكل تأكيد إذ تعلن القوات المسلحة إن أي تغيير

[1] . بي بي سميث ،المرجع السابق ،ص 353.

مفاجئ في الدولة لا تعترف به حتى لو كانت وجود انتخابات ، ففي حال وجود كثرة المترشحين وفوز احد الأطراف فيها فهذا خارج عن موافقة الجيش وبالتالي هو تهديد.

الانقلاب الإصلاحي ، هو تغيير جذري في الدولة وذلك عن طريق تغيير الهيكل السياسي، الاجتماعي والاقتصادي لكن الذي يقود هذا الانقلاب يكون عسكري اذ يسطر على جميع مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية بصفة عامة مع وضع إصلاحات جديدة مغايرة للنظام السابق وهذا ما حدث في موريتانيا.

المطلب الثاني : محددات الانقلابات السياسية

مع استقلال الدول الإفريقية في القرن الماضي استطاعت أن تكون لنفسها دولة حديثة بالتالي خلقت لنفسها برامج سياسية واجتماعية وثقافية بررتها ما يعرف بالمشروعية السياسية ، ويتم ذلك وفق الأحداث التي تعاقبت عليها الدول وكل ذلك سببه المستعمر ، فيقصد بالمشروعية هي صفة تطلق على سلطة يعتقد الأفراد بأنها تتطابق والصور التي كونها داخل المجموعة الوطنية ، فهي تتميز بتطابق السلطة وتنظيمها مع ما يعتقد الأفراد أصلح في هـــذا الميدان . والمشروعية تمنح للسلطات صلاحية إعطاء الأوامر وفرض الطاعة ، وذلك لن يكون إلا إذا قامت هذه الأخيرة وفقا لقاعدة مبدئية يؤمن بها الشعب ويتمسك بها .

وقد تكون هذه القاعدة مبنية على عادات وتقاليد فتسمى السلطة عندئذ سلطة تقليدية أو على تعلق المجتمع بشخص، والثقة فيه لما له من صفات كرئيس حزب أو ملك أو زعيم....الخ فتسمى السلطة حينذاك سلطة زعامة، أو مشكلة مبنية على نصوص قانونية وضعية وهي السلطة القانونية الخ.ومن هنا فلا يعقل القول بوجود مشروعية طالما لم ينظم ويتقبل الشعب أسلوب الحكم ،[1] فالمشروعية في الغرب قائمة على الليبرالية وفي الدول الشيوعية على الماركسية وعليه يمكن الحصول على المشروعية بعيدا عن الاقتراع العام،وأن درجة المشروعية

[1] . سعيد بو الشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر : دار بن عكنون للنشر ج1، (د س ن) ،ص86.

هي التي يعتمد عليها للحكم على النظام بأنه ديمقراطي أو ديكتاتوري وأنها أيضا العامل الأساسي في استقراره باعتبار أن عامل أو الاستقرار هو من المميزات الأساسية التي تتميز بها أنظمة الدول المتقدمة عن أنظمة الدول النامية . [1]

وإذا ما تداركنا مشروعية الانقلابات العسكرية في الدول العربية نجد أنها وضعت برنامج سياسي حتى تحاكي به الشعب في تبرير الانقلاب كمصر ، تونس ،الجزائر لو نعود إلى مصر نجد انه من أسباب الانقلاب العسكري الأول الذي قام به مجموعة الضباط الأحرار محمد نجيب* و جمال عبد الناصر** سنة 1952م[2] هو عدم احترام النظام القائم من قبل المجتمع وهـــــي

[1] . سعيد بو الشعير ، الرجع نفسه ، ص 86.

[2] . عاطف عبد الغني، الانقلاب على ثورة يوليو، مصر : أطلس للنشر والتوزيع ،2002،ص66.

*محمد نجيب: ولد في 8يوليو1902م بالسودان لأب مصري وأم مصرية سودانية المنشأ ،التحق بالكلية الحربية وتخرج منها سنة 1918م، وتلقى العديد من الإصابات ثلاث منها كانت خطيرة ،رقي إلى رتبة لواء سنة 1950م ثم شارك في ثورة يوليو وهي انقلاب عسكري على الملك فاروق في 23يوليو 1952م ،وإعلان قيام الجمهورية 1953م أصبح هو رئيسا للبلاد والوزراء في نفس الوقت ومع حدوث صراعات داخلية مع أعضاء مجلس قيادة الثورة قاموا بعزله ووضعه تحت الإقامة الجبرية مع آسرته في فيلا بالسيدة زينب بعيدا عن الحياة السياسية لمدة ثلاثين عاما ، أطلق سراحه في عهد الرئيس أنور السادات عام 1971م وفي 28أوت 1984م توفي بعد دخوله مستشفى المعادي العسكري بالقاهرة. انظر كتاب احمد يحي، مذكرات محمد نجيب كنت رئيسا لمصر ،مصر :المكتب المصري للنشر ،1984.

**جمال عبد الناصر: ولد في سنة 15جانفي 1918م بالإسكندرية زاول دراسته الابتدائية هناك وتابع الدراسة حتى تحصل على شهادة الثانوية من مدرسة النهضة المصرية بالقاهرة في 1937م التحق بالكتيبة الثالثة بنادق ثم نُقل إلى أسيوط ثم السودان ، وبعد عودته من السودان تم تعيينه مدرسا بالكلية الحربية ،والتحق بعدها بكلية أركان الحرب فالتقى خلالها بالعديد من الضباط أسس معهم تنظيم الضباط الأحرار ،ساهم جمال عبد الناصر في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك حركة عدم الانحياز الدولية مع نهرو وأحمد سوكارنو وتيتو، كما يحسب له العديد من الإنجازات التاريخية كتأميم قناة السويس والبنوك الخاصة والأجنبية كذلك قيامه بوحدة إدماجية مع سوريا إلا أنها انفصلت سنة1961م وافته المنية في 28سبتمبر1970م ،ويحسب له الكثير بمساندته للقضايا الإفريقية والأسيوية خاصة حركات التحرر كالقضية الجزائري ، والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا.للاطلاع انظر جمال عبد الناصر، أسرار الثورة المصرية وبواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ،بقلم أنور السادات ، مصر:ع311 ، 1960 ,

النقطة المشتركة مع نظام محمد مرسي سنة 2013م والفرق بينهما إن الأول هو نظام ملكي إما الثاني فهو نظام جمهوري ،وإنهم لم يعودوا قادة قادرين على تحمل المسؤولية وان شرعيتهم السياسية صار أمر مشكوك فيه وقد يعتبر وسيلة لمحاربة الفساد السياسي والإداري هذا ما أكده جمال عبد الناصر ،بقاء حسني مبارك*** على كرسي الحكم لمدة طويلة جعل من المعارضة تكسب رأي الشعب خاصة مع الربيع العربي وبتنازله على السلطة وقعت مصر مرحلة عدم الاستقرار السياسي مع الانقلاب الأخير بقيادة السيسي برر أن الدولة مازالت تعاني ضعف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفشل الحكومة المدنية في تصويب الأوضاع كذلك غياب الأحزاب السياسية وهو الأمر الذي عانت منه مصر مؤخرا .[1]

وينطبق هذا الأمر كذلك على الجزائر إذ عرفت هذه الأخيرة انقلابا كان بقيادة هواري بومدين سنة 1965م على احمد بن بلة رئيس الجمهورية ،واعتبر بن بلة آنذاك انه شخص لم يعد قادر

1- سعيد بوالشعير ، المرجع السابق ، ص 67 .

*** حسني مبارك: ولد محمد حسني السيد مبارك في 4 أيار 1928, في كفر المصلحة محافظة المنوفية, و هو رابع رؤساء الجمهورية المصرية, إذ تولى منصب الرئاسة 14 تشرين الأول 1981 بعد اغتيال الرئيس أنور السادات في أحد الاستعراضات العسكرية في 6 تشرين الأول 1981, و استمر في منصبة كرئيس لمصر حتى 11 شباط ,2011بعد تنحيه على إثر مطالبات شعبية واسعة عرفت بثورة 25 يناير, ليكون بذلك صاحب رابع أطول فترة حكم في الوطن العربي، أنهى دراسته الثانوية في مدرسة المساعي المشكورة الثانوية والتحق مباشرة بالكلية الحربية ليتخرج منها في شباط برتبة ملازم ثاني،بكلية الطيران لمدة عام بعد أن رشحته الكلية الحربية لذلك ،فتخرج منها في آذار سنة 1950بشهادة بكالوريوس علوم الطيران ، تابع دراسته العسكرية العليا في أكاديمية فرونز العسكرية في الاتحاد السوفيتي سابقا 1964. شارك مبارك في حرب 1973 لقائد القوات المصرية الجوية في ذلك الوقت وكان برتبة لواء وحصل بعدها على رتبة فريق أول طيار 1974م . بعد تولي السادات حكم مصر في عام 1975م ، قام بتشكيل الحزب الوطني الجمهوري برئاسته ، تولى هو الحكم في 14تشرين الأول 1981م بعد ترشحه من قبل مجلس الشعب وكذلك الاستفتاء الشعبي الذي أقيم بعد اغتيال السادات ، تعرض منصب حسني مبارك إلى عدة هزات مثل تلك المظاهرات الحاشدة في 2005م التي طالبت بتنحيته عن السلطة ، وكذلك محاولات اغتيال متعددة ، حتى كانت نهاية حكمه بعد ثورة 25يناير 2011م . انظر محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه من المنصة الى الميدان (الحلقة الأولى) ،جريدة الشروق ،9 فيفري 2012 .

على إدارة شؤون الدولة واستند بومدين في انقلابه أو مشروعيته على انه احد القادة العسكريين في مجلس الثورة الذي تأسس في 20 أوت 1956م ،وكذلك بحكم انه أعضاء مجلس الثورة (او المنتمين لجماعة وجدة)، هواري بومدين أعلن الانقلاب واعتبره انه مجرد تصحيح .

ان مشروعية النظام تقوم على المشروعية الثورية المنصوص عليها في مختلف المواثيق ,هذه المشروعية التي تقيم الشرعية الدستورية والقانونية ، وهي إذن مصدر الشرعية وتفسيرا لها . يمكن إن تسترد مكانها في أي وقت إذا تعرضت المسيرة الثورية لتهديد أو توقيف . والمشروعية الثورية تتناسب مع نوع من السلطة هي السلطة الثورية وتتميز بكونها تاريخية وأصيلة باعتبارها نابغة من الحركة الوطنية للتحرير فهي مثل ما يقول الكاتبان J,cvatin et J,leca تاريخية قبل إن تكون ديمقراطية أو بالأحرى أنه ديمقراطية لكونها تاريخية بالتالي أصيلة .

وقد تدعمت المشروعية الثورية بالنصوص الحزبية والقانونية ، ولعل أهمها المواثيق التي أصدرتها السلطة آخرها الميثاق الوطني الذي أكد هذا المبدأ وأضفى عليه الشعب الشرعية وعد بذلك العامل المشترك والموحد بين الوطنيين والثوريين ، وكما إن هذه المشروعية أخذت طابع الشرعية الثورية في شكلها بقواعد قانونية [1]. بالعودة إلى المسار الاستقلالي نجد إن بن بلة عرف ارتباطه الوثيق بالمؤسسة العسكرية وحزب جبهة التحرير الوطني والسلطة في الجزائر ، فهذا الأخير العائد من السجن في فرنسا تمكن من نزع الشرعية لقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ومن الفوز بالانتخابات أدت إلى ظهور مجموعة من التيارات ، حيث برهنت هذه الأزمة (1962) على انه لا يمكن القيام بأي شيء على صعيد الإدارة من دون الأخذ بعين الاعتبار جيش التحرير الوطني ، الذي لا يترك مسرح الإحداث ، وسيظل قوة الثقل

[1] .سعيد بوالشعير ، المرجع السابق ص 89.

في أية نقلة نوعية داخل النظام ، وفي تحديد مساره على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي ، وقد سعى احمد بن بلة* ، منذ وصوله إلى السلطة ، إلى إعادة تنظيم الحزب والسيطرة على فصائله ، فابعد العديد من القادة الثوريين .

ركز بن بلة سلطاته من خلال احتلاله لمنصب الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني ،إضافة إلى ممارسة الصلاحيات في ما يتعلق بالولايات بتاريخ جويلية 1964م ودعم كل ذلك بتشكيل نظام الميليشيات الشعبية لحماية الثورة من خصومها لكن لم يكتب لهذه التجربة النجاح اثر الانقلاب الذي قام به بومدين . [1]

مع ما تم ملاحظته من مشروعية الانقلاب نجد أن العسكر قد عاد للحكم في السياسة ويراد من ذلك التبرير وهذا ما حصل في تونس ومصر، فما حصل في جمعة الغضب في 25فيفري2011، جعلت من المصريين يتخلون عن مبدآ المشروعية ويطالبون بالشرعية فكان للانتخابات الرئاسية النصيب الكافي للسيسي في الانقلاب على مرسي فغياب الأحزاب السياسية وحرية التعبير والاستقرار السياسي،وفقدان مظاهر الديمقراطية وعدم توفر قاعدة لاتحادات العمال والنقابات المهنية والتجارية والفنية [2].

[1] ـ **فدوى مراط** ، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2010،ص42.

[2] ـ ياسر قطيشات ، المرجع السابق.

*احمد بن بلة : ولد الرئيس أحمد بن بلة يوم 25 ديسمبر 1916 بمدينة مغنية ، واصل تعليمه الثانوي بمدينة تلمسان وقد أدى الخدمة العسكرية سنة 1937 ،تأثر بعمق لإحداث 8 ماي 1945، فانظم إلى الحركة الوطنية باشتراكه في حزب الشعـــــب الجزائري وحركة الانتصار الديمقراطية حيث انتخب سنة 1947رئيسا لبلدية مغنية ، ليصبح بعدها مسؤولا عن المنظمة الخاصة حيث يشارك في عملية مهاجمة مكتب بريد وهران عام 1949 بمعية السيدين حسين آيت أحمد و رابح بطاط. ألقي عليه القبض سنة 1950 بالعاصمة و حكم عليه بعد سنتين بسبع سنوات سجن. هرب من السجن سنة 1952 ليلتحق في القاهرة بآيت أحمد و محمد خيذر حيث يكون فيما بعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني . قبض عليه مرة أخرى سنة 1956 خلال عملية القرصنة الجوية التي نفذها الطيران العسكري الفرنسي ضد الطائرة التي كانت تنقله من المغرب نحو تونس رفقة أربع قادة آخرين لجبهة التحرير الوطني (بوضياف ، بطاط ، آيت أحمد ، لشرف) . أطلق سراحه سنة 1962 حيث شارك في مؤتمر طرابلس الذي تمخض عنه خلاف بينه و بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. في 15 سبتمبر 1963 انتخب أول رئيس للجمهورية الجزائرية. في 19 جوان 1965 عزل من طرف مجلس الثورة. ظل معتقلا إلى غاية

المطلب الثالث : محددات الانقلابات القانونية

إن التطرق للمشروعية قي الانقلابات يستوجب علينا التوقف في الشرعية القانونية ، وتتعزز أكثر بالانتخابات حتى تقر بمفهوم الديمقراطية ، فمفهوم الشرعية يعتبر شرعيا إذا كان يتطابق مع الدستور والقانون المطبق في البلد الذي تم فيه ذلك العمل ، فالشرعية مرتبطة مع القانون الوضعي وهي منظمة شأنها شأن القواعد القانونية وفق هرم معين (شرعية دستورية ، شرعية قانونية .....الخ).

و يرجع أصلها حسب أغلب الفقهاء . إلى الدولة الليبرالية حيث عارضت شعوب أوروبا الحكم المطلق مطالبة بالحرية, فظهرت القوانين كوسائل لحماية الإفراد وهو قول يتنافى والحقائق التاريخية، فالسلطة الشرعية ظهرت في الإسلام قبل ظهور الليبرالية الحديثة.

أما في الدول الاشتراكية فان الشرعية أساسا تكون في خدمة المشروع المتمثل في النظام الذي تريد إقامته وهو الاشتراكية ،ويجد المبدأ مصدره في النصوص الموضوعة من قبل السلطة العليا المتمثلة في الحزب , والتي تعد المصدر المادي للشرعية ، حيث تضفي عليها هيئات الدولة وخاصة البرلمان الصفة القانونية بتحويلها من مشروع سياسي قانوني .

لذا فان الشرعية في هذه الدول تخضع لفكرة أو لمبدأ الحتمية الاشتراكية فهي ضرورية وان كانت لا تشكل سوى جزءا من البنية الفوقية الزائلة مع الدولة.[1] ومن خلال ما سبق يتضح لنا بان المشروعية الدستورية والمشروعية تحملان مفهومين مختلفين ،لان الأولى ترمز إلى الأثر المقيد المرتبط بالنظام الدستوري المضمون احترامه بواسطة السلطات العمومية تحت طائلة

1980 ، و بعد إطلاق سراحه أنشأ بفرنسا الحركة الديمقراطية بالجزائر. التحق بالجزائر بتاريخ 29 سبتمبر 1990. توفي في الجزائر يوم 11افريل 2012. انظر كتاب روبير ميرل، مذكرات احمد بن بلة ، (تر العفيف الأخضر) ،بيروت : منشورات الآداب،(د س ن).

[1] . السعيد بو الشعير ، المرجع السابق ، ص60 .

العقوبات . في حين ان المشروعية هي صفة ترتبط بسلطة حيث الأيديولوجية ومصادر التفكير والمرجعية تشكل الموضوع الذي تؤمن به الجماعة أو على الأقل أغلبيتها .[1]

وفي الحديث عن الشرعية في الدول نجد أن تونس قد أخذت استقلالها بالكامل في 20مارس 1956 ،عندما تقرر إجراء انتخابات لتشكيل المجلس القومي التأسيسي بتاريخ 25مارس 1956، نشأت الجبهة القومية التي تتألف من الحزب الحر الدستوري والمنظمات القومية ، وأصرت الجبهة على الإبقاء على الملكية ، ولكن في شكل ملكية دستورية ، وبناء على ذلك ظل المجلس القومي التأسيسي لمدة طويلة يضع التنظيمات في هذا الإطار ، إلى أن قرر القادة التونسيين الاتجاه نحو النظام الجمهوري وإسناد رئاسة الجمهورية مؤقتا الى الحبيب [2] بورقيبة* الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الحكومة ،وإذا كان المجلس القومي التأسيسي هو الذي وضع الدستور وصاغ أحكامه كرست في النهاية توجيهات الرئيس بورقيبة التي تتمثل ترك النظام البرلماني وإقامة نظام رئاسي يضمن النفوذ والاستقرار للحكومة وقد طبق بورقيبة في البداية ما يسميه "الوحدة الوطنية "التي عن طريقها أمكن تحقيق الاستقلال ، وكان يوجه واضعي الدستور نحو اختيار معين ، ولذلك جاء الدستور مؤسسا لنظام حكم قوي يلتئم فيه ممثلو الأمة في منظمة الحزب الدستوري ، فقد كان بورقيبة ورفاقه حريصين على إقامة نظام حكم قوي يتولى قيادة الشخص الذي أهلته ظروف الكفاح ليتولى هذه المسؤولية .[3]

---

[1] – سعيد بو الشعير ، المرجع ، ص 90.

[2] – فدوى مرابط ،المرجع السابق ، ص64.

[3]– جهاد عودة ، تجربة الاشتراكية الديمقراطية في تونس، دراسات في الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة :الهيئة المصرية للكتاب (دس ن) .ص 23.

*الحبيب بورقيبة ، ولد الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة يوم 3أوت 1903 بمدينة المنستير من أسرة متوسطة. وتتوفر حياته على رصيد زاخر بالنضالات التي بدأت مناخاتها السياسية تتشكل منذ 5 أفريل 1922 عندما انخرط في الحزب الحر الدستوري ليبتدئ من ثمّة مسارا طويلا من النضال الفكري والميداني مهّد لميلاد الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وتأسيس جريدة يومية هي العمل التونسي.تميزت نضالات الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة بمنحى وطني عميق مؤمنا بسيادة تونس وحتمية تحريرها من نير الاستعمار. لذلك عمل داخل تونس وخارجها على التعريف بالقضية التونسية ومن ابرز محطات ذلك النضال

وخلال عام 1970 ، بدأت الانطلاقة الأولى لطي مرحلة النظام الرئاسي المقتبس من النظام الرئاسي الأمريكي ، حيث شهدت تونس تحولا دستوريا جذريا ، بالأخذ ببعض ملامح النظام البرلماني ، ومن هذه الملامح حق إقالة الحكومة بالمصادقة على "لائحة لوم" في ظروف محددة ، وتمكين رئيس الجمهورية من حل المجلس النيابي ، وهي صلاحيات لا توجد إلا في الأنظمة البرلمانية .

غير أن الخطوة الحاسمة في التخلي عن النظام الرئاسي كانت صدور القانون الدستوري المؤرخ في 8افريل 1978 الذي حمل مقتضيات جديدة أدخلت تغيرات عميقة ، أصبح الدستور معها على شكل وثيقة دستورية معها على شكل وثيقة دستورية جديدة ، وفي هذا التعديل ، ظهر ميل المشرع الدستوري التونسي إلى الاقتباس من تقنيات دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة .

وبعد وصول زين العابدين بن علي إلى السلطة ،وذلك من خلال الانقلاب الأبيض في نوفمبر 1978 ، وقام باتخاذ قرارات وإجراءات سياسية لإنهاء التوتر السياسي مع المعارضة . وكان من أهم هذه القرارات إلغاء فكرة الرئاسة مدى الحياة .[1]

1-Michel Camau,Changmeent politique au Maghreb, Pris: CNRS édition,1991,p141.

تحوله الى القاهرة وفتح مكتب المغرب العربي وسفره الى نيويورك سنة 1945 حيث شرح القضية التونسية إلى الرأي العام العالمي. خاض الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة تجربة مريرة في سجون المستعمر ومنافيه لم تثنيه عن مواصلة النضـــــــــال من أجل نيل الاستقلال.ومنذ سنة 1949 أعاد تنظيم الحزب وأعد الشعب من جديد للكفاح قبل ان يتحول الى الخارج لمزيد التعريف بالقضية التونسية ليتوج هذا المسار النضالي الوطني الشامل بنيل الاستقلال يوم 20 مارس 1956.فانتخب الحبيب بورقيبة رئيسا للمجلس القومي التأسيسي يوم 8 أفريل وكلّف يوم 11 أفريل بتشكيل الحكومة التونسية كانت مسألة تحرير المرأة من أولى المسائل التي استأثرت باهتمام الزعيم الحبيب بورقيبة غداة الاستقلال . فتحقق هذا الرهان في مرحلة أولى بصدور مجلة الأحوال الشخصية التي برزت في صيغة قانون بتاريخ 13 أوت 1956. ليمضي من ثمة في تركيز أسس الدولة الحديثة بعد تخليص البلاد من رواسب الاستعمار وتحقيق الجلاء النهائي لآخر جندي فرنسي عن تراب الوطن. وفي 25 جويلية 1957 قرر المجلس القومي التأسيسي بالإجماع بعد مداولات تاريخية إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية وأصبح الحبيب بورقيبة اول رئيس للجمهورية التونسية. وفي غرة جوان 1959 امضي الزعيم بورقيبة نص الدستور الذي يقر سيادة الشعب في

ما يمكن الحديث عنه أن بورقيبة خلق نوعا من السلطة الملكية واحتسبها لنفسه فأراد بذلك جعل الحكم ملكي بالرغم من الديمقراطية التي ساير بها الدولة ، واختياره كرئيس للدولة عن طريق انتخابات ديمقراطية شرعية ، إلا أن هذا كان له رد آخر لدى أصحاب الأحزاب السياسية.وصول بن على للحكم اثبت شرعيته وذلك من خلال إلغاء الخلافة الآلية التي كانت تجعل من رئيس الوزراء رئيسا للجمهورية بخلو المنصب ، كما أصدر عددا من قرارات العفو العام عن المعتقلين السياسيين ، وصادق على اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب في 11يوليو 1988م ،[1]هذا فضلا على السماح بتشكيل جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان ، كما صدر قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة الاستثنائية ، ومنصب الوكيل العام للجمهورية ، نظرا إلى عدم دستوريتها ،وكان قد صدر قانون جديد للصحافة في 19يوليو 1988م .صدر الميثاق الوطني الذي اقترحه الرئيس بن علي قي 25يوليو 1988م ، والذي اعتبر بمثابة التزام أخلاقي يحدد ضوابط الحركة السياسية لكافة التيارات دون استثناء ، وقد نال الميثاق الوطني موافقة 16حزبا وهيئة شعبية ونقابات مختلفة ، ويحتوي مواضيع رئيسية وهي الهوية ،والنظام السياسي ،والتنمية والعلاقات الخارجية .

إن الملاحظ للتطورات التي جرت في تونس من خلال الانتخابات التي جرت في السنوات التالية (1964- 1968) و (1974-1979) أو تلك التي جرت في ظل التعددية الحزبية وآخرها (انتخابات لبن علي) سنة 1994م أدخلت تعديلات على الدستور ، وأظهرت أن الرئيس السابق بن علي يعاني من اضطرابات سياسية داخلية بالرغم من أنه أقام العديد من

وطنه ويضمن حقوق المواطن وسلامة الدولة.ولعل من أهم مظاهر بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال احتواء الولاء القبلي والجهوي وتعزيز الروح الوطنية وتحديث التعليم وتونسة الأجهزة الإعلامية والإدارية وتغيير اسم الحزب الذي صار يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري.انظر كتاب الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، القاهرة: الدار الثقافية للنشر،1999،ص11.

[1] - Michel Camau, op-cit,p 141.

التعديلات وإصلاحات سياسية إلا أن الشرعية التي أتى بها لم تكن كافية واعتبر وصوله للحكم دون شرعية .

إما الشرعية الدستورية في الجزائر فظهرت في سنة 1976م بصدور الدستور , وهذا ما نلاحظه في خطاب الرئيس هواري بومدين* أمام إطارات النقابة بقوله إن الجزائر انتقلت من المشروعية إلى الشرعية الدستورية ، هذه الشرعية الدستورية تستمد معناها من النظام الذي تبغي إقامته ، وهي خاضعة للحتميات الثلاث (الصناعية والزراعية والثقافية .مواد من 18الى 21من الدستور)

وهي خاضعة أيضا للميثاق الوطني المصدر الأيديولوجي السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب الواحد والدولة على جميع المستويات وكونه كذلك المرجع الأساسي لأي تأويل لأحكام الدستور أو بعبارة الأمر الصادر بنشر الميثاق هو المصدر الاسمي لسياسة الأمة وقوانين الدولة. [1]

في مصر لم يختلف الوضع اعتبر السيسي أن ما حدث ليس انقلاب وذلك عندما أعلن هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع ، مساء يوم 3يوليو 2013م بحضور أرفع شخصيتين دينيتين في البلاد شيخ الأزهر وبطريرك الكنيسة القبطية ، وعدد من كبار الجيش ، والدكتور محمد البرادعي عن جبهة الإنقاذ ، واثنين من نشطي حركة التمرد اريد بالمشهد أن يكون التفاف مدني وتأكيد أن ما يحدث ليس انقلاب عسكري.

ما حاول السيسي أثباته أن مرسي رفض التنازل عن السلطة مثلما فعل مبارك .كما قام بتعليق دستور 2012م الذي اقره مرسي وكذا حل مجلس الشورى المنتخب، الذي كان الهيئة التشريعية في البلاد،خطة السيسي تضمنت تعديل الدستور بعد إجراء انتخابات 2013م تشكلت فيما بعد لجنة معينة من الرئيس ، متكونة من عشرة خبراء ، لوضع التعديلات ، على أن يكون للجنة أخرى من خمسين ممثلا للقوى السياسية والمدنية والنقابية والهيئات الدينية وإقرار الصيغة

[1] . سعبد بوالشعير ،المرجع السابق ، ص90.

*هواري بومدين:هو رئيس الجزائر اسمه محمد بوخروبة ،رئيس الجزائر من15 1965م، الى 27ديسمبر 1978م ، ولد في قالمة في 23اوت 1932م وعندما بلغ سن السادسة دخل مدرسة ألمابير سنة 1938 في مدينة قالمة (وتحمل المدرسة اليوم –

النهائية للدستور المعدل وطرحه للاستفتاء .انتهت اللجنة من التعديلات واتضحت الوجهة الدستورية للنظام الجديد كإلغاء مواد الدستور ذات المحتوى الإسلامي . [1]

[1] . مصر تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن الحادي والعشرين ، http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/09/20139192611595401.htm ، في 1سبتمبر 2013، سا 10:30 .

ـ اسم مدرسة محمد عبده)، يدرس في المدرسة الفرنسية وفي نفس الوقت لازم الكتّاب. ختم القرآن الكريم وأصبح يدرّس أبناء قريته القرأن الكريم واللغة العربية. توجه إلى المدرسة الكتانية في مدينة قسنطينة حيث درس عند الشيخ الطيب ابن لحنش.تعلم في مدارسها ثمّ التحق بمدارس قسنطينة معقل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بومدين. رفض هواري بومدين خدمة العلم الفرنسي (كانت السلطات الفرنسية تعتبر الجزائريين فرنسيين ولذلك كانت تفرض عليهم الالتحاق بالثكنات الفرنسية لدى بلوغهم السن الثامنة عشر) وفرّ إلى تونس سنة 1949والتحق في تلك الحقبة بجامع الزيتونة الذي كان يقصده العديد من الطلبة الجزائريين، ومن تونس انتقل إلى القاهرة سنة 1950 حيث التحق ب جامع الأزهر الشريف حيث درس هناك وتفوق في دراسته.

اندلاع الثورة الجزائرية ،مع اندلاع الثورة الجزائرية في 01 تشرين الثاني –نوفمبر 1954 انضم إلى جيش التحرير الوطني في المنطقة الغربية وتطورت حياته العسكرية كالتالي:

–1956أشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية، وقد تلقى في مصر التدريب حيت اختير هو وعددا من رفاقه لمهمة حمل الأسلحة .

1955ا صبح منذ هذه السنة مشهورا باسمه العسكري "هواري بومدين" تاركا اسمه الأصلي بوخروبة محمد إبراهيم كما تولى مسؤولية الولاية الخامسة .

1958 أصبح قائد الأركان الغربية .

1960 أ شرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا ليصبح قائد الأركان .

1962وزيرا للدفاع في حكومة الاستقلال .

1963نائب رئيس المجلس الثوري.

تولى بومدين الحكم في الجزائر بعد انقلاب عسكري من 19 يونيو/جوان 1965 إلى غاية ديسمبر 1978. فتميزت فترة حكمه بالازدهار في جميع المجالات خاصة منه الزراعي كما قام بتأميم المحروقات الجزائرية (البترول). وأقام أيضا قواعد صناعية كبرى مازالت تعمل إلى حد الساعة. وكان في أول الأمر رئيسا لمجلس إلى وفاته أصيب هواري بومدين صاحب شعار "بناء دولة لا تزول بزوال الرجال" بمرض استعصى علاجه ، وفي بداية الأمر ظن الأطباء أنّه مصاب بسرطان المثانة،غير أن التحاليل الطبية فندّت هذا الإدعّاء وذهب طبيب سويدي إلى القول أن هواري بومدين أصيب بمرض "والدن ستروم" وكان هذا الطبيب هو نفسه مكتشف المرض وجاء إلى الجزائر خصيصا لمعالجة بومدين، وتأكدّ أنّ بومدين ليس مصابا بهذا الداء وقد مات هواري بومدين في صباح الأربعاء 27 ديسمبر 1978 على الساعة الثالثة وثلاثون دقيقة فجرا. انظر كتاب عمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد1932ـ 1978 ،قصر الكتاب البليدة للنشر، 1997،ص ص 18،24.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية

إن الانقلاب العسكري تقوم به مجموعة من العسكريين كما تم ذكره سابقا ولذلك لابد من وضع إطار واضح للمؤسسة حتى يتم وضع دراسة شاملة.

بالتالي تم صياغة مطالب تخدم هذا المبحث لتقديم شرح كافي للمؤسسة العسكرية.وهي ثلاثة مطالب :

1- مفهوم المؤسسة العسكرية .
2- تطور المؤسسة العسكرية .
3- مهام المؤسسة العسكرية .

المطلب الأول : مفهوم المؤسسة العسكرية

مما سبق إن المؤسسة العسكرية ليست من قبيل المؤسسات السياسية ،ذلك بأن وظيفتها تنحصر في الذود عن أرض الوطن ،إنها إذا مؤسسة إدارية تتولى إدارة عمليات الحرب ، ويقوم عليها فنيون ليس من شأنهم اتخاذ القرار السياسي ،وبالتالي يتعين أن تكون المؤسسة العسكرية بمنأى عن النظام السياسي ، ويمثل وضعها على هذا النحو مصلا واقيا من ظاهرة الحكومات العسكرية ،التي لابد وأن تكون ديكتاتوريا بحكم ما تملكه من قوة مسلحة قاهرة تستند إليها في استبدادها.[1]

أو هي مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهاز أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، القضاء أو رئاسة الدولة في النظام الجمهوري الديمقراطي وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني. ومعنى ذلك أن

[1] . أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ، مصر :دار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ،2000، ص81.

مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي ، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع . ولا يمكن أن يدرك هذا الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة إلا متى أمكن إدراك الفارق بين الدولة والسلطة ووعي التمايز النظري بين المفهومين.[1]

إذا كان التعريف ذائع الصيت للدولة في الفهم الغربي يعدها المؤسسة الشرعية الوحيدة المخولة باستخدام القوة ،فإن الدولة تمارس هذا الدور عبر عدد من مؤسسات الضبط الاجتماعي ، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية : لما يتوافر لها من احتكار قوة السلاح واستناد الاعتبار النظم الغربية لهذا الدور وتأثره العميق في واقع الدولة في الغرب ، كحاله فرنسا حتى عام 1958م على سبيل المثال ، فقد اهتمت تلك النظم بصياغة حدود العلاقات (المدنية والعسكرية) وما يترتب عليه من التوافق النظري والعلمي على ضرورة إخضاع القيادة العسكرية للقيادة السياسية.[2]

ارتبطت المؤسسة العسكرية بالعسكريين ، ذلك أنهم احتكروا أدوات القوة والإكراه في المجتمع فإنهم يستطيعون فرض إدارتهم على المدنيين ،ويمكنهم عند تولي السلطة من خلال ما يحظون به من قوة مكانة أن يحققوا اللاإستقرار السياسي لفترات طويلة .وكذلك فإن ما يمثله العسكريون من عناصر للقوة والمهارة والإدارة الفعالة والحاسمة ، يوفر للعسكريين إمكانية المبادرة بإنجاز ومتابعة مشروعاتهم التنموية ، ولذلك يتوقع يحقق العسكريين إنجازات وأهداف تحديثية أكثر تميزا مقارنة بالمدنيين .[3]

---

[1] أحمد ولد داده وآخرون ، الجيش والسلطة في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية للنشر ، 2002، ص16.

[2] . علي أبو فرحة ، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية ، مجلة القراءات الإفريقية ،ع 13، سبتمبر 2012،ص43.

[3] . رشاد القصبي ،التطور السياسي والتحول الديمقراطي . الحراك السياسي وإدارة الصراع . ، مصر :ط2 ،جامعة القاهرة للنشر ،2003، ص210.

إن المؤسسة العسكرية في نظر الكثير من القياديين والسياسيين صاحبة القرار في الدولة ، فإذا زاد شأنها عظمة قوتها خاصة إذا كان لها مساندين في السلطة أو حتى من أحزاب سياسية ويندرج ذلك من الحرب الباردة إلى استقالة العديد من الدول كإفريقيا مثلا .

المطلب الثاني : تطور المؤسسة العسكرية

ما يمكن إدراجه في تطور المؤسسة العسكرية تقسيمه في الأنظمة الليبرالية والفكر السوفيتي ، فكلاهما يتخذ منهج معين .

1ــ العسكريون من وجهة نظر ليبرالية : إن أغلب دراسات حول العسكريين نجدها تنبع من المجتمعات النامية ومن بينها المجتمعات العربية الاجتماعية فقد كانت بدايتها من مبدأ مونرو Monroe سنة 1823م والذي ينادي بوجوب أن تكون أمريكا للأمريكان ،حيث دعمت بيوت الخبرة الأمريكية صناعات الأسلحة والمعدات العسكرية وكذا المراكز البحثية للعلوم الاجتماعية لتعزيز دور العسكريين في أمريكا اللاتينية لشغلهم الفراغ السياسي الذي خلفه رحيل المستعمر الإسباني وإظهارهم بمظهر البديل للمبادرات التنظيمية المدنية .

وبالرغم من ظهور نظريات كنظرية الاجتماع العسكري والتي تحتوي على

ـــ العمل العسكري كمهنة .

ـــ التنظيم العسكري كبناء اجتماعي مستقل .

ـــ النظام العسكري.

ـــ العلاقات المدنية العسكرية و دراسة الحرب والقيادة الحربية .[1]

[1] . احمد ابراهيم خضر ، علم إجتماع العسكري . التحليل سوسيولوجي شامل لنسق السلطة العسكرية ، القاهرة : دار المعارف للنشر , 1980,ص81.

بالرغم من وجود هذه النظريات إلا أن المؤسسة العسكرية كان لها دائما طابعها المميز ، وذلك لوجود أدلة كثيرة لسيطرة العسكريين في الدول النامية نتيجته هو الاستقلال كما سلف ذكره التي تدعمت بموقف المؤسسة العسكرية منها :

أولا ـ نجد أن التنظيمات المدنية تقع في سياق تنظيمات المجتمع المحلي، إلا أن الجيش على خلاف ذلك فهو مجبر أن يكون في مستوى السياق العالمي، حيث إن المؤسسة العسكرية تقوم أصلا للعمل الخارجي وتنظيم نفسها للعمل القومي.

ثانيا ـ الجيش عبارة عن آلة في أعلى مستوى التفاعل ، أي يجب أن يكون دائما في حالة تفاعل ، وهذا يجعله مؤسسة مستثناة من مقتضيات المشاكل اليومية المعتادة كي يعـــــــيش يعيدا عن محاربة الحياة المدنية الحديثة عادة ما تكون عرضة للإجبار لهذه المؤسسة العسكرية إذ يجب أن تكون من خلال بنائها الوظيفي قادرة على التركيز على التحديث وبصورة أكثر تأثيرا دون مراعاة الواقع المعاش .

فالجيش يعد أحدث وكيل قانوني للدولة في المجتمع المتغير على أساس العمل والكفاءة مما يتيح له فرصة التركيز أكثر على المستوى العالمي في أعلى مستوياته. فالجيش تحت حراسة ضباط التحديث لا يحمل فقط لواء الاستقرار في هذه المجتمعات المتغيرة، بل يجعل هذه المجتمعات تتعاون فيما بينها في العمل مع الغرب .

وفي ظل الدراسات لم يبق سرا أن نقول إن الغرب بقيادة الولايات المتحدة صار يدعم التدخل العسكري في النظم السياسية للبلاد العربية من خلال منحها " **قوة فوق قوتها ونفوذا إضافيا واستقلاليا سياسيا وكثيرا ما يدفعها إلى التدخل لمواجهة القيادات السياسية المدنية**".[1]

*هذا ما تؤكده العديد من الدول كالجزائر ، المغرب ، إذ جعلت من الجيش المصدر الرسمي لتسير الدولة و للحماية الدولية سواء الخارجية أو الداخلية .

[1] . جمال زهران ، القواعد والتسهيلات الأمريكية في الشرق الأوسط ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، ع 66، نوفمبر 1981، ص101.

نجد أن نشأة الجيوش العربية الحديثة قد نشأت نشأة مختلفة ويمكن إرجاعها إلى أربعة أنواع :

النوع الأول : الجيش الموروث في اليمن ، فبالرغم استقلال هذه الدول العربية بصورة رسمية ومنذ زمن مبكر إلا أنها كانت خاضعة للتأثير الاستعماري البريطاني القوي.

النوع الثاني : الجيوش الموروثة عن السلطات الاستعمارية في العراق وسوريا ومصر حيث اعتمدت السلطات الاستعمارية بصورة واضحة في بنائها على الأقليات العرقية واللغوية وعناصر أمية لمواجهة الثورات الوطنية .

النوع الثالث: الجيوش التي ظهرت من خلال العمل المسلح في سبيل التحرر القومي كما في الجزائر.[1]

النوع الرابع : الجيوش التي نشأت بعد تحقيق الاستقلال السياسي كما في باقي البلاد العربية .

أما من حيث التنافر الذهني للمؤسسة العسكرية في البلاد العربية فنجد انه في مراحل وأوضاع معينة قد تمت الحركة السياسية بواسطة جزء من إفريقيا وقيادتها وحيث تم تطهير وفصل الأجزاء الأخرى منها ، نظرا لظهور التناقضات الفكرية التي كانت تعبر في الغالب عن تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية . [2]

2ـ العسكريون من وجهة نظر السوفيتية الماركسية: بعد التعرف على الجيش من وجهة نظر ليبرالية ظهرت النظرية الماركسية السوفيتية في مجمله أن العسكريين قوة ثورية تقدمية تقود الدول النامية إلى الاشتراكية كطريق مغاير عن الرأسمالية وقد تم وضع خصائص وهي :

[1] . عفرون محرز ، مذكرات وراء القبور ، (تر الحاج مسعود) ، الجزائر : دار هومة ، 2013، ص 1. 15.

[2] . عامر رمضان أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري ، بيروت : دار الرواد للنشر ، 2002، ص123.

الخاصية الأولى: فصائل الضباط تمتد أصولهم الاجتماعية إلى الفئات المتوسطة والصغيرة .[1]

الخاصية الثانية: الجيش وبالدرجة الأولى فصائل الضباط والضباط الذين يبرزون في المجتمعات الأقل نموا كقوة اجتماعية، أو كهيئة مستقلة لا تتطابق مصالحها دائما أو بطريقة غير مباشرة مع مصالح غالبية أفراد الجيش.

ما يمكن إدراجه من النظرية السوفيتية هو الدور الكبير الذي لعبه ستالين نفسه ويظهر ذلك في الحرب العالمية الثانية من خلال علاقته مع هتلر ، حيث جعل الجيش بمثابة القوة الثورية التقدمية ،وكل ذلك هدفه جذب الدول للنظام الشيوعي ولهذا نجد المؤسسة العسكرية في البلاد العربية كان ضروريا في بداية استقلالها ، حيث لم تكن وقتئذ تملك جيوشا بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما كان الأمر يقتصر على بعض وحدات البوليس التي تتولى حماية الأمن الداخلي للدولة المستقلة .فبمجرد الاستقلال صار لكل دولة حيز إقليمي .

ما يمكن أن نوضحه أن المؤسسة العسكرية لدى القادة العرب هي رمز للسيادة الإقليمية والاستقلال الوطني ، ومن هنا اختلفت أوضاع البناء للقوات المسلحة في كل دولة عربية عنها في الأخرى تبعا لميراث الفترة الاستعمارية من حيث تكوين النواة الأولى لهذه المؤسسة ومن حيث ولاء قادة الاستقلال السياسي ونوع ارتباطهم بالدولة الاستعمارية السابقة .فإلى جانب المجندين من قبل الإدارة الاستعمارية جنودا وضباطا ، الذين سبق أن مارسوا هذه المهمة فقد أوكلت القيادات السياسية العربية مهمة بناء المؤسسة العسكرية إلى ضباط وخبراء كانوا قد تلقوا تعليمهم وتدريبهم في المدارس والكليات العسكرية المتخصصة في أوروبا وأمريكا **(مثل كلية**

[1]. أشارت أغلب الدراسات إلى أن أصل معظم العسكريين من الطبقة الكادحة أو مرتبطين بعصابات وصلت الى هذا المستوى عن طريق العلاقات بالطبقات والمهن أخرى بالتالي نمت من خلال الدور الذي يلعبه الجيش، كذلك في تنشيط الفلاحين نحو الحيلة العسكرية والسياسية ، انظر رشاد القصبي ، المرجع السابق ، ص206.

وست بوينت العسكرية ، وكلية سانت هرست العسكرية البريطانية وبعض المدارس والكليات الأخرى في أوروبا الغربية والشرقية).[1]

المطلب الثالث : مهام المؤسسة العسكرية

ما تملكه المؤسسة العسكرية هي روح الاحتراف العسكري ويقصد به :

أـ أن على القوات المسلحة أن تحول كل جهودها وطاقتها لممارسة وظيفتها العسكرية .

ب ـ أن القوات المسلحة ما هي إلا خادم للبلاد وليس سيدا لها .

ج ـ أن الوظيفة العسكرية يجب أن تحدد دستوريا في تحقيق الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجي. [2]

فالجيش يلعب دورا كبيرا في كثير من البلدان الآسيوية وأمريكا اللاتينية فالدول التي استقالت عانت من مشكل عدم الاستقرار وتضخم المشاكل ، ومؤسساتها السياسية كانت لا تزال في طور التكوين ، وهكذا يصبح الجيش هو القوة المسيطرة باعتبارها قوة منظمة حديثة أدخلت في مجتمعات غير منظمة تمر بمرحلة انتقالية .

وهناك ثلاث احتمالات لدور الجيش في المجتمعات:

ـ جيش ثورة يحمل إرادة التغيير الجذري .

ـ جيش إصلاحي يأخذ على عاتقه القيام بإصلاحات عامة , ولا تمس الأبنية الاجتماعية والاقتصادية بالتغيير .

ـ جيش محافظ يأخذ على عاتقه المحافظة على الأوضاع القائمة دون تغيير .[3]

[1] . عامر رمضان أبو ضاوية ، المرجع السابق ، ص126.

[2] ـ احمد وهبان ، المرجع السابق ، ص81.

.

بعد إثبات الروح الوطنية للعسكر وكذلك الدور الذي يلعبه نجد أن من أسباب تدخل الجيش في السلطة هي الفساد وسوء الإدارة الموجهة إلى الحكم المدني ، بعجزه عن إدارة شؤون البلاد وبعض العناصر أحست بأنها أصبحت مقيدة ومعرقلة عن القيام بدور إيجابي وفعال، نتيجته تصرفات المدنيين ونزاعاتهم ، وصراعاتهم على السلطة وساد الاعتقاد بان السيطرة العسكرية الفعالة ، تستطيع أن تجد حلا أسرع للصراعات والمشاكل .

إن البيروقراطية الحزبية عملت على حجب الشباب الطموح عن بلوغ مراكز في الحكومة المدنية ، مما جعل الجيش هو السبيل الوحيد أمام هذا الشاب الطموح للوصول إلى السلطة والمراكز العالية وتحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الشخصية منها والوطنية ، مما يؤدي إلى تكوين نخبة جديدة تأتي من الفلاحين والشباب والعمال .فالزعامة العسكرية تبرز خاصة في وقت الأزمات .

صحيح أن المؤسسة العسكرية ما هي إلا أداة قد تصل إلى الحكم وذلك قد تعود إلى نوعين من خلال العلاقة الموجودة بين السلطة والجيش في البلاد العربية ويمكن تقسيمها إلى ثلاث وهي:

1ـ **جيش السلطة:** ندرس من خلالها أن الجيش هو جيش للسلطة لا جيشا للدولة فحسب ولديه ثلاث ميزات الأولى ، صورة مؤسسة برسم الاستخدام العادي من قبل السلطة والنخبة الحاكمة فهو ليس مجرد أكثر من أداة في يد النظام السياسي وهو قابل للاستعمال لتحقيق هدفين ،مثل قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء والحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة.[1]

[1] ـ . فاروق حميدشي ، الجماعات الضاغطة ، الجزائر :المطبوعات الجامعية للنشر ، 1998، ص199.

أما الثانية صورة مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم، وليس ملكية عامة للدولة والأمة.[1]

ففي الثالثة تبدو صورة الجيش صورة فريق سياسي في المجتمع ،وفي مواجهة فرقاء سياسيين آخرين فبتدهور نصابه من جيش للدولة إلى جيش السلطة ، تتدهور علاقته بالمجتمع الوطني ليتحول من جيش للشعب أو الأمة إلى جيش لطبقة سياسية [2]، إلى جيش نخبة سياسية حاكمة ، ثم من جيش نخبة إلى جيش فرد، وفي موازاة ذلك ، يتدحرج الولاء من ولاء للنخبة الحاكمة ،فإلى ولاء لفريق أضيق فيها ، وهكذا دواليك.

2ـ **سلطة الجيش:** العلاقة هنا هي التي يصبح فيها الجيش سلطة ،بعد إن رأينا كيف سيطرة السلطة على جميع المؤسسات بما فيها المؤسسة العسكرية سيختلف الوضع ، سنرى أن الجيش سيشق طريقه نحو السيطرة على الدولة وما ينتجه من سيطرة المؤسسة العسكرية إلى الانقلاب العسكري بالتالي يقع في التغيير .

3ـ **الجيش الأهلي** :الأخيرة مختلفة قليلا ، لأن طرفيها هما الجيش والمجتمع المنفلت من عقال الدولة ، أي مجتمع المنطوي على سلطة ذاتية خاصة : مجتمع العصبيات الأهلية أو المجتمع العصبي .بالتالي ما يمكن أن يطرأ على مؤسسة الجيش في المجتمعات العربية التي تعاني نقصا حادا في الاندماج الاجتماعي العصبي .[3]

ما يمكن أن ندركه أن المؤسسة العسكرية أو الجيش بصفة خاصة تكتمل مهامه في السيطرة التامة على جميع هياكل الدولة، بغض النظر عن التاريخ الماضي للدولة كمصر، تونس، الجزائر وموريتانيا.

[1] . احمد ولد اباه وآخرون ،المرجع السابق ، ص20- 21.

[2]. NIKOLAY MARINOV AND HEIN GOEMANS, Coups and Democracy, London: Cambridge University Press, 2013, p5.

[3] op-cit , p06.

صحيح أن الانقلاب العسكري يختلف من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى إلا أنها كلها تنتهج نفس الأسلوب كالسيطرة التامة على وسائل الإعلام والمراكز الحساسة في الدولة ، وبعدها يتم إدراج دستور حتى يضفي عليها شرعية لحكمه،رغم ذلك يبقى الانقلاب سلطة غير شرعية لأنها لم تأتي بطريقة ديمقراطية شرعية عن طريق الانتخابات وهو ما حدث في مصر سنة 1952 ، والجزائر 1965، وموريتانيا 1967،إلا إن كل منقلب برر ما حدث بالأوضاع التي تمر بها الدولة .

فسطوة المؤسسة العسكرية في إفريقيا واضحة بالرغم من وجود انتخابات إلا أن ذلك لم يعد غامض ، فدول كإفريقيا ما زالت تعاني من ويلات المؤسسة العسكرية فما حدث مؤخرا في غانا وموريتانيا جعل منظمة الاتحاد الإفريقي ترفض شرعيتها مع مناداة من هيئة أمم المتحدة .

ومهما يكن الأمر فإننا لسنا بحاجة إلى القول بأن حدوث الانقلابات العسكرية داخل الدول من شأنه أن يطيح باستقرار نظمها السياسية، لاسيما أن قادة كل انقلاب عسكري ذوي توجهات أيديولوجية النظام المغاير لأيديولوجية النظام المخلوع.

بالتالي نجد أن إفريقيا هي القارة الوحيدة التي عرفت خلال السنوات المتعاقبة، انقلابات بين ناجح وفاشل بلغ حوالي 80 انقلاب، والمنحنى المدرج ما هو إلا حصيلة معينة لبعض انقلابات.

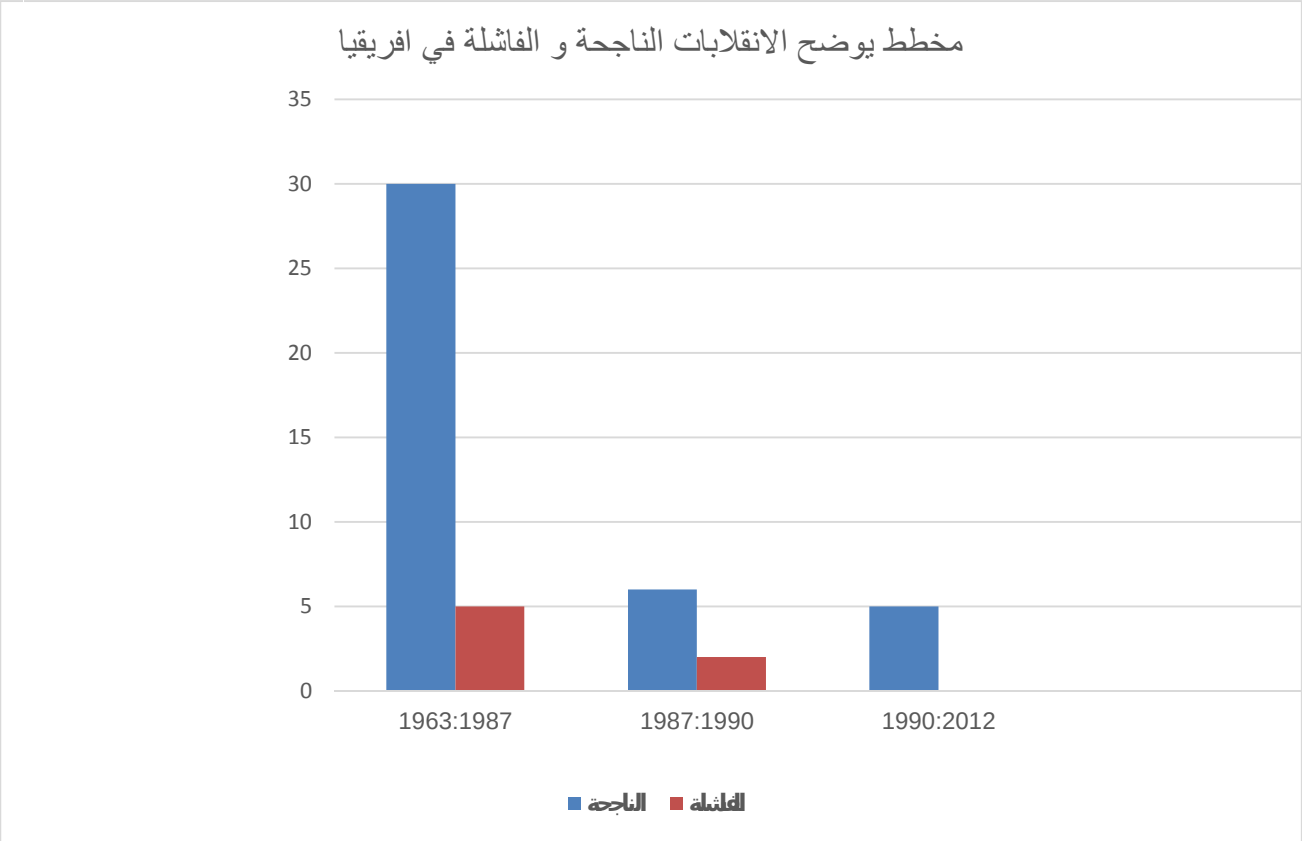

المخطط من اعداد الباحثة

مخطط يوضح أهم نقاط في ظاهرة الانقلابات العسكرية

إن الانقلاب العسكري صار ظاهرة تحدث في دول العالم الثالث ، وهو ما طرح الكثير من الدراسات في العالم ، فالانقلاب أنواع : انقلاب حكومي أو وصي ، انقلاب الفيتو ، انقلاب الفيتو الإستباقي حسب بي بي سميث فهي تدخل ضمن إطار التغيير السياسي للدولة .

لكن إضفاء نوع من الديمقراطية على السلطة أدخل الانقلابيين في عالم السياسة بالرغم من قلة الخبرة أو الحنكة السياسية ، التي صارت جزء من حياتهم بالتالي لدخول الصراع الداخلي لابد من دراسة الأجواء جيدا ومحاولة التقرب من الشعب حتى يأخذ مشروعية أو حصانة دبلوماسية من الشعب .

فالمشروعية تكتسب من طرف العامة ، ففي حالة الانقلاب يعتبر مجرد تغيير وإصلاح ما لم يقدم عليه الرئيس السابق بالتالي كان هو المنقذ ومع بروز المؤسسة العسكرية صار الحكم عسكري واضح مع تحريك خارجي بسيط.

الفصل الثاني : عوامل الانقلابات العسكرية في موريتانيا

موريتانيا ، هده الدولة التي دارت من حولها الكثير من الدراسات ، بداية من موقعها الاستراتيجي الذي كان مستهدف من قبل الاستعمار وكذلك ماحملت البلاد من ثروات ، دون ان ننسى طبيعة النظام السياسي الذي كان له الأثر الكبير، بداية من محاربة الاستعمار الى الاستقلال إذن هي مثل بقية الدول خاضت صراع كبير ضد الاستعمار الفرنسي.

صحيح انها تحررت في القرن الماضي، الا انها عرفت زعزعة في عدم الاستقرار السياسي نتيجته هي الانقلابات المتواصلة فيها نظرا لحكم المؤسسة العسكرية وسيطرتها لذلك كانت لنا الدراسة في هذا الفصل على موريتانيا .

ففي الفصل الثاني تم فيه تحديد عوامل الانقلابات العسكرية في موريتانيا، ومحاولة تقديم معطيات عامة حول موريتانيا، وكذلك وضع تفسير وتحليل أسباب الانقلابات بمختلف أوضاعها، بالتالي احتوى الفصل على مبحثين وكل منهما على ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: معطيات عامة حول موريتانيا

ان الموقع الاستراتيجي لموريتانيا جعلها تمتلك مميزات كبيرة على غرار الدول الافريقية الأخرى ، وهو ما جعل فرنسا تلحقها بمستعماراتها ، وبالتالي كان لابد من تقديم دراسة شاملة للموضوع.

وللدراسة معمقة للموضوع كان لابد من وضع مطالب شارحة للمبحث ، حيث قدم للمبحث ثلاثة مطالب .

1ـ الموقع الجيوالسياسي لموريتانيا .

2ـ النظام السياسي لموريتانيا.

3ـ التركيبة السوسيولوجية لموريتانيا.

المطلب الأول : الموقع الجيو السياسي

تقع موريتانيا في شمال غرب افريقيا ، بين درجتي عرض 16° ، 26° شمالا ودرجتي طول 5،17غربا . تحدها السنغال جنوبا، والجزائر ومالي شرقا ، المحيط الأطلسي شمالا ومن الشمال الغربي الصحراء الغربية ، وتغطي الصحراء أراضي البلاد ويشكل نهر السنغال الفاصل الطبيعي للحدود بين البلدين .[1]

تبلغ مساحتها 1،303،700 كلم^2 ، حدودها الكلية : 5074 كلم كل منها مع 463 كلم مع الجزائر، 2237 كلم مع مالي ، و813 كلم مع السنغال ، و1561كلم مع الصحراء الغربية .[2]طول الشريط الساحلي 754 كلم ، واعلى قمة بها كدية إدجيل (915م) بالنسبة لأهم

[1] . نبيل موسى الجبالي ، جغرافية الوطن العربي ، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر ، 2011، ص 286.

[2]. محمد موسى محمود ، موسوعة الوطن العربي ، الأردن : دار دجلة للنشر ، 2008، ص287.

الأنهار نهر السنيغال، اما المناخ صحراوي ، حار وجاف بشكل دائم مع نسيم متواصل على السواحل ، شديد البرودة وشتاء مع أمطار موسمية .[1]

الطبوغرافيا: سطحها عبارة عن صحاري شاسعة يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين الصفر 200متر في الغرب و200- 400 متر في الشرق وتتوسط الرمال أراضي موريتانيا باتساع كبير .[2]

أهم المناطق الجغرافية :

أ – **منطقة وادي السنغال :** وتمتد على ضفة نهر السنغال ، وتعتبر أراضي هذه المنطقة من أخصب أراضي موريتانيا .تسقط الأمطار بشكل غير منتظم وتصل إلى معدل 500 مم في السنة تقريبا .[3]

ب- المنطقة الجنوبية الشرقية : وتقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي من موريتانيا ، بين حدود مالي شرقا وجنوبا وكراكورو غربا ، ويتراوح معدل هطول الأمطار فيها ما بين 300- 600 مم في السنة .

ج –منطقة التمور : وتقع مابين نعمة وكيفما في الجنوب , وودان عطار في الشمال وتتميز هذه المنطقة بإنتاج التمور .

د- منطقة تربية المواشي : وتتضمن المناطق التي تسيطر عليها القبائل الرحل , والتي تربى قطعان الجمال في الشمال ، والأبقار والخراف والماعز في الجنوب .

[1] ـ محمد موسى محمود، المرجع السابق ، ص 287.

[2] ـ نبيل موسى الجبالي ، المرجع السابق ، ص283 .

[3] - محمد موسى محمود ، المرجع السابق ، ص 287.

هـ- منطقة الثروة المعدنية : وتقع هذه المنطقة في شمال البلاد , وتشمل مناجم الحديد الخام في زويرات ومناجم النحاس في اكجوج , كما يوجد احتياطي كبير لم يستغل بعد في منطقة تازياست .

و-منطقة الصيد الساحلية : وتشمل كل الجزء الغربي من موريتانيا المطل على المحيط الأطلسي على امتداد المياه الإقليمية بدءا من سلسلة الأرنب في الشمال وانتهاء بمصب نهر السنغال جنوبا .

النبات الطبيعي : كونها منطقة صحراوية تنموفيها الأعشاب التي تتحمل الحفاف والنباتات الحولية التي تنمو مع سقوط المطر وتصبح مرتعا لرعي الماشية .[1]

كما يوجد بها بعض السهول الخصبة كسهل الشاماه في الأراضي التي تحيط بنهر السنغال،وكذا سهول براكنا و جورجول .[2]

مايمكن ادراجه ان موريتانيا دولة تمتلك الكثير من الخامات الطبيعية التي جعلتها مصدر اهتمام سواء في القرن الماضي أو الحاضر .

المطلب الثاني : النظام السياسي الموريتاني

لا يختلف النظام السياسي الموريتاني عن غيره من الأنظمة السياسية في افريقيا ،إلا فيما يتعلق ببعض الخصوصية ، فقد عرف البلد احتلال من الاستعمار الفرنسي ، وتأثر المؤسسات السياسية الفرنسية بالرغم من استقلالها سنة 1960 م اعلن عن قيام الجمهورية الموريتانية الإسلامية ، برئاسة المختار ولد دادة .

[1] . المرجع نفسه ، ص288 .

[2] . شوقي ضيف، عصر الدول والامارات – الجزائر – المغرب الأقصى – موريتانيا – السودان – ، القاهرة : دار المعارف للنشر ، (د س ن)، ص 584.

يتكون النظام السياسي الموريتاني من ثلاث سلطات وهي :

أولا ـ السلطة التشريعية :

وفق المادة 46 من الدستور الموريتاني 1991م ، تتكون السلطة التشريعية من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وذلك امام المطالبات بإقامة برلمان مكون من غرفتين وهومن نتائجه أن يقوي الديمقراطية لتنوع التمثيل السياسي والشعبي في البرلمان ، كما أنه يحد من شدة المواجهة بين الحكومة والمجلس الأول الذي غلب عليه طابع الحماس والمغالاة الذي يمكن من إزالة الأخطاء والغموض الذي يعلق بمقترحات القوانين التي قد تكون مصدر نزاع في المستقبل كما انه ضروري لتوازن النظام ، ولأعادة الحياة في المناطق الجهوية .

ويتكون هذا الجهاز التشريعي من مكتب ولجان وفرق برلمانية :

أ ـ المكتب : هو الهيئة الرئاسية للجمعية الوطنية ويولي المكتب على الصعيد الإداري تحديد قواعد تنظيم وسير مصالح الجمعية ، وكذلك النظام الأساسي للعمال، ويتكون من خمس نواب ومراقب مالي وخمس كتاب .

وتتم عملية انتخابه اثناء الدورة العادية ، التي الانتخابات مباشرة برئاسة أكبر أعضائها سنا يساعده للقيام بمهام السكريتارية احد أعضاءه الأصغر سنا ، وينتخب أعضاء المكتب الآخرين أثناء الجلسة الموالية لانتخاب الرئيس ،ويتم انتخابهم سنويا أثناء جلسة افتتاح الدورة العادية الثانية .[1]

[1] ـ طربوش قائد أحمد ، السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري ، بيروت : مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1995، ص177– 179,

اما المسير المالي فيكلف تحت امرة المكتب برقابة المصالح المالية للجمعية الوطنية ويعد الرئيس والمسير المالي وميزانية الجمعية ويسهران على إنجازها، ويشرف الكتاب على تحرير التقرير النهائي ويقيدون أسماء النواب الراغبين في التدخل كما يتولون مراقبة النداء الأسمى ويعاينون التصويت برفع الأيدي والجلوس وبالوقوف ويقومون بفرز الأصوات .

هيكلة اللجان :

1- **اللجان الخاصة** :تتكون بناء على طلب الحكومة أو الجمعية بهدف بعض المشاريع ، وتختص بدراسة النصوص التشريعية المعروفة عليها وتتألف من ثمانية أعضاء، وتنتهي مهام اللجنة أبعد من التصويت النهائي من الجمعية الوطنية على المشروع الذي يبرر إنشائها أصلا .

2- **اللجان بالمناسبة** : وهي مؤقتة ويزاول بسببها إنشائها تختفي وتزول والهدف منها في الغرفتين هو النظر في قضايا الحصانة الدبلوماسية والتحقيق الرقابي على أن تتداخل صلاحياتها مع باقي اللجان .

3- **اللجان متساوية الأطراف** : وسبب وجودها حالة استعجال أعلنت عنها الحكومة ، ويبلغ عدد أعضاءها سبعة أعضاء لكل من الغرفتين ،[1] وفي هذه الحالة فإن المشروع يقرأ مرة واحدة من طرف كلتا الغرفتين فإذا لم تتفقا ، تتكون لجنة مشتركة لإقتراح القانون وفي حال عدم التوافق يمكن للحكومة بعد قراءة واحدة ان تطلب من الجمعية الوطنية ، أثبتت الأمر نهائيا .

4- **الفرق البرلمانية** : تهدف الفرق البرلمانية إلى تمثيل الأحزاب السياسية التي يحتمها البرلمان ، فالفريق عادة يضم عادة كل الذين يتسنون رؤية سياسية مولدة ، ولا يقل الفريق البرلماني للجمعية الوطنية عن عشرة أعضاء ، أما العدد الأقصى . فلا حد له إذ يمكن للمجلس ذاته ان يندمج في فريق واحد .

[1] ـ طربوش قائد احمد ، المرجع السابق ، ص180.

الأحزاب السياسية :

بصدور دستور 1991م تأسس نظام تعددي في موريتانيا على انقاض النظام العسكري الأستثماري الذي حكم موريتانيا منذ عام 1978م اثر انقلاب العسكري ولد دادة الذي يعتمد نظام الحزب الواحد. بصدور قانون الأحزاب بموجب دستور 1991م ، وتأسست مجموعة من الأحزاب وصلت 28 تشكيلا ابرزها الحزب الجمهوري الحاكم ، واتحاد القوى الديمقراطية ،(عهد جديد) الذي يقوده احمد ولد اباه ، ورغم ان هذا الحزب قد حل رسميا إلا أنه مازال فاعلا على الساحة السياسية بعد الحزب الحاكم .

وتوجد أحزاب أخرى مثل حزب العمال من أجل التغير ، وهوحزب ذو طبيعة اجتماعية أساسا،وحزب التحالف الشعبي التقدمي وهو حزب الناصرين القوميين وحزب الطليعة الوطنية المحضوروتتحته بنضوي الباحثون .[1]

وتوجد أحزاب أخرىن مرتبطة بأسماء مِؤسسها مثل حزب الجبهة الشعبية الذي يقوده ماء العينين الشبيه،والتجمع من اجل الديمقراطية الذي يتزعمه "احمد ولد سي باية ".[2]

ثانيا – السلطة التنفيذية

– صلاحيات رئيس الجمهورية :

جاء الباب الثاني من الدستور حول السلطة التنفيذية حيث نصت المادة 23 من الدستور 1991م على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والإسلام دينه أما المادة 24فقد نصت على ان رئيس الجمهورية هو حامي الدستور، وهوالذي يجسد الدولة ، ويضمن بوصفه حكم السير المنتظم والجيد للبلاد .

[1] ـ احمد محفوظ بيه ، التجربة الديمقراطية في موريتانيا ، نظرة تقييمية لأداء السياسي للأجزاب السياسية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع 43، جويلية 2005، ص 339– 366.

[2] ـ احمد محفوظ بيه ، المرجع السابق ، ص 366.

اما اختصاصات رئيس الجمهورية فقد نظمتها المادة 25 بنصها على ان يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويترأس مجلس الوزراء ، كما ينتخب لمدة ستت سنوات عن طريق الاقتراع المباشر والعام،عن طريق الأغلبية المطلقة المعبرعنها بالاصوات .بالتالي كل مواطن مولود بموريتانيا يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ،ولا يقل عمرهعن 40 سنة مؤهل للانتخاب ،وتفتح الانتخابات بامر من رئيس الجمهورية ،ويتم انتخابها في مدة أقصاها 30 او 45 يوما،على الأكثر قبل انقضاء المدة الرئاسية الجارية ، ويحدد رئيس الجمهورية قانون نظامي وشروط وصيغ قبول الترشح وكذلك القواعد المتعلقة بوفاة ومانع الترشح لرئاسة الجمهورية .[1]

ويحدد رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للامة وسياستهاالدفاعية والأمنية ويسهر على تطبيقها ، ويعين الوزير الاول وينهي وظائفه ، كما يعين الوزراء باقتراح من الوزير الأول ، كما يمكنه ان يفوض بعض سلطاته لهم بمرسوم ، وينهي وظائفهم بعد استشارة الوزير الأول ،والوزير الأول والوزراء مسؤولون امام رئيس الجمهورية ، ويبلغ رئيس الجمهورية اراءه الى البرلمان عن طريق خطاب، ولا يستدعي فتح أي نقاش .[2]

كما يصدر القوانيين في الاجل المحدد في المادة 70 من هذا الدستور، وهويتمتع بالسلطة التفيذية ويمكنه أن يفوض جزأها أو كلها للوزير الأول ، دون ان ننسى انه القائد الأعلى للقوات المسلحة ويترأس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني ، وله الحق في إرساء السفراء في الدول الأجنبية ،كما يمضي المعاهدات ويصادقها .ولرئيس الجمهورية ان يستشير الشعب عن طريق الاستفتاء في كل قضية ذات أهمية وطنية .

ومن جهة أخرى نشير الى ان الوزير الأول ويحدد سياسة الحكومة تحت اشراف رئيس الجمهورية ويوزع المهام بين الوزراء ، ويدير وينسق نشاط الحكومة ,كما تسهر الحكومة على اعمال السياسة العامة للدولة طبقا للتوجهات والاختيارات من قبل رئيس الجمهورية .وتتصرف

[1] ـ دستور موريتانيا ، http://ar.wikisource.org/wiki. 12/ 11/ 2014. سا 10:30.

[2] – طوبوش أحمد ، المرجع السايق ، ص 226.

الحكومة في الإدارة والقوات المسلحة , وتسهر على نشر وتنفيذ القوانين والنظم وهي مسؤولة امام البرلمان حسب الشروط وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين 75و 74من الدستور .

وتتعارض وظائف أعضاء الحكومة وممارسة كل انتداب برلماني وكل وظيفة تمثيل مهنية ، ذات طابع وطني وكل نشاط مهني وبصفة عامة مع كل وظيفة عمومية وخصوصية ، ويحدد قانون نظامي الشروط التي يتم بمقتظاها استبدال أصحاب لك الانابات والوظائف والمهام ، اما استبدال أعضاء البرلمان فيتم طبقا لأحكام المادة 48 من هذا الدستور .[1]

ثالثا – السلطة القضائية :

تتشكل السلطة القضائية في موريتانيا من المجلس الأعلى للقضاء ، المحكمة العليا ، المفتشية العامة للقضاء والسجون .

1 – **المجلس الأعلى للقضاء** : يعتبر المجلس الأعلى للقضاء بمقتضى الدستورالمادة (89) الجهاز المساعد لرئيس الدولة في دوره كضامن لإستقلالية القضاء . ويحدد النظام الأساسي سيره وتشكيلته واختصاصاته.

2– **المحكة العليا** : إن المحكمة العليا هي الجهاز الأعلى في قمة الهرم القضائي الذي يفترض أن يساهم في استقلالية السلطة القضائية وحسن سيرها غير أن الواقع[2] العملي قربهذه المحكمة شيئا فشيئا من السلطة التنفيذية وذلك نظرا لطريقة تعيين رئيسها والسلطات الواسعة الممنوحة له .

3– **المفتشية العامة للقضاء والسجون** : تشكل المفتشية العامة جهاز الرقابة الرئيسي لـ حسن سير الإدارة القضائية واستقامة القضاة . وهي منظمة بموجب 79 المرسوم 237 . 3

[1] – دستور موريتانيا ، المرجع السابق .

[2] - اللجنة الوزارية المكلفة بالعدالة ، التقرير النهائي حول العدالة ، نوفمبر، 2005 ، ص 24– 26.

الصادر في سبتمبر 1979 . إن هذا النص الذي أصبح متجاوزا يعاني من الكثير من النواقص من أهمها عدم التوازن بين الإختصاصات الواسعة المعطاة للمفتشية والتي تتداخل مع اختصاصات بعض الإدارات المركزية وبين الوسائل المحدودة لها المتوفرة ولا يتضمن المرسوم أي توضيح لدور المفتشين المساعدين كما لا يوضح كيفية استغلال تقارير المفتشية.[1]

المطلب الثالث : التركيبة السوسيولوجية لموريتانيا

موريتانيا أو بلاد شنقيط هي التسمية التي كانت تطلق عليها ،يرجع أصل هذا الإسم إلى مملكة موريتانيا الصنهاجية، وصنهاجة هم سكان البلاد الأصليون وقد كانوا يحكمون قبل الميلاد شمال المغرب وغرب الجزائر .[2]

أولا : السكان

عدد سكان بسيط بالنسبة لمساحة البلاد وينقسم المجتمع الموريتاني إلى عدة طبقات مرتبطة ببعضها، فقبائل بني حسن العربية وهي الطبقة المحاربة والتي نزلت موريتانيا وكان لها دور بارز في تعريب موريتانيا خاصة وأن أهل موريتانيا كان لهم إقبال على التعلم، [3]

والناظر إلى موريتانيا يجد موقعا جغرافيا مناسبا لخلق شعب مزيج بين الأفارقة السود في جنوب القارة والشعوب البيضاء في الشمال ، وفعلا شكلت موريتانيا عبر العصور نقطة وصل وجسرا تجاريا ربط ما بين الشمال والغرب الإفريقيين وتشكل في تجارة القوافل بين تمبكتو وسجلماسة ، إلا أن الشعبين لم يمتزجا وإنما نشأ في المنطقة تجمع سكاني ذو ثقافتين متعايشتين ويجمعهما الإسلام وكان دخول الإسلام في القرن الثاني هجري والثامن ميلادي

[1] – اللجنة الوزارية المكلفة بالعدالة ، المرجع السابق ، ص 26 .

[2] . إبراهيم الفاعوري ، جغرافية الوطن العربي ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر ، 2010، ص 479.

[3] . محمود السيد ، تاريخ إفريقيا القديم والحديث ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،2006، ص 311.

[1].وفي بداية القرن الحادي والعشرين لا زالت موريتانيا مقسمة إلى مجموعتين سكانيتين هما البيضان* والأفارقة الزنوج* .[2]

، تعيشان معا في المدن الكبرى ، ويسكن الأفارقة ، الذين تعود أصول معظمهم لدولة السنغال رغم تجنسهم موريتانيين ، تقليديا بمحاذات النهر لا البلاد صحراوية أو شبه صحراوية ، وفيما يبدو فإن الإسلام ، القاسم المشترك والتعايش التاريخي يحتويان كثيرا من الفروق الكامنة بين مكوني هذا الشعب .[3]

اعتبر القبائل الموريتانية بداية بالتجمعات كغيرها من قبائل المغرب العربي* وبالعودة إلى قبائل بني حسان التي استقرت في ادرار وتيرس في الجنوب الغربي من موريتانيا والبرابيش الحسانيين في مدينة تيشت والأوداية الحسانية في الصحاري الواقعة بين ودان وولاته ، فشغلت قبائل حسان العربية موريتانيا ، ثم المرابطون وهم من صنهاجة التي خالطت العرب ثم تحولت إلى ممارسة الشعائر الدينية وتفرغوا للعبادة وكانوا موضع الرعاية من جانب الأهالي ، ثم جماعات السود وقد جمع الإسلام بين هؤلاء جميعهم وعمل على تعليمهم وحفظهم للقرآن الكريم والعلوم الإسلامية فهم يتعلمون في الزوايا التي بمثابة المعاهد الدينية ويشرف عليها العائلات العريقة في المراكز الكبيرة فهي تقوم بتحفيظ القرآن والتعريف بمبادئ الدين زمنهم من يتجه إلى

1- إبراهيم الفاعوري ، تاريخ الوطن العربي ، الأردن : دار الحامد للنشر ، 2010 ، ص 392.

*البيضان: البيض إشارة إلى السكان من ذوي البشرة الفاتحة من شعوب الصحراء الكبرى وهم سكان صنهاجة القاطنين حول مدينة اوداغست القائمة اطلالها اليوم شمال شرقي ولاية الحوض الغربي من حنوب شرق موريتانيا ، فقد كان هذا المصطلح خلال القرن 17 م يطلق على السكان الذين يتحدثون اللغة الحسانية وتعود أصولها إلى اندماج الكتلة الصنهاجية مع المجموعات العربية الحسانية وغير الحسانية .

*الزنوج : يشكل نسبة 14% وهم من الولوف والسوننكية والفالبور والحراتون وهم يعيشون حنبا الى جنب مع القبائل العربية البربرية.

[3] . المرجع نفسه ، ص391.

مراكز العلم في الشمال ليواصل تعليمه العالي في جامعة القرويين وغيرها ، وبعدها دخلت البلاد في مرحلة الاحتلال (الإستعمار الفرنسي) .[1]

وتمتلك موريتانيا حاليا في تقسيمها الإداري على 12ولاية زائد العاصمة نواكشط ، بالإضافة الى 53 مقاطعة و280 منها بلدية و163بلدية ريفية .

ولايات موريتانيا:

الرقم	الاسم	المساحة	عدد السكان 2005	العاصمة
1	ولاية ادرار	361,867	124,792	اطار
2	ولاية لعصابة	60000	234,527	كيفة
3	ولاية لبراكنة	25,926	141,529	آلاك
4	ولاية داخلة نواذيبو	679	322,184	نواذيبو
5	ولاية كركول	2134	126,64	كيهيدي
6	ولاية غيديماغا	85,153	67,571	سيليباتي
7	ولاية الحوض الشرقي	254,998	275288	النعمة
8	ولاية الحوض الغربي	12636	219165	لعيون
9	ولاية انشيري	345,437	11,111	اكجوجت
10	ولاية انواكشط	24,679	1,110,015	نواكشط
11	ولاية تكنانت	224,442	150, 298	كجكجة
12	ولاية تيرس زمور	345,442	150,298	تزويرات
13	ولاية ترارزة	2,029	106,316	روصو

إبراهيم الفاعوري ، المرجع السابق ، ص484 .

ثانيا : اللغة

- العربية هي اللغة الرسمية حسب الدستور الموريتاني ، رغم أن اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في الدوائر الحكومية .أما في ما يخص اللغة الإنجليزية قليلة الإنتشار من ذلك.

[1] . محمود السيد ، المرجع السابق ، ص 311,

*تألف المجتمع الموريتاني من الناحية السلالية والعرقية إلى ثلاث مجموعات سكانية رئيسية وهم الزنوج والبربر والعرب وقد ساهمت بعض العوامل في تكوين ملامح المجتمع الموريتاني كدخول الإسلام ونزوح القبائل العربية .كما نجد ان المجتمع الموريتاني يتكون من البربر أيضا وهم قبائل عديدة كمسوفة وجدالة ولمتونة وهي قبائل صنهاجية ذوي أصول حميرية ويعتبرون قبائل قحطانية بالتالي هذه القبائل تعربت منذ دخول الإسلام وتزاوجوا مع القبائل العربية حتى اصبحوا كيان واحد.
أنظر حسان حلاق ، مدن وشعوب العالم ، بيروت : دار الرتب الجامعية ،(د د ن) ، (د س ن) ، ص 170 .

ثالثا : اللهجات

- **الحسانية:** وهي اللهجة العربية السائدة في موريتانيا ومن أقرب اللهجات العربية إلى اللغة العربية الفصحى .[1]
- **البولارية** : لهجة زنجية تتكلمها أقلية قبيلة البولار (الفولاني).
- **السوننكية** : لهجة زنجية تتكلمها أقلية قبيلة السونونكي (السراغولي).
- **الولوفية** : هي ذاتها اللهجة الزنجية السارية في سنغال وتتكلمها اقلية قبيلة الولف السنغالية المتجنسة في موريتانيا . [2]
- **لهجة آزناك:** وهي لهجة أمازيغية شبه منقرضة كانت في الأصل لغة القبائل البربرية الموريتانية، ولا يتحدثها الآن سوى مئات في أقصى غرب موريتانيا .
- **البمبارية** : هي ذاتها اللهجة الزنجية السائدة في دولة مالي ويتكلمها القليل من السكان في المناطق الموريتانية المحاذية لمالي.[3]

تعتبر موريتانيا خليط كبير من الأجناس على غرار دول المغرب العربي ،وذلك لإجتماع القبائل التي استطاعت أن تندمج وتشكل أقلية كبيرة في موريتانيا ، ومع تعدد اللهجات إلا أنها صارت دولة واحدة ، ديانتها هي الإسلام الذي ساد منذ قرون إذ تقاربت نسبة المسلمين بالبلاد حوالي 100% .

[1] – Hamahou Allah Ould Salem, Histoire de la Mauritanie, Nouakchott, Lauréat du Prix Chinguitt,2006,p6.

[2] . إبراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي ، ص 396.

[3] . المرجع نفسة ، ص 491.

المبحث الثاني : أسباب الإنقلابات العسكرية

وقعت موريتانيا في خلط كبير، وتوالت عليها الأسباب من ساسية وإقتصادية دون أن ننسى الإجتماعية ، ويبقى الرابط التاريخي هو الأقوى حيث برزت أحزاب سياسية تطالب بالتغيير وهنا كان تدخل الجيش في السلطة في جميع الميادين .

بالتالي كانت عملية البحث في أسباب الإنقلابات تتوجب وضع مطالب لتحليل هذه الأسباب . حيث قدم للمبحث ثلاثة مطالب :

1. الأسباب التاريخية.
2. الأسباب السياسية.
3. الأسباب الاقتصادية والإجتماعية .

المطلب الأول – الأسباب التاريخية :

ان اول مايلاحظ في الدولة الجديدة لموريتانيا المستقلة هو انها صنيعة الاستعمار الفرنسي، ذاك ان القيادة الجديدة تسلمت مقاليد الحكم من المستعمر الذي تبنى ورعى مشروع الدولة الوطنية المرفوض من طرف العديد من النخب السياسية ، وخصوصا التيار الوطني المناضل ضد الاستعمار ، والداعي الى الاستقلال البلاد ثم وحدتها مع المغرب الذي كان في تلك الفترة يعيش غليانا ثوريا جازفا جعل منه كعبة النخب الوطنية المغاربية (وخصوصا الجزائرية والموريتانية) .

وبالعودة لمفهوم الدولة ظهرت الدولة بمعناها الحديث في القرن السادس عشر في أوروبا عندما بدأ الفصل بين السلطات السياسية التي هي أحد اركان الدولة ومن يمارسونها وذلك بعد أفول نجم النظام الملكي بفضل الثورة الفرنسية راح الناس يبحثون[1] عن أساس عقلاني آخر

[1] - عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، القاهرة ، دار الفجر للنشر ، 2004 ،ص 57.

للسيادة ، فقامت الثورة الفرنسية على صيحة " عاشت الامة " بدلا من الصيحة القديمة " عاش الملك " فعندما أعلن " لويس الرابع عشر " او نسب ذلك إليه الصيغة الشهيرة (انا الدولة) ، كان يعبر عن التطابق بين اشخاص الملك ومؤسس الدولة .[1]

وضعت تعاريف عديدة منها ان الدولة هي ظاهرة اجتماعية تنشأ وتتحقق من واقع حياة الافراد ، الذين يشعرون بضرورة التضامن الاجتماعي بينهم مما يقتضي تجمعهم وتقوية الروابط بينهم ، ونتيجة للاختلاف السياسي بين افراد هذا المجتمع أو داخل الجماعة ، وتقوم فئة حاكمة وتفرض سلطانها على باقي المجتمع الذي يصبح الفئة المحكومة ، اذن الاختلاف السياسي بين الافراد ، هو الذي أدى ظهور فئة حاكمة وفئة محكومة .[2]

يعرفها ماكس فيبر أن الدولة هي جماعة مشتركة ذات سيادة إلزامية ، تمارس تنظيما مستمرا ، وتحتكر استخدام القسر في نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها ، وتحتوي كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها .[3]

اما تعريف الإسلام عن فكرة الدولة المستقلة عن اشحاص الحكام أي عن الخليفة الذي كان بمثابة امين على السلطة التي يمارسها بصورة مؤقتة ونيابة عن الامة ، فالدولة توجد عندما توجد سلطة تساندها لا في انسان في شخص معنوي مجرد له طابع الدوام والاستقرار ، ومستقبل عن اشخاص الحكام .[4]

فالدولة في العالم الثالث هي عبارة عن جهاز أو نسق يضرب بجدوره في أعماق المجتمع ، ويمثل المجتمع بكل مافيه من نظم وثقافة البيئة الداخلية للنظام السياسي ، اما العالم الخارجي

[1] . عبد العالي دبلة ، المرجع السابق ،ص 57.

[2] . محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية ، الإسكندرية ، مصر : دار الجامعة للنشر ، 2007، ص 36.

[3] . احمد زايد ، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية ، مصر : 2008، ص15.

[4] . غبد الله حسن الجوجو ، الأنظمة السياسية المقارنة – دراسة مقارنة – ، مصر ، 1996، ص 13,

ككل فإنه يمثل البيئة الخارجية لهذا النظام ، اما نظم الدولة في العالم الثالث فإنها نظم ماتزال ترزخ تحت سيطرة الأرستقراطيات القديمة والصفوات العسكرية. [1]

وبالعودة إلى الدولة في القارة الإفريقية فهي وليدة الاستعمار ، الذي شغل نظم الإدارة ومؤسساتها وكان النظام الحاكم هو العسكري كون الذي يسير المدينة أو الدولة ظابط أو جنرال وتكون لديه خبرة عسكرية ميدانية ، حتى يتمكن من قمع أي حركة ثورية من طرف الأهالي ، وهوماحصل في موريتانيا.

تكتسب الفترة التاريخية للدولة الموريتانية أهمية خاصة باعتبارانها توفر المقومات المؤسسة للفضاء الطبيعي الثقافي بثوابته البنيوية التي مازالت تحكم الواقع السياسي لموريتانيا،إذ نجد ان المجتمع الموريتاني هو مجتمع قبلي منقسم إلى فئات متميزة ومغلقة ، وتحكم البنية السياسية في هذا المجتمع شبكة علائقية ذات ثلاثة عناصر (القداسة – القرابة – البداوة)، وقد ولد التركيب المعقد بينها أنماطا مختلفة من السلطة ، ورهانات متعددة الأبعاد ، وأنماط من التوازن والتنافس .

إلا أننا نبادر هنا بالملاحظة أن المناخ السياسي ظل طوال الفترة التاريخية المذكورة قائما على انزياح حاد بين سلطة سياسية قائمة على القرابة والعنف و هي الامارة لدى بني حسان، وسلطة أيديولوجية إشاعة نجدها لدى الزوايا ، وتحتوي على هامش واسع من النفوذ والحركية .

أما بنية الامارة فتقوم على إدارة العنف ، وبسط السيطرة المسلحة من خلال تحالف عصبي يستجيب على حد بعيد لمعيار السلطة العصبية.

إلا أن السيطرة لم تكن مطلقة ودائمة ، ولا محددة الفضاء ، بل كانت مسرح اضطرابات دموية متواصلة وحروب ، قل أن تهدأ ، اضف إلى ذلك كله أن المجال الإقليمي للامارات ذاته غر متميز ،ولا مضبوط المعالم ، وسكانه غير مرتبطين به كل الارتباط ، اذ أنهم بدوا عن

[1] ـ عبد العالي دبلة ، المرجع السابق ، ص180.

مواطن الكلأ يبحثون ، عاى أن العقبة في استقرار الامارة تكمن في غياب الشرعية الايدلوجية لممارستها باعتبار ان الزوايا أصحاب الأيديولوجية المنهزمين في حربهم .هذه الزوايا رفضت إعطاء الشرعية للإمارة ، وأرسو نظاما تشريعيا دينيا ، بل خرقوا سلطة الامارة وبسطوا نفوذهم على مختلف الامارات ففي ظل هذه التوترات السياسية بين الزوايا والامارات ، ظهر الاستعمار بعد فترة تمهيدية عرفت فيها صراعا محموما على بسط النفوذ على الشواطئ الموريتانية .[1]

والواقع ان الاستعمار لم يمكث فيها طويلا، وإن تعددت أشكال مقاومته وامتدت في مقاومة مسلحة في الفترة الأولى إلى مقاومة ثقافية عنيدة ثم مقاومة سياسية قامت على يد التيار الوطني الذي يتزعمه النائب احمد ولد حرمة ، الذي ناضل من أجل استقلال منذ الاربعينات ، ودعا إلى الوحدة المغاربية ، وتبنى القضايا العربية التحريرية ، مما أثار سخط الفرنسيين الذين أرغموه على اللجوء إلى القاهرة ثم الرباط ليواصل من هناك دعوته إلى استقلال البلاد ووحدتها مع المغرب ، ولقد أشرف من هناك على تنظيم حرب العصابات الشعبية ضد الدولة الجديدة ذات الاستقلال الداخلي ، مدعوما بذلك من طرف تيار من التيار العروبي عرف باسم حزب النهضة ، وقد استمر هذا الوضع حتى يوم 28 نوفمبر 1960 . تاريخ اعلان استقلال موريتانيا وإنشاء أول مركزية في تاريخها .

وقد لقيت الدولة الجديدة منذ بدايتها سياسة معارضة من طرف حزب النهضة وعانت من حرب العصابات التي نظمها" جيش التحرير الوطني " الذي تدعمه المملكة المغربية التي رفضت الاعتراف بالحكم الجديد وطالبت بانضمام موريتانيا إليها باعتبارها جزء لا يتجزأ منها، كما عملت على الجبهة الدبلوماسية العربية بجهد لمنع دول العربية الأخرى بالاعتراف بها، مما حال دخولها جامعة الدول العربية ,

[1] ـ منيسي احمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مصر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2007، ص 284.

لكن الذي يهم هو انبثاق أول دولة مركزية في موريتانيا كونها ولدت من مجتمع بدوي وقبلي متنقل لم يعرف الحداثة ، سواء في مؤسساتها أو ثقافتها ، ذلك أن الاستعمار لم يترك في البلاد أي مقومات مدنية ، ولم يستطع خرق التحصين الثقافي العنيد الذي لعبته المؤسسات الدينية التقليدية .[1]

و من هنا طرحت إشكالية الشرعية منذ البداية ، إذ لا يمكن أن تستند إلى القاعدة التاريخية المفقودة ، باعتبار أن الدولة المركزية ظلت دائما موضع رفض ، كما أن الآليات التمثيلية الإيديولوجية شكلت عائقا حال دون وجودها ، مما نتج عنها نوع من" العائلة الدينية "الضمنية التي تأبى تعاطي العنف و تعوض دولة المدنية " بسلطة القداسة " القائمة على الشعار المعروف عند علماء البلاد" من حمل السلاح فقد ترك الصلاح" كما أن الشرعية المطلوبة لم يمكن لها أن تستند إلى النضال الوطني كما ذكرنا سابقا ، إذ إن التيار المتحكم في البلاد قد وصل إلى السلطة ، بتخطيط و مساندة من الاستعمار ذاتها ، و ظل وثيق الارتباط بها عن طريق معاهدات و اتفاقيات مكتوبة .

و من ثم أصبحت الشرعية قائمة على مشروع بناء الدولة ذاتها بما يعنى ذلك من تأسيس قطاع ، الحداثة في المجتمع و غرس مفهوم الدولة في الإطار التمثيلي –الثقافي ، و هو المشروع الذي يستدعي مجابهة العوائق الثقافية–البيئية على المستوى الداخلي و التصدي للمطامع الأجنبية على المستوى الخارجي ، و قد بدأت الدولة تتلمس طريقها مستلهمة خطابا تعبويا يبرز ضرورة بناء الدولة و التفاف جميع الحساسيات السياسية حولها من مختلف الاتجاهات و الألوان مما نتج منها اندماج كل هذه التكتلات و انضمامها إلى حزب جامع هو حزب الشعب الموريتاني الذي أنشئ سنة 1960 م، و ما أن مضت سنون قليلة حتى بدأت ثمار المشروع التنموي تؤتي أكلها ، فعرف المجتمع الموريتاني لأول مرة قوالب الحداثة ، و بدأ اكتشافها بفضول عارم و دهشة سحرية و بدأت أضواء المدينة تشد إليها فلول أهل البادية الذين أهلكتهم

[1] . منيسي احمد ، المرجع السابق ، ص 284.

سنوات الجفاف القاسية (ابتداء من سنة 1986م) ، و استطاعت الدولة الناشئة أن توفر لهم ظروف عيش مقبولة و تدفقت على المتبقين منهم في الأرياف مساعدات سخية.

و بدأت الدولة تتخذ في ذهن المواطنين صورة عامل الإدماج و الإعانة ، و بدأ الارتباط يها يتدعم و يتقوى ، و هو الأمر الذي شجعته حركة الزحف إلى المدن ذات الإيقاع السريع ، و أظهرت الدولة طاقة استيعاب كبيرة لكل هامشية الرفض السياسي ، مرتكزة في ذلك على المشروع التوحيدي القائم على ضرورة تشابك الأيدي من أجل بناء "الوطن المشترك " بمساندة كل القوى الوطنية ومشاركتها في المشروع التنموي ، فاستطاع حزب الشعب الموريتاني ، الإطار الأوحد للممارسة السياسية المشروعة ،جذب كل حركات المعارضة باختلاف ألوانها و توجهاتها مستوعبا كل مرة خطاب الرفض ، و كان حزب النهضة ذو التوجه القومي العروبي أول جماعة مستقطبة ، ثم من بعده المجموعات القومية التي تشكل امتدادا ما لها و أخيرا حزب الكادحين ذي التوجه اليساري (الماركسي) الذي يتميز بشدة معارضته وعمق رفضه ، لكنه سرعان ما تم استقطاب خطابه رجالاته يعد فترة قمع قصيرة .[1]

و نخلص في هذا التحليل الموجز إلى أن الدولة استطاعت أن تؤسس شرعيتها الإيديولوجية على خطاب الحداثة ذاتها ، أي خطاب شامل يستوعب كل تموجاتها و توجهاتها من التعريب القومي و التأميم اليساري و حتى تطبيق الشريعة الإسلامية .

صحيح موريتانيا مجتمع بدوي، لم يعرف الحداثة في مؤسساتها و لا ثقافتها وقد كان هذا عائق بالنسبة للقيادة السياسية " مختار ولد دادة " (كونه قد إعتمد على الدعم الفرنسي) مؤسس النظام الموريتاني بخطاباته التعبوية التي تبرز ضرورة بناء الدولة ودعوته الى ضرورة تجميع المساعي السياسية في تكتل جامع باسم جزب الشعب الموريتاني الذي أنشأ سنة 1960م .وفي 1965م تم تعديل الدستور لينص على ان حزب الشعب هو الحزب الوحيد الحاكم ، وشكلت

[1] ـ منيسي احمد ، المرجع السابق ، ص 284.

قرارت حزب الشعب مارس 1963م المتعلقة بسيطرة الحزب على الدولة تحولا جذريا في فلسفة الحكم وتدبير الشأن العام ، لتركيز السلطة في يد المكتب السياسي للحزب وأمينه العام رئيس الدولة ، وبالفعل دخلت موريتانيا مرحلة الحزب الواحد .[1]

كان لابد لموريتانيا من أن تدخل صف التعددية الحزبية ، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة في تلك الفترة مع القطبية الثنائية ، والمساندة الأبرز كانت من طرف السياسين الفرنسين ، بالتالي كان لابد لمختار ولد داده أن يتخذ قرار خاصة مع الضغط المتزايد من طرف السياسين في فتح مجال التعددية ، كونهم كانوا يلقون الدعم من الإتحاد السوفياتي وهو ما أدخل البلاد في صراع سياسي بين الأحزاب ،وللتخلص من هذه المشاكل قامت الحكومة الموريتانية بتنفيذ سلسلة من المشاريع التنموية السياسية والإصلاحية كما دعت إلى مؤتمر "الوضوح" من أجل توحيد كل الأحزاب السياسية تحت غطاء سياسي واحد، لكنها لم تنجح في ذلك، وتواصلت التصدعات والصراعات الداخلية ، الأمر الذي أدى 10 جوان 1978 إلى حدوث إنقلاب عسكري ناجح بقيادة العقيد ولد السالك .

اما المرحلة الثانية فقد عرفت تصاعدا واضحا، فالنظام العسكري بدايته من 1978م حيث عرف هيمنة المؤسسة العسكرية في السلطة في جميع الأصعدة سواء الداخلية أو الخارجية ، حيث تمثل 1978م منعرجا حاسما في تاريخ موريتانيا ، نتيجة استيلاء ولد السالك على السلطة ،وأعلن انه " **ضد سياسة المختار ولد دادة المؤيدة للمغرب في قضية الصحراء الغربية** " .[2]

---

[1] - منيسي احمد ، المرجع السابق ،284.

– عند مجيء "شارل ديغول" عام 1958 إلى الحكم بفرنسا فكر في الحفاظ على المستعمرات الفرنسية بإفقرض دستورا يعطي الحرية لكل إقليم في أن يصوت بـ "نعم" أو "لا" وينص الدستور على أن البلدان لالتي تصوت بـ "نعم" تصبح أعضاء في مجموعة الشعوب الفرنسية وتتمتع بالإستقلال الداخلي على أن تكون السلطة المركزية بفرنسا في الدفاع والإقتصاد والشؤون الخارجية،أما الأقاليم التي تصوت بـ "لا" ستمنح استقلالا تاما وتقطع عنها فرنسا كل معونة اقتصادية أو مالية أو إدارية. انظر محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، ج14، المكتب الإسلامي، ط2، 1996، ص 484-486.

[2] - إبراهيم **محمد** ، **العف** السياسي **في** إفريقيا **الانقلابات في** موريتانيا، بيروت : **الدار** العربية **للنشر** والتوزيع ،2010،ص67 .

إن سبب تدخل العسكريون في السياسة هو الوضع السياسي الذي آلت إليه الأمور ، فمع قدوم ولد السالك حاول وضع مخطط جديد يخدم السياسة والعسكر وهي عبارة عن إصلاحات ، فأسس المجلس العسكري الوطني ، لكنه فشل في إعادة الاستقرار للبلاد وتفاقمت الصراعت الحادة بين الأجنحة العسكرية والسياسية ، ومراكز القوة داخل مجلس إصلاح الوطني ، وبلغت هذه الخلافات ذروتها لتدخل البلاد في مرحلة عدم الاستقرار السياسي وتوالت بعدها الإنقلابات العسكرية .

المطلب الثاني : الأسباب السياسية

عانت موريتانيا من الإنقلابات كغيرها من دول القارة الإفريقية ،ومن الأسباب التي كانت سببا في تلك الانقلابات هي الأحداث التي عرفتها بعد الاستقلال وتسلم مختار ولد دادة السلطة ، فظهر صراع سياسي قوي بين الحكومة والمعارضة ، بالرغم من أن ولد دادة حدد مهامه في محورين أساسيين صياغة النظام السياسي ، وإعادة الدستور الجديد ومحاولة تحويل النظام السياسي من برلماني الذي أقره دستور 1959م إلى نظام رئاسي معدل ، والقيام باتصالات ومفاوضات مع الأحزاب من أجل الإندماج في حزب واحد ، وبدأ بإستقطاب الأطراف المعارضة للمشروع المغربي مثل الإتحاد الوطني الموريتاني والإتحاد الإشتراكي للمسلمين الموريتانيين والضغط على حزب النهضة .[1]

قرار ولد دادة كان واضحا ألا وهو محاولة وضع موريتانيا ضمن الدول الشيوعية تحت إطار الحزب الواحد ، لكن هذا لم يكن في صالح ولد دادة حيث قام بالعديد من الاتصالات في محالة منه جعل الأحزاب التي تشكلت في سلطته وهو الأمر الذي حصل لكن بقى دائما الطرف السياسي الآخر يعاني من قرارات ولد دادة .

[1]– ابراهيم محمد، المرجع السابق ، ص 68.

يبدو ان نظام ولد دادة بدأ يتلقى ضربات غير متوقعة ، في فترة بدأت الدولة تفرض نفسها وشرعيتها ، وتحقق الوفاق الوطني ،وذلك من خلال ظهور مشكلة أخرى وهي مع الحكومة ،اذ حاولت الحكومة الإستجابة لمطالب شعبية بأن تنحصر الوظائف بالبيض فحسب حيث أعلن تعديل وزاري فيه ثلاثة وزراء زنوج ، مع تصاعد إضرابات العمال الزنوج وقمع الحكومة بمساعدة لها خاصة عام 1961م بين العمال والموظفين والطلاب .

وأدى هذا التقارب إلى إنشاء اتحاد عام أو حزب باسم الكادحين الموريتانيين ، في عام 1973م تبنى أيديولوجية يسارية معادية للإمبريالية ومتأثرة بالماركسية المادة* وداعيا لإنجاز المهام الثورية والوطنية الديمقراطية على يد تحالف طبقات ثورية يتخطى مقارعة السلطة أو الإستعمار إلى قضايا اجتماعية وإقتصادية .

وأمام تحرك الشارع الموريتاني والمعارضة السياسية سعى ولد دادة إلى احتواء المعارضة النشيطة ونفذ إصلاحات ومقرارات المؤتمر العام عام 1971، حيث قرر المكتب السياسي الوطني في جويلية 1972م مراجعة إتفاقيات التي تربط البلاد بفرنسا منذ عام1961م وفي فيفري 1973م تم إلغاء الإتفاقيات الجائرة كليا .[1]

لكن ما أثار غضب الشعب من حكومة ولد دادة هو الصراع الذي حدث في المنطقة المغاربية عنن قضية الصحراء الغربية ، كان النزاع حول الصحراء الغربية قد ارتبط بإعلان اسبانيا عن اكتشاف الفوسفات في باطنها عام 1963م ، الأمر الذي أدى إلى تمسك اسبانيا بالسيطرة عليها ، وذلك بعد التمهيد لفصلها عن المغرب وإعلانها جمهورية مستقلة . وفي إطار التنافس على الصحراء الغربية ، أيدت الجزائر تكوين (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) في عام 1984م [2]، مما حدا المغرب على رفع القضية إلى محكمة العدل

[1] ــ احمد منيسي ، المرجع السابق،ص287,

[2] ـ على الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ,بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص91.

الدولية التي أقرت بوجود حقوق مغربية موريتانية . فدخلت الأمم المتحدة النزاع بصفة فعلية وذلك عام 1975م بحيث كانت هذه السنة حساسة بالنسبة للحل السلمي للقضية .

وعليه فقد يواصل نشاط الأمم المتحدة على أكثر من نطاق ، فعلى الصعيد السياسي ، وفي محاولة منها إلى تحديد مواقف الدول المعنية ، وكذا السكان الصحراويين ، وتجاوبا مع روح اللائحة 3292(د 93) للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي نصت على أن بعثة تقصي الحقائق يتعين عليها دراسة وضعية الإقليم ،[1] وإعداد تقرير في الموضوع يقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها العادية (د 30) ومن ثم يمكن تحديد الأهداف التي كانت تنتظرها الأمم المتحدة من خلال هذه البعثة على النحو التالي :

فالأهداف المتوخاة من طرف البعثة فقد أرسلت هذه البعثة من طرف لجنة تصفية الإستعمار المسماة " لجنة 24 " وهي مكلفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وكانت متكونة من ممثلين لثلاث دول هم :

- السفير سيمون أكي : ممثلا دائما لكوت ديفوار للأمم المتحدة رئيسا .
- السيدة ماري جيمينار مارتيناز ، دبلوماسية كوبية (كوبا) .
- السيد مانو سهار بينشفة : دبلوماسي إيراني (إيران) .

وقد كانوا مرافقين بالعديد من الموظفين التابعين للمم المتحدة وتعتبر هذه البعثة الأولى من نوعها التي تصل إلى الصحراء الغربية ، بحيث مكثت خمسة أيام أي من 12ماي 17 من نفس الشهر عام 1975م ، وقد كان الهدف من إرسال هذه البعثة بالنسبة للأمم المتحدة يتمثل في :

أ – مراقبة المعلومات التي كانت تعطيها القوة المديرة (إسبانيا) كل سنة .

[1] . إسماعيل معراف ، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ..... وحديث عن الشرعية الدولية ، الجزائر : دار هومة ، 2010 ، ص 110.

ب – دراسة وضعية الإقليم من جميع الجوانب .

ج – معرفة طموحات سكان المنطقة فيما يخص مستقبلهم .

د – محاولة تحديد مواقف الدول المعنية بالنزاع .

هكذا فقد اكتشفت البعثة أن الأطراف المعنية بالخلاف كلها متفقة حول فكرة تصفية الإستعمار من الإقليم ، ولكنها مختلفة حول وسائل تحقيق ذلك ، وقد استخلصت البعثة نتائج تتعلق أساسا بمعرفة مواقف كل الأطراف المعنية .[1]

وقدمت تقريرا شاملا إلى الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في 11اكتوبر1975م أي خمسة أيام قبل صدور الرأي الاستشاري للمحكمة أي 16 أكتوبر من نفس السنة ، ويمكن ان نصنفها على الشكل التالي :

أ – بالنسبة إسبانيا :

فقد تبين من خلال تقرير اللجنة أن مدريد ترغب في تطبيق لائحة الأمم المتحدة بتصفية الإستعمار ، وكذا الانسحاب من الإقليم في أقرب وقت ، كما أنها اعترفت بتقرير المصير الصحراويين وهذا عن طريق تمكينهم أي الصحراويين من الإستقلال الذاتي (تقرير المصير الداخلي) يكون في ظل فترة وجيزة ، ثم الانتقال إلى تحقيق الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة كما أعربت عن كامل استعدادها للتعاون مع المنظمة الأممية وكافة الأطراف المعنية بالنزاع من أجل تمكين المنطقة من تقرير مصيرهم .

ب – بالنسبة للمغرب:

أما النتيجة الثانية التي توصلت إليها البعثة بوقف الرباط ، حيث اعتبرت المغرب أن الصحراء الاسبانية تمثل جزء من إقليمية وترفض فكرة اللجوء إلى الاستفتاء الذي يؤدي إلى انفصال

[1] ـ إسماعيل معراف ، المرجع السابق ، ص 110 – 111.

الإقليم عن أمن المغرب ، كما أكد المغرب للبعثة الأممية على[1] ضرورة حل مشكل اللاجئين وهذا بإتفاق مع موريتانيا ولن يتم ذلك ، إلا برحيل القوات والإدارة الاسبانية من الإقليم ، ودعى الأمم المتحدة إلى الحضور المؤقت حتى تساهم في تسيير الإدارة المؤقتة أيضا هناك ، فإن حكومة الرباط لا ترى في الاستفتاء إلا من خلال صورتين لا ثالثة لها : فإما أن يتتج عن هذا الاستفتاء ضم الإقليم للمغرب ، وإلا فإن المغرب يفضل بقاءه تحت الاحتلال الاسباني ، وهو بهذه الطريقة ينفي وجود الشعب من خلال إدراجه لعبارة مجموعة اللاجئين تجري حل مشكلتهم بالتعاون مع الدول المجاورة ويقصد موريتانيا كما أردفنا سابقا وهو في كل الأحوال لا يعترف للشعب الصحراوي بحقة تقرير المصير .

ج – بالنسبة للجزائر :

في حين تبين للبعثة أن موقف الجزائر يذهب على تأكيد موقفها لصالح تصفية الاستعمار ومع تطبيق مبادئ الأمم المتحدة في هذا المجال ، وتأكيد تعلقها بمبدأ تقرير المصير المعترف به دوليا ليس من زاوية أن لها أطماعا سياسية ، بل تتصرف في هذا الموضوع لكونها إحدى دول المنطقة ، وهي معنية بطريقة غير مباشرة ، ويمكن تحديد موقف الجزائر حسب تقرير البعثة وفق النقاط التالية :

- لقد تمسكت بضرورة خروج نفيا قاطعا أية مطامع ترابية بالنسبة للإقليم .
- كما تمسكت بضرورة خروج الاستعمار من المنطقة معتمدة على مبادئ الأمم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية (سابقا) .
- كما أكدت على احترامها لإرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر والبعيد عن المساومات .

[1] ـ إسماعيل معراف ، المرجع السابق ، ص 112.

– كما اعتبرت أن مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يتم عن تجربة ثورية مريرة ، كما يستمد شرعيته من المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية .

د – بالنسبة لموريتانيا :

أما نواقشط فقد أعلنت عن مطالبها تجاه الصحراء الغربية وهذا بطرحها للتقسيم التالي :

الشمال للمغرب ، والجنوب لموريتانيا ، كما اعتبرت أن الصحراويين والموريتانيين هما شعب واحد ، والملاحظ أن البعثة وجدت لدى موريتانيا مواقفا متناقضة وهي كالتالي :

فقد إنقسم الرأي السياسي إلى قسمين ، فقسم مع ضم الإقليم ، والقسم الآخر مع الإعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيرهم ، مما جعل السياسة الموريتانية غير واضحة تماما ، وهذا الموقف السلبي لم ينتج عن وصول البعثة فقط ، بل يستمد عمقه من سنوات سابقة .[1]

وهذا ما أخلط الأوراق حيث دخلت موريتانيا في حرب ضد المغرب ، معظم المعارك كانت ضارية دار معظمها في الجزء الموريتاني متجاوزا نطاق الأراضي الصحراوية ، أحيانا بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريتانية بما في ذلك الهجوم على العاصمة نواكشط وقد اتسمت فترة ماقبل انسحاب موريتانيا من الصحراء باعتماد استراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة ، فتم التركيز على موريتانيا الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريتاني الذي أخذ يتسع بتدخل القوات الفرنسية بتوفير غطاء[2] جوي للجيش الموريتاني إستزفت من خلالها موريتانيا الكثير من إقتصادها ،مع العلم أن موريتانيا لم تمتلك من العتاد العسكري قليل من الأسلحة وطائرة واحدة ، مما أدخل البلاد في أزمة كبيرة ومن هنا انسحبت موريتانيا من الحرب لتعلن المغرب استعادتها للجزء الثاني أين إحتدم الصراع بينها وبين الجزائر ، وبالرغم من كل ذلك واستقلال موريتانيا إلاأن البرلمان المغربي لا يعترف بموريتانيا

[1] – إسماعيل معراف ، المرجع نفسه ، ص 113.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، بيروت : دار الفجر للنشر، ص 128–132.

ومازايعتبرها دولة تابعة له ، بالتالي قلب الطاولة على ولد دادة كان لابد منه أذ قام العسكريون بأنقلاب عسكري عليه في سنة 1978م .

المطلب الثالث : الأسباب الاقتصادية والإجتماعية

عرفت موريتانيا حالة استنفار في الاقتصاد مما أدخلها في أزمة إجتماعية كبيرة ، كون اقتصاد موريتانيا ظل يعتمد على الزراعة دون وجود دعم كافي للطاقات الأخرى، بالتالي تميز بالضعف الشديد الذي اعتمد على الخارج في الدعم خاصة من الطرف الفرنسي، ففي السبعينات من القرن الماضي عرفت موريتانيا مرحلة جفاف ، سببه هو قلة الأمطار و كذلك صراع مع السينغال في حوض النهر السينغال[1] ،بالرغم من محاولات جادة في التخلص من الأزمة، ففي عهد ولد دادة خرجت الجماهير في مسيرات حاشدة تطالب بلإصلاحات ، خاصة وأن الشعب صار مدركا لما يعرف بالدولة والحقوق التي عليها على الشعب .

ان النظام المدني قدم ما يعرف بإصلاحات وذلك لإمتلاك موريتانيا على ثروات طبيعية حيث نجد :

1- الموارد الزراعية والرعوية :

رغم ضعف إنتاجية القطاع الريفي وضعف مساهمته في الناتج المحلي ظل الموريتانيون يعتمدون عليه في حياتهم وإن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات والسبعينات ، أدت بسكان الريف نحو النزوح إلى المدن بالتالي إزداد الإهتمام أكثر نحو القطاع الصناعي .

الثروة الحيوانية : تشير التقديرات عن الثروة الحيوانية لسنة 2002 أنه يوجد حوالي 16950 ألف رأس من البقر ،وألف رأس من الإبل ،13759 ألف رأس من الأغنام

[1] . امنة إبراهيم أبو حجر ، موسوعة الدول العربية ،عمان : دار أسامة للنشر ، 2002، ص 549.

والماعز ،و قد حصل تدهور كبير في اعداد الماشية ، خلال فترة اشتداد الجفاف (1968-1973) هلك فيها حوالي 15% من البقر و19 %من الماعز والأغنام و7 %من الإبل .[1]

وهذا وقد عرف انخفاض كبير في قطاع الريفي في الناتج المحلي الإجمالي من 52% في بداية الستينات الى 23 %في السبعينات و22% في منتصف الثمانينات لتصل في عام 2002 إلى حوالي 18% .

كما تأثر القطاع الزراعي بحالة الجفاف الذي أدى إلى التخلي عن أكثر من 80% من الأراضي الزراعية التي كانت تصل إلى 15 مليون هكتار قبل الجفاف .[2]

1-الزراعة :

هي بدائية وتعتمد على الأمطار والوسائل التقليدية وهي تنقسم إلى ثلاثة اقسام وهي :

أ – الزراعة المطرية :وتعتمد على الأمطار التي تحدث فيضان في نهر السنغال التي كانت سببا في ارتواء العديد من الأراضي الزراعية .حيث كان يعتمد علية في الاقتصاد الموريتاني إذ بلغت نسبته حوالي 60%من نسبة الإنتاج.اما حاليا بلغ حوالي 38% من اجمالي انتاج الحبوب .

2- الزراعة المروية :

وهي أراضي محاذية لنهر السنيغال بحوالي 150 الف هكتاروقد اعتبرت هذه المساحات مناطق استثمار ، وبخصوص المساحات المقدرة لموريتانيا فهي تقدر40 الف هكتار لا يستعمل منها إلا 21386هكتارا ، وهذا دليل على وجود مساحات كبيرة للزراعة المروية لا تستغل للزراعة ،وتمتلك موريتانيا مناطق مروية أهمها:

[1] ـ محمد عبد الرحمن صدفي ،البنك المركزي ومراقبة الائتمان ،(دارسة حالة موريتانيا 1992-2002) ، (د دن) ، 2006 ص 61.

[2] . المرجع نفسه ، ص 62.

- مزرعة سها اميوري (الجنوب الغربي) وتختص بزراعة الأرز والتي أنشأت بموجب اتفاق بين موريتانيا والصين ،وفيها نصت على استصلاح الأراضي وزراعة 400 هكتارمن الأرز .[1]
- المزرعة النموذجية غوغل (الجنوب الشرقي) بتمويل مشترك بين موريتانيا والأمم المتحدة للتنمية .
- المزرعة التجريبية في كيهيدي برأس مال وطني .

3-الزراعة الموسمية :

حيث نجد معظمها تنحصر في الواحات والوديان ذات المياه الجوفية القريبة من سطح البحر ، حيث يتم رفع المياه بالوسائل التقليدية ، وقلة من يستعملون الوسلئل الحديثة ، وتكثر في هذه المناطق النخيل والخضراوات .

يمكن أن نلخص معوقات الزراعة في االنقاط التالية :

- مشكلة التمويل ومشكلة ضعف الموارد المحلية وارتفاع حجم الديون الخارجية وسوء استخدام وتوزيع القروض المخصصة لهذا القطاع ، وعدم جدية هيئات الرقابة والإشراف والتمويل .
- نقص الأيدي العاملة بسبب الجفاف التي أدت إلى الهجرة الزراعية إلى المدن بالإضافة نجد أن هذه الأيدي تعاني من نقص الخبرة .
- التخلف التكنولوجي حيث مازالت موريتانيا تعتمد على الوسائل التقليدية .
- تدني القطاع الخاص في تنمية القطاع الزراعي ، خاصة المشروعات الكبيرة التي تتطلب تمويل ضخم ، ويعود ذلك إلى عدم مرونة القوانين العقارية وقلة التنسيق بين فئات ومصالح الإدارات المعنية بتحديد وتطبيقا للسياسات الزراعية . [2]

[1] . عبد الهادي سويفي ، قراءات الاقتصاديات الوطن العربي ، القاهرة : جامعة أسيوط ،ط2، 2007 ، ص 129.

[2] . محمد عبد الرحمن صدفي ، المرجع السابق ، 63-64.

- **الثروة المعدنية :**

تمتلك موريتانيا كغيرها من الدول الإفريقية على ثروة طاقوية كبيرة استغل البعض منها والباقي قيد الدراسة والبحث ، في البداية اعتمد عليه بدرجة كبيرة في الصادرات قبل ان تتخذ الدولة قرار الإعتماد على قطاع الصيد البحري ، والإستثمار فيه بداية من الثمانينات .[1]

1 – الحديد :

موريتانيا من أهم دول القارة الإفريفية إنتاجا لمادة الحديد حيت يقدر الإحتياطي العالمي الموريتاني ب2465 مليون طن وهو ما يمثل 21,6 من الإحتياطي العربي و14%من الإحتياطي العالمي ويوجد مركز المعدن في أقصى الشمال الغربي للبلاد حيث يوجد في منطقة "كدية الجل" ويتوزع على المناطق التالية :

- شرق تزاديت ويبلغ الاحتياطي فيها 90 مليون طن وتعتبر من أجود أنواع الحديد.
- منطقة افدريك ويقدر الإحتياطي بها بحوالي 37 مليون طن .
- منطقة اروبصات ويبلغ الإحتياطي فيها حوالي 125مليون طن وهو من اجود أنواع الحديد .

هذا وقد بدأ فعلا استغلال منجم الجديد سنة 1963من طرف شركة حديد موريتانيا(MIFARMA) التي تمتلك فيها فرنسا نسبة 55.8% من رأسمالها والباقي بين الشركات الإيطالية البريطانية وما تملكه موريتانيا نسبة 5% بالرغم من تأميم الشركة الوطنية للمعادن والمناجم في 28 نوفمبر 1974 التي تأسست قبلها بعامين وهي التي تقوم باستغلال هذا المعدن الى حد الساعة ، وكانت هذه الشركة من طرف القطاع العمومي الموريتاني لكنها تحولت سنة 1978م الى شركة ذات رأس مال مشترك .[1]

[1] - إبراهيم الفاعوري ، جغرافية الوطن العربي ، ص 484.

2 – النحاس :

تعتبر منطقة أم أقرين مخزن كبير للنحاس وكان اكتشافا سنة 1931م ، حيث أجريت سنة1952م وجود 9 مليون طن من النوع العالي الجودة من النحاس [2].وكانت أول خطوة لتعدين النحاس إنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانيا سنة 1953م ،وهذا كله لدراسة إمكانية تعدينه، وبوفرة رأس مال قدره 16مليون دولار وتملك موريتانيا حوالي 40% ، والبقية شركاء من المغرب وفرنسا ، إلا انها لم تستمر الشراكة بسب الخلاف مع الحكومة الموريتانية .وتأسست بعدها شركة أخرى وهي ممزوجة بين الشركات الأجنبية والموريتانية وهي شركة سوماك 1966م .بدأت بتصدير النحاس سنة 1971م وتوقفت بنفس السبب السابق .وأكدت الدراسات والتقديرات أن احتياط موريتانيا من النحاس تحتل به المركز الرابع في الدول العربية بعد الأردن والمغرب والسعودية .[3]

3- الثروة السمكية :

تعتبر الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ العالمية بالسمك ، وقد وصلت تقارير عن الأمم المتحدة أن طاقة الإصطياد بلغت ما بين 500-800 الف طن سنويا دون وجود أي تأثيرات عن تزايد الطبيعي للأسماك .

وقد كان الإستثمار في الثروة السمكية جد كبير حيث إتسم بمراحل بداية بضعف التسيير ثم الهشاشة والإستنزاف ، ففي مرحلة الإستقلال وقعت موريتانيا إتفاقية مع فرنسا نصت على أنه يجوز الإصطياد في المياه الإقليمية للبلدين ، وكمحاولة لإستغلال الثروة السمكية تم إنشاء شركة التجهيزات والصناعات السمكية في الستينات من أجل تنيع وتصدير السمك ،لكنها سرعان ما افلست نتيجة سوء التسيير وقلة الخبرة الفنية والوطنية ،ولتحسين الموقف لجأت موريتانيا الى حل وهو عقد إتفاقيات مع شركات أجنبية للصيد في المياه الإقلييمية مقابل دفع

---

[1] . كمال موريس شربل ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، بيروت : دار الجيل للنشر ، ط1، 1998، ص606.

[2] . فوزان بن عبد الرحمن فوزان ، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي ، السعودية :جامعة الإسلام محمد بن سعود الإسلامية ، مج 11 ، ط1 ،1999، ص 527-529.

[3] . المرجع نفسه ، ص 529.

إتاوات سنوية تصل إلى 2 صعوبة كبيرة نتيجة لضعف الرقابة البحرية ، حيث قامت السفن البحرية الأجنبية بالتهرب من نصوص الإتفاقية وعدم إحترام الشروط المتفق عليها ، فكان رد الحكومة الموريتانية أن تبنت سياسة جديدة وهي :[1]

- سياسة الافراغ الإجباري ، تقوم هذه السياسة على افراغ حمولة السفينة في المياه الإقليمية في ميناء نواذيبوا بدل اسبانيا .
- إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك والتي تحتكر لسوق المنتجات السمكية وهوماسمح في التحكم في سوق انتاج المادة .

ونجد ان هذا القطاع لديه نقائص وهي :

- ضعف المراكب المستخدمة ، اذ مازال الإعتماد على المراكب الخشبية بالتالي الصياد لا يستطيع الإبتعاد بها طويلا .
- كما نجد قلة خبرة الصيادين ومحدودية مقدرتهم المادية .
- كذلك عدم قدرة الأسطول الوطني على أداء مهمة الصيد البحري ، مما اضطر إلى الاعتماد على أسطول أجنبي .
- نقص العنصر البشري المؤهل ، نتيجة عدم مجود مراكز تكوينية في التكوين البحري وعدم قدرتها على تلبية الحاجات المتزايدة .
- قلة رؤوس الأموال ، حيث يتطلب مبالغ مالية ضخمة .
- قلة هيئات مكلفة بالرقابة وعدم وجود الكفاءة اللازمة .[2]

وما يمكن أن نستنتجه ان الاقتصاد هو العمود الفقري لأي دولة لكن سوء التسيير وقلة الخبرة هي دائما ما يوقع أصحابها في استغلال اجنبي للثروة المحلية بالرغم من عقد اتفاقيات بين البلدين لكنها تبقى أسيرة الاتفاق دون ان تستطع التخلص منه .

[1]. كمال موسى شربل ، المرجع السابق ، ص606.

[2] . المرجع نفسه ، ص 618.

أما الحالة الإجتماعية التي عاشتها موريتانيا فقد كانت كبيرة ميؤوس منها كحدوث إضرابات متتالية نتيجة عدم توفر مناصب عمل ، كما نجد أيضا تنافر كبير بين البيض والزنوج وهو ماخلق فجوة في موريتانيا اضطرت من خلاله الحكومة معالجة الوضع لكن دون فائدة فقد تواصلت الإحتجاجات حول نظام السياسي الموريتاني .

واختار ولد دادة الإبقاء على النظام التربوي والإجتماعي الذي ورثه عن الإدارة الفرنسية قبل أن يقرر حزب الشعب في مؤتمر 1960م تدريس اللغة العربية مع اللغة الفرنسية في المدارس الإبتدائية والثانوية التي أدت إلى مظاهرات شعبية وإضرابات في المدارس ضد هذا الإجراء وخاصة من الزنوج طلابا ومثقفين ونددوا بسياسة التعريب التي يتبعها النظام .[1]

لقد عمل ولد دادة على سياسة تعليم جديد للتوازن بين الوطن الواحد وهو ما يتبناه حزب الشعب فالتعريب هو مواجهة الفرانكفونية ومناداة المتعربين بالتعريب السريع يجعل العربية لغة العمل الوحيدة في البلاد.

[1] – كمال موسى شربل ، المرجع السابق ،ص 606.

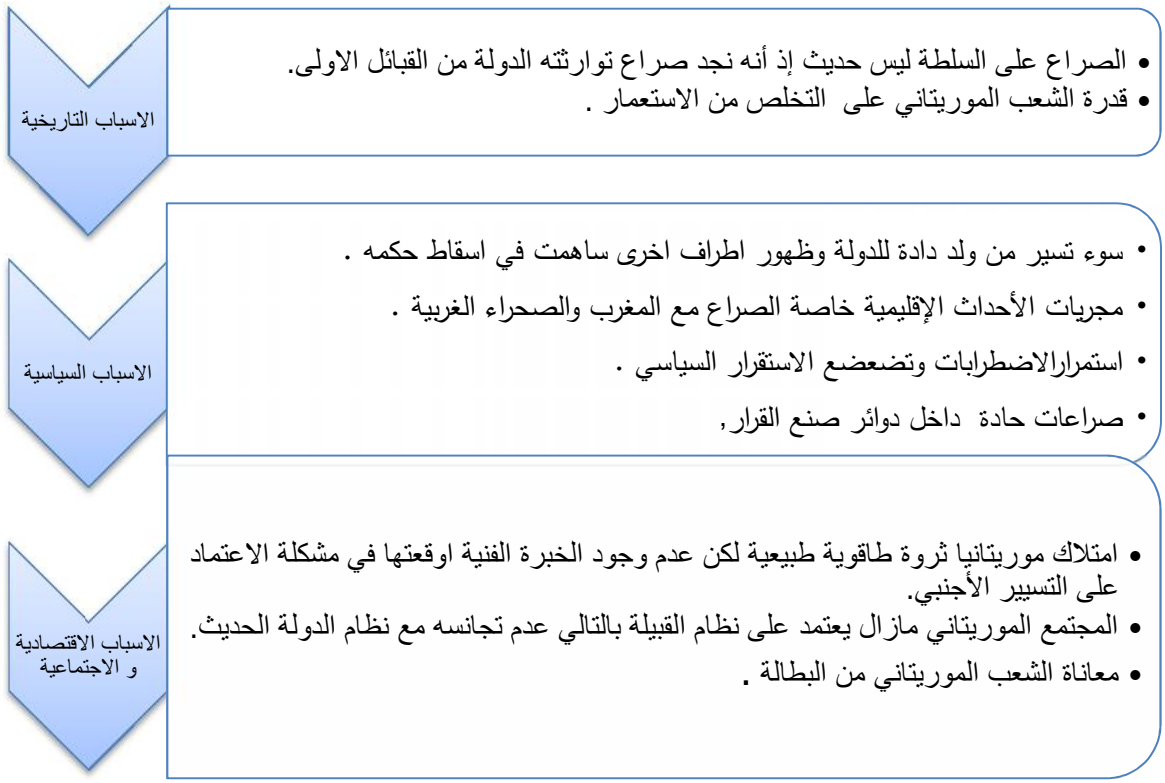

المخطط يوضح أهم عوامل الانقلابات العسكرية في موريتانيا

بالرغم من امتلاك موريتانيا للعديد من المميزات الجغرافية ، كموقعها الإستراتيجي الذي جعلها مستقطبة من طرف الأوربيين ، لكنها وقعت هي الأخرى ضحية الإستعمار الفرنسي الذي استطاع في فترة وجيزة أن يقضي على المقاومة الموريتانية ، وبعد صراع طويل امتد من 1902م إلى 1960م خاضت معه مقاومة عنيفة بشقيها الثوري والسياسي .

ومع الأحداث الإقليمية التي وقعت كعدم اعتراف المغرب بها وكذا مساندة بعض الدول العربية من أجل الإستقلال والانفصال عن المغرب ، وبعد مفاوضات مع الطرف الفرنسي نجح ولد دادة في التوقيع على وثيقة الإستقلال مانحة بذلك لموريتانيا حريتها بالرغم من العراقيل التي

واجهتها ولم تكن بمحض الصدفة اذ شكل اعلان ولد دادة الرئيس الأول للبلاد اعتماده على النظام الاشتراكي متخليا بذلك عن اللبيرالي بعدما كان يأتيه الدعم من فرنسا .

فالنظام الموريتاني هو نظام جمهوري رئاسي يقوم على انتخاب الرئيس لعهدتين وكذا يشكل البرلمان عبر انتخابات حرة ، إلا ان ذلك لم يكن بالكافي لولد دادة ، حيث أدخلت البلاد في ازمة اقتصادية سببها قلة الخبرة الفنية , أيضا عدم امتلاكها على وسائل حديثة تواكب به الدول المتقدمة .

كم ان الحالة الاجتماعية للدولة لم تكن جيدة فمع تزايد الإحتجاجات زادت المظاهرات وتعالت أصوات كثيرة تطالب بالإصلاح وهو ماحاول ولد دادة فعله، لكن المؤسسة العسكرية كان لها رد آخر وخاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية التي استنزفت فيها موريتانيا كل إصداراتها خاصة وانه كان المدخول الوحيد لها .

الفصل الثالث : تداعيات الإنقلابات العسكرية في موريتانيا

منذ حصول موريتانيا على استقلالها عن الاحتلال الفرنسي في 28 اكتوبر 1960، والبلاد لم تشهد حالة استقرار سياسي يفضي إلى تحقيق تنمية شاملة للشعب فبعد 18سنة تحت ظل الحكم المدني برئاسة المختار ولد دادة عانت الدولة من صراعات سياسية عسكرية .

هذه التفاعلات التي حدثت في موريتانيا كان لها أثر كبير على الساحة الداخلية ، بالتالي عرفت الدولة تدخل طرف آخر هدفه وضع حد للصراعات، فالمؤسسة العسكرية كانت الطرف الذي أدخل الدولة في مرحلة جديدة من نظام مدني إلى نظام عسكري .

إن سيطرة المؤسسة العسكرية كان له الأثر الأقوى والبارز إلى درجة انها خلقت لنفسها نظام ، هذا النظام الذي توارثته أصحاب الرتب العسكرية وعبرت عنه بانقلابات عسكرية زعزعة به استقرار الدولة ، مما جعلها تتوارث من قبل العسكرين حتى أصبحت عادة فكلما أعتلى عسكري الرئاسة إلا وأسقطه آخر فتاريخ الانقلابات يشهد على ذاك .

صحيح أن موريتانيا هي واحدة من الدول الإفريقية التي عرفت انقلابات، جعلت من نفسها حديث الساعة بالتالي كانت ملتقى البحث بالنسبة للباحثين وهو ما تم إدراجه في هذا البحث العلمي حيث خصص فصل كامل عن تاريخ الانقلابات في موريتانيا.

في هذا الفصل تم وضع مبحثين حدد من خلالها تاريخ الانقلابات العسكرية سواء الفاشلة أو الناجحة في المبحث الأول بالتفصيل، أما البحث الثاني فقد أدرجت الانعكاسات التي خلفها الانقلاب. ويحتوي كل مبحث على ثلاثة مطالب .

المبحث الأول : الانقلابات العسكرية على ضوء الحرب الباردة

إن سلسلة الانقلابات العسكرية في موريتانيا جعلها تعرف نموا كبيرا متسارعا ، ففي ظرف قياسي عرفت موريتانيا خمسة عشرة انقلابا متتاليا، ظن المتتبعون أنها الأخيرة لكن ما لبثت وأن تكرر الموقف . بالتالي كان لابد من تقديم دراسة شاملة واضحة عن تاريخ الانقلابات .

بالتالي نجد أن الانقلابات العسكرية قد تمت بتسلسل، وهنا نضع أهم التواريخ، وقد تم الاعتماد على ثلاثة مطالب شارحة ومفسرة للانقلابات:

1-الانقلابات العسكرية أثناء الحرب الباردة .

2- الانقلابات العسكرية بعد الحرب الباردة .

المطلب الأول : الانقلابات العسكرية أثناء الحرب الباردة

إن بداية التفكير سنة 1967م في الانقلاب كانت عبارة عن تخطيط لبعض القادة العسكريين، وذلك نتيجة للتطورات التي عرفتها البلاد، خاصة وأن نظام مختار ولد دادة عرف صراع مع المعارضة وكذلك على الساحة الخارجية (الجزائر والمغرب) بسبب القضية الصحراوية، إلا أنها فكرة الانقلاب فشلت نتيجة لفطنة ولد دادة وعدم وجود الكفاءة العسكرية للقادة في ذلك الوقت كون الجيش تشكل حديثا .[1]

1-انقلاب سنة 1978:

هو بداية التفكير الجدي في الانقلاب، خاصة وأن موريتانيا تفاقمت عليها الاوضاع السياسية والاقتصادية في موريتانيا وتنامي ظاهرة التذمر في الاوساط الشعبية وفي الجيش أثر

[1] .Moktar OULD DADDAH, La Mauritaniecontre vents et marées. Paris :Karthala, 2003.

تمسك النظام السياسي بنظام الحزب الواحد من دون احداث تغييرات[1] في نواحي الحياة المختلفة، الأمر الذي خلق قناعه عند قادة الجيش بضرورة إزاحة النظام ، لاسيما بعد دخول النظام في تحالف مع المغرب في مواجهة البوليساريو والتي عدها البعض خطأ سياسيا كبيرا وعلى أثر هذا التحالف والمواجهة العسكرية مع البوليساريو تعرضت موريتانيا إلى أزمه اقتصادية من ابرز ملامحها انخفاض الصادرات الموريتانية . فضلا عن ازمة أمنية خانقة دفعت بالجيش الموريتاني الى العمل على انهاء معاناة الشعب و الجيش الموريتاني في حرب الصحراء، وفي 10/ 7 / 1978قام العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك ومجموعة من الضباط العسكريين بمحاولة انقلابية أطاحت بالرئيس المختار ولد داده *(بعد فترة حكم استمرت 18 عاما) ، وانتهت بذلك مرحلة الحكم المدني وسيادة الحزب الواحد ، وانتقلت البلاد الى مرحله الحكم العسكري ، وشكل قادة الانقلاب لجنة عسكرية بقيادة العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك .

[1]ـ محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت :سبتمبر / 2005 ,ص329.

*مختار ولد دادة: ولد سنة 1942 بمدينة بوتلميت الموريتانية، اكمل تعليمه الابتدائي فيها، ثم أتم دراسته الثانوية في مدينة سانت لويس السنغالية، وحصل على دبلوم المدرسة الوطنية، عام 1948 سافر الى باريس لإكمال دراسته وحصل على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة السوربون، وشهادة مدرسة اللغات الشرقية الحية، مارس مهنة المحاماة وتقلد وظائف عدة في الجهاز الإداري الموريتاني، قاد النضال الوطني والسياسي من أجل استقلال موريتانيا وعروبتها، في عام 1959 عين رئيساللوزارء من قبل المجلس النيابي الموريتاني، توج نضاله في قيادة الشعب بتحقيق استقلال موريتانيا في 28/ 11/ 1960، أنتخب رئيسا للجمهورية في 20/ 8 /1961، واستمر بمنصبه حتى أطيح به في انقلاب 1978/7/10، تعرض للأبعاد خارج الوطن مدة 23 عاما ومن ثم عاد للوطن في 7/17/ 2001، توفي (رحمه الله) في عام 2003. ينظر عبد الباري عبدالرزاق النجم، جمهورية موريتانيا الاسلامية، دار الاندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1966، ص 182-183.

يضاف إلى ذلك العامل أسبابٌ أخرى أبرزها غياب الخلفية العسكرية لقادة الانقلاب الأول، فهم في الغالب مجموعة من المعلمين نُقلوا إلى المؤسسة العسكرية الوليدة، وحملوا إليها رواسب أفكارهم التقليدية وانتماءاتهم الاجتماعية والجهوية. وكذلك مرونة الرئيس السابق المختار ولد داداه وتعامله بمستوى كبير من الثقة مع أركان نظامه المتصارعة، إضافة إلى الأزمة السياسية المتفاقمة، وظروف حرب الصحراء 1975-1978 التي أنهكت البلد ودفعت بالجيش إلى الوحل، وأرغمته على الانقضاض على من ورطه في الحرب".

طوقت سلسلة الانقلابات المسار السياسي في موريتانيا منذ العام 1978 عندما نفّذ العقيد المصطفى ولد محمد السالك أول انقلاب عسكري اعتبره "**مسيرة ضرورية فالنظام أصبح عاجزًا، والأمن غير موجود، ومعظم السكان قد نزحوا إلى خارج المدن أو إلى الحدود**"[1] ولقد كان ذلك الانقلاب تعبيراً عن :

- غضب عارم لضباط مجموعة الشرق الموريتاني التي ينتمي إليها ولد محمد السالك قائد الانقلاب، ضد ما يعتبرونه تهميشًا من الأقلية المنتمية إلى الجنوب التي على رأسها المختار ولد داداه الرئيس المطاح به.

- بروز اتجاه قومي عروبي جديد بدأ يختبر حظه في الساحة السياسية والفكرية بعد أن استطاع اختراق الجيش.

- ردة فعل من النخبة العسكرية من قبائل الشوكة (حسان)، حيث كان أغلب أعضاء اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني من هذه الفئة، على تحكم الزوايا ومن هذه الطبقة ينحدر الرئيس ولد داداه.

- خيار عسكري غير مكترث بقيم التحرر، وسعي النظام إلى المساواة الاجتماعية، وتقليص الفوارق وتحديث المجتمع.

- جزء من التأثير الدولي على القرار السياسي والأمني في موريتانيا؛ حيث تؤكد تقارير ومذكرات أن الجزائر وجبهة البوليساريو كانتا أهم داعم لهذا الانقلاب.

[1] ـ محمد الأمين ولد سيدي باب ، المرجع السابق ، ص 329.

الانقلاب العسكري الثاني 1979:

جاء بعد مرور أقل من عام على الانقلاب الأول، بعد ان قاد ضباط اليمين الشيوعي انقلابا في 6 افريل 1979. وتم تنفيذه من داخل اللجنة العسكرية بوساطة بعض اعضائها مثل[1] العقيد احمد سالم ولد سيدي والعقيد محمد محمود ولد احمد لولي والعقيد الشيخ ولد بيده وبرئاسة المقدم احمد ولد بوسيف[2]. إثر استبعادهم من مراكزهم على اساس انتمائهم السياسي من قبل قادة الانقلاب الأول، وقد شكل قادة الانقلاب لجنة عسكرية للإنقاذ الوطني لقيادة شؤون الدولة ضمت شخصيات عسكرية جديدة مثل المقدم آباه ولد عبد القادر المعروف بـ كادير والعقيد انبييغ.

إذ كان من بين أهداف الانقلابيين تصفية خصومهم العسكريين والمدنيين منهم ذو الاتجاهات القومية، وكذلك تولي بوسيف رئاسة الوزراء وشكل حكومته. الا أن حكم بوسيف لم يدم طويلاً ، حيث تعرضت الطائرة التي نقلته الى السقوط يوم 1979/5/27 فوق المحيط الاطلسي الى الغرب من دكار ولم تعرف الاسباب الحقيقية وراء سقوط الطائرة[3]. مما خلق ذلك فراغاً في السلطة ونتيجة لذلك فقد تعرض انصار بوسيف من اعضاء الحكم العسكري الشيوعي الى الإقالة الجماعية من اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني واستطاع ثلاثة ضباط مقربين من بوسيف من الهروب الى المغرب.

---

[1] - محمد الأمين ، المرجع السابق ، ص 379.

[2] ـ توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل،دراسة تأريخية سياسية، **دمشق :منشورات اتحاد الأدباء العرب،،** 2006،ص 386.

*ولد هيداله، ضابط موريتاني من مواليد 1940، خريج الكلية العسكرية الفرنسية المعروفة بأسم (Cyrsaint)ينتمي الى قبيلة العروسين في شمال موريتانيا التحق بالجيش عام 1962، وتدرج في الرتب العسكرية الى رتبة جنرال تولى رئاسة الجمهورية اثر انقلاب قاده بنفسه 1980-1984.

الانقلاب العسكري الثالث1979:

بعد مقتل بوسيف رئيس الوزراء الموريتاني يوم 1979/5/27 تشكلت لجنة جديدة عرفت باسم (اللجنة العسكرية للخلاص الوطني). والتي قامت بانتداب المقدم محمد خونا ولد هيدالة* وزير الدفاع لرئاسة اللجنة وبشكل مؤقت لحين انتخاب رئيس الدولة وفي مدة اقصاها شهرين، وقد قام الاخير بانقلاب داخلي على اعضاء اللجنة العسكرية واصدر قرارات اعلن من خلالها اقالة انصار بوسيف من اللجنة العسكرية ومن أبرزهم العقيد انبييغ والعقيد احمد سالم ولد سيدي ورقى نفسه الى رتبة جنرال وتعيين العقيد محمد محمود ولد لولي رئيساً للدولة يوم 1978/6/3،وفي يوم 1980/1/4، قام اللواء محمد خونا ولد هيدالة وزير الدفاع بانقلاب عسكري تمكن فيه من السيطرة على مؤسسات الدولة والجيش واعفى محمد محمود ولد لولي من منصب رئيس الدولة، وعين نفسه رئيساً للجنة العسكرية للخلاص الوطني، ورئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة فضلا عن قيادته لوزارة الدفاع، وقد عرف انقلاب ولد هيدالة بانقلاب الانقلابات[1].

الانقلاب العسكري الرابع1981:

بعد تولي ولد هيداله رئاسة الدولة، اتبع سياسة مناهضة للموقف المغربي من مشكلة الصحراء، حيث استقدم بعض شيوخ القبائل الصحراوية إلى موريتانيا ،واستمع إليهم عن قرب وقدم لهم بعض النصائح، وحاول أن يُقوم مسيرتهم وان يساعدهم على رسم استراتيجية المستقبل، لضمان كسب الرهان ضد المغرب، وقد شجعه على المضي في هذا التوجه تصدع العلاقات الموريتانية – المغربية وخلافه الشخصي مع الملك الراحل الحسن الثاني، الآمر الذي دفع بالملك الحسن الثاني إلى أن يتهم موريتانيا بأنها أصبحت تشكل قاعدة خلفية لمقاتلي البوليساريو، وناصر ولد هيداله حجج جبهة البوليساريو في المحافل الدولية والإقليمية وأعلن

[1] . ابراهيم محمد ،العنف السياسي في افريقيا الانقلابات في موريتانيا, بيروت الدار العربية للنشر والتوزيع ،2010 ،ص 67.

اعترافه بالجمهورية الصحراوية [1]،وكان ذلك راجع في احد أسبابه إلى (انحيازه للجزائر)،ترافق ذلك مع اضطراب علاقات موريتانيا الإقليمية، فضلاً عن سياسته الداخلية التي اتسمت بإقصائه جناح اليمين من الحزب الشيوعي وملاحقته جناحه المدني، وإعادة التحالف مع البعثيين واليسار الشيوعي[2].

ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها تعرضت حكومة ولد هيداله إلى محاولة انقلابية في 16 مارس 1981بوساطة مجموعة كوماندوز (قادمة من المغرب حيث مقر المعارضة الموريتانية) من بينهم ثلاث ضباط من أنصار الرئيس بوسيف وهم اباه ولد عبد القادر والعقيد احمد سالم ولد سيدي والعقيد انبييغ الذين كانوا من أعضاء منظمة (التحالف من اجل موريتانيا الديمقراطية).وقد القي القبض على منفذي الانقلاب واعدم الضباط الثلاثة بعد فشل محاولتهم بحكم قضائي، وكانت من نتائج هذا الانقلاب :[3]

أ- أحداث صيغة جديدة للمشاركة السياسية أرادها ولد هيداله أن تكون بديلاً عن الحركات السياسية وأداة تحل محل مؤسسة البرلمان.

ب- التخلي عن مشروع الديمقراطية الذي كانت اللجنة العسكرية قد وعدت به فجر استيلائها على الحكم وإلغاء نظام الحزب الواحد.

ج- شكل ولد هيداله ما عرف(بهياكل تهذيب الجماهير)كأداة للتعبئة والتهذيب السياسي والاقتصادي والاجتماعي...الخ.

د- قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.

[1]- توفيق المديني ، المرجع السابق ، ص 383.

[2]- محمد الأمين ولد سيدي باب، المرجع السابق، ص 329.

[3] - . ابراهيم محمد، المرجع السابق ،ص 383.

الانقلاب العسكري الخامس1983:

بعد فشل انقلاب 16 مارس/1981،قام الرئيس ولد هيداله بانتهاج سياسة تصفية التنظيمات السرية السياسية ذات الارتباط بالخارج مثل حزب البعث(العراق)والحركة الناصرية (ليبيا)،والتراجع عن الإصلاح السياسي المتمثل بمشروع الحكومة المدنية وإرساء دستور النظام النيابي[1]،وضمن هذا السياق أعلنت أجهزة الأمن الموريتانية عبر وسائل الإعلام عن إحباط محاولة لقلب نظام الحكم في أواخر مارس 1983،إلا أن النظام الموريتاني لم يعلن عن أسماء قادة الانقلاب أمام الرأي العام الوطني والدولي، بل اكتفى بالقول أن أجهزة الأمن قد قامت باعتقالهم، وأطلق سراحهم عندما أطيح بالنظام عام 1984.ومن ابرز الشخصيات التي وجه لها الاتهام بالمحاولة الانقلابية وزير الخارجية النقيب البحري دحان ولد احمد محمود ورئيس الحكومة سيد احمد ولد ابنجارة والرئيس السابق المصطفى ولد محمد السالك، واتهمت وزارة الخارجية الموريتانية العراق بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية[2].

الانقلاب العسكري السادس1984 :

بعد تفرد ولد هيداله بالسلطة، وتقربه للزنوج والإخوان المسلمين وإبعاد خصومه السياسيين بالتصفية القاسية مثل الناصريين واليسار الشيوعي، واضطهاده لأنصار ولد داده، كل ذلك دفع العامل الخارجي الذي يتطلع للبحث عن مصالحه في موريتانيا للإسهام في تدبير الانقلاب العسكري ضد الرئيس ولد هيداله يوم 12/12/ 1984[3].في انقلاب ابيض قاده رئيس أركان الجيش معاوية ولد سيدي احمد الطايع بتدبير فرنسي وبعناية من المغرب عندما اقنع الرئيس ميتران ولد هيداله على حضور مؤتمر يجمع زعماء بعض الدول الإفريقية وفرنسا في بوروندي وعلى الرغم من شكوك ولد هيداله من مغادرة البلاد. إلا انه وما إن استجاب لدعوة الرئيس

[1]. توفيق المديني ، المرجع السابق ، ص 389.

[2]. توفيق المديني ، المرجع السابق ، ص 389.

[3]. تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا ، المرجع السابق .

الفرنسي حتى استولى ولد الطايع *على **السلطة**[1].ويصف خبراء السياسة بان انقلاب ولد الطايع كان جزء من صفقة سرية بين فرنسا والمملكة المغربية التي تعهدت القيام بوساطة لدى الرئيس الليبي معمر القذافي في حل المشكلة التشادية– الليبية والتي كانت فرنسا طرفاً في المشكلة وبعد نجاح الانقلاب وعودة الرئيس ولد هيداله إلى موريتانيا ادخل السجن لفترة من الزمن ومن ابرز نتائج الانقلاب إطلاق سراح السجناء من قادة الرأي وإلغاء تأشيرة الخروج، وتشكيل حكومة ضمت ولأول مرة امرأة**كما ادخل إصلاحات اقتصادية سنه 1985 متمثلة بالتعاون مع البنك الدولي والترخيص لرابطة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان كما عمل على تحسين علاقات موريتانيا بكل من فرنسا والمغرب[2].

الانقلاب العسكري السابع1984 :

بعد أن استولى معاوية ولد سيدي احمد الطايع على نظام الحكم في موريتانيا يوم 12 / 12 / 1984، تمكن وخلال سنتين من حكمه من إقصاء بعض أعضاء اللجنة العسكرية من ذوي التوجه الناصري ممن شاركوا معه بالانقلاب على ولد هيداله. وجاء الإقصاء نتيجة لعدم ثقته بهم ولتوجسه من اشتراكهم في أي محاوله انقلابية ضده، بعد توتر في العلاقات الموريتانية – الليبية، حيث شهدت المؤسسة العسكرية الموريتانية استبعاد أي عسكري ينتمي للتيار الناصري عن العاصمة نواكشوط[3]وقد أسهمت في زيادة هذه الشكوك تجاه أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني التقرير الذي قدمته المخابرات الأمريكية حول الجيش الموريتاني، وقد تضمن التقرير وجود(1000) من منتسبي الجيش ينتمون إلى التنظيم الناصري ويهيئون للإعداد

[1]. مصطفى عاشور ، المرجع السابق .

* معاوية ولد سيدي احمد الطايع ،ولد عام 1941 بمدينة إطار شمال موريتانيا، انهي دراسته الابتدائية فيها، الثانوية بمدينة روسو، انهى الدراسة العسكرية في فرنسا، كان احد أعضاء اللجنة العسكرية التي أطاحت بنظام ولد داداه شغل مناصب سياسية وعسكرية فكان وزير اول ثم رئيس اركان الجيش ثم رئيساً للدولة، استمرت فترة حكمه 21 عاماً ، حتى أطيح به بانقلاب عسكري في 2005/8/3، 25 / 8 / 2008 ، انظر توفيق المديني ، المرجع السابق ، ص 389.

[2]. محمد الأمين ولد سيدي باب ، المرجع السابق ،ص 419.

[3]. توفيق المديني ، المرجع السابق،ص 390.

لانقلاب عسكري. ترافق ذلك مع إعلان بعض الحركات السياسية في موريتانيا نهاية عام 1986 الكشف عن مخطط انقلابي ضد النظام لتعلن بذلك ولائها لنظام الطايع وعدم وجود اي تنظيم سري عسكري للحركات السياسية داخل المؤسسة العسكرية الموريتانية وتمكنت السلطات الموريتانية **من اعتقل مجموعة من الضبط ذوي التوجه الناصري وإحبط المحاولة** الانقلابية **في** مهدها.

الانقلاب العسكري الثامن1987 :

جاء هذا الانقلاب هذه المرة بقيادة الجناح العسكري(لحركه افلام الزنجية)، من داخل المؤسسة العسكرية الموريتانية إحدى التنظيمات السرية داخل الجيش الموريتاني التي وصفت بدقة التنظيم وقوة التماسك. وهي اول محاوله انقلابية يقوم بها الزنوج وبمساعدة اطراف خارجية على اثر طرد وزير الداخلية الموريتاني من اصل زنجي(آن آمدو زكريا)من منصبه من قبل الرئيس الموريتاني ولد الطايع عام 1986.

الا ان الانقلاب تم الكشف عنه يوم 10/2/ 1987[1].قبل تنفيذه بثمان واربعين ساعة وتمكنت السلطات من احباطه، وكان قادة الانقلاب لا يستهدفون تصفية الرئيس ولد الطايع وقيادة البلد فحسب بل كانوا يهدفون الى انهاء الانتماء العربي لموريتانيا واعلانها جمهورية زنجية تحمل اسم جمهورية(والو– والو)وهو اسم مشتق من اللهجة البولارية ونقل العاصمة إلى جنوب البلاد. وقد كانت الحركة الزنجية* غير موفقه في اختيار توقيت الانقلاب لأنها لم تراعي موازين القوى داخل الجيش الذي يسيطر عليه التيار القومي العربي،وقد دفعت الحركة الزنجية ثمن هذا الخطأ

[1]ـ محمد الامين ولد سيدي باب، المرجع السابق ،ص 152 ، في حين يشير توفيق المديني في كتابه آنف الذكر ص 390 إلى أن هذا الانقلاب قد تم اكتشافه قبل انطلاق موعد التنفيذ في ليلة 1987/8/13 في حين يشير علاء الدين محسن، موريتانيا العربية ستصبح جمهورية والو– والو، مجلة الوطن العربي،باريس، العدد 562 في 1987/11/20 إلى أن تاريخ الانقلاب كان يوم 1987/10/23لكننا نرجح صحة تاريخ الانقلاب ما جاء في كتاب د/ محمد الامين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا لأنه موريتاني وأقرب إلى الحدث.

غالياً .حيث تم اعتقال مئات الضباط والجنود الزنوج وحكم على ثلاثة قياديين بالإعدام فيما سجن بقية المشاركين في الانقلاب من خمس سنوات إلى المؤبد.ومن المفاجآت إن هذا الانقلاب تم الكشف عنه من قبل ضابط فرنسي بعد أن اطلع على تفاصيله في مقر الاستخبارات الفرنسية التي لم تشأ التدخل بالموضوع، فقام الضابط المذكور واتصل بموريتانيا وكشف الانقلاب قائلاً **(إن ضميره لا يمكنه ان يتحمل المذابح الجماعية ضد ذلك الشعب العربي الطيب الذي زاره ذات يوم).**[1]

الانقلاب العسكري التاسع1987:

بعد فشل الانقلاب الذي قاده تنظيم الحركة الزنجية داخل الجيش الموريتاني بتاريخ 1987/10/2،لم تتوقف حركة أفلام عند هذا الحد، بل بدأت بالاتصالات ببقايا تنظيم الحركة الجناح العسكري العاملة في داخل المؤسسة العسكرية للإعداد لانقلاب عسكري جديد. وفعلاً قام الجناح العسكري وبالتنسيق مع سلاح الطيران بالتخطيط لانقلاب عسكري وذلك باستهداف القصر الرئاسي ساعة الاحتفال بمناسبة عيد الاستقلال الوطني يوم 27 نوفمبر1990[2].وكان قادة الانقلاب يهدفون إلى تصفية الرئيس الطايع وكبار معاونيه من قادة الأركان والوحدات العسكرية المهمة في العاصمة نواكشوط وإقامة دولة(الوالو- والو)إلا أن المحاولة الانقلابية تم الكشف عنها من قبل الرئيس الطايع عندما شعر بوجود حركه غير طبيعية لوحدات الحراسة عند بوابات القصر الرئاسي خارج السياقات التي تم الاتفاق عليها مع المعنيين في الإشراف على مراسم الاحتفال تجلى ذلك بوجود قيادات عسكرية(الزنوج)غير متفق على إشراكها في مهام أمن الاحتفال بعد ذلك اصدر الرئيس الطايع امراً ً بإلغاء الحفل واتخاذ إجراءات أمنية استثنائية مما فوت الفرصة على المخططين للانقلاب وتمكنت القوات الأمنية

[1]. توفيق المديني ، المرجع السابق ، 391.

[2]ـ المرجع نفسه ، ص391.

الموريتانية من إلقاء القبض على الضباط الزنوج الذين كشفت وسائل الإعلام فيما بعد اشتراكهم في الإعداد.

الانقلاب العسكري العاشر 1990:

بعد انقلاب 27نوفمبر 1990لم تطرأ على الساحة السياسية الموريتانية اي محاولة انقلابية سوى تغيير نظام الحكم لهويته من حكم عسكري الى حكم مدني، يتخذ من الديمقراطية والتعددية الحزبية منهجاً له وكان هذا التوجه يحظى بدعم امريكي، وقد عد هذا التحول بمثابة انقلاب عسكري بقيادة الطايع، الذي تولى قيادة الدولة والعمل على وضع دستور جديد للبلاد عام1991،نص الدستور على اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كانون الاول 1992وفاز الطايع برئاسة الجمهورية ثم اعيد انتخابه رئيساً للجمهورية عام 1997.[1]ونص الدستور ايضاً على تكوين الاحزاب السياسية، في حين ظل الجيش يراقب الوضع السياسي في البلاد ومعرفة إلى أي مدى تستطيع التجربة الديمقراطية من تحقيق غاياتها في التغيير السلمي، وما يمكن ان تؤديه المؤسسة العسكرية في تغيير اوضاع البلد نحو الأحسن، إلا ان ذلك لم يمنع بعض ضباط الجيش في الاعداد لمحاوله انقلابية برئاسة الرائد صالح ولد حنانا يوم 27نوفمبر 2000بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال الوطني، وتمكنت القوات الامنية الموريتانية من اعتقال قادة الانقلاب بتهمة التحضير للانقلاب واغتيال الرئيس معاوية ولد الطايع وحكم على الانقلابين بالسجن لمدة شهرين، وتسريحهم من الخدمة العسكرية ومن هنا تشير مدة محكوميتهم القصيرة ازاء الفعل الذي قاموا به أكثر من تساؤل[2].

[1]ـ محمد الامين ولد سيدي باب ، المرجع السابق ، ص 153.

[2]ـ توفيق المديني ، المرجع السابق ، ص 392.

-الانقلاب العسكري الحادي عشر 2003:

على الرغم من استقرار الاوضاع في موريتانيا بعد وضع الدستور واخذها بالتعددية الحزبية واجراءها الانتخابات الرئاسية والتشريعية الدورية. الا ان البعض من القيادات العسكرية كان يتطلع الى القيام بانقلاب عسكري في البلاد. اذ تمكن الرائد صالح ولد حنانا ومجموعة من الضباط داخل المؤسسة العسكرية الموريتانية بالتخطيط لمحاولة انقلاب مستثمراً بذلك علاقاته داخل الجيش وبالتعاون مع طلائع شبابية من الضباط ومن ابرزهم الرائد محمد ولد شيخانا والنقيب عبد الرحمن ولد ميني والطيار محمد ولد سعد لوه والنقيب محمد ولد السالك من القيام بانقلاب عسكري يوم 8جويلية2003.وتمكن قادة الانقلاب من السيطرة على قيادة الاركان ورئاسة الجمهورية والمطار والهندسة العسكرية واغلب مواقع الجيش في العاصمة نواكشوط. الا ان قوات الامن الموريتانية وبمساعدة جهات خارجية (اسرائيل) استطاعت من افشال الانقلاب.والقاء القبض على بعض منفذي الانقلاب في حين استطاع البعض منهم من الفرار الى بوركينا فاسو وأسسوا تنظيما معارضاً مسلحاً اطلقوا عليه اسم فرسان التغيير. ومن اسباب فشل الانقلاب كما يقول الرائد صالح ولد حنانا هي[1]:

1- وجود دعم تقني للرئيس الطايع في مجال الاتصالات وقد رجح الرائد صالح ولد حنانا ان تكون السفارة الاسبانية هي الجهة التي وفرت الدعم التقني للرئيس الطايع.

2- تسريب معلومات عن الاستعدادات لتنفيذ الانقلاب مما أدى الى التعجيل بالعملية قبل الوقت المحدد لها وبالتالي سمح للرئيس ولد الطايع بالاختباء والعمل على افشال المحاولة الانقلابية.

في حين يرى اخرون ان من بين الاسباب الحقيقية وراء فشل الانقلاب هي:

[1]- محمد الامين ولد سيدي باب، المرجع السابق، ص 155.

- الفشل الاعلامي اذ لم يتمكن قادة الانقلاب العسكري من اذاعة بيان الانقلاب او حتى الاتصال بمراسلي الوكالات لتسليمهم نسخة من البيان.

2- فشل قادة الانقلاب في الاتصال بأعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني والتي تحكم البلاد مما جعل من الانقلاب وكأنه ضدهم وليس ضد الرئيس ولد الطايع.

الانقلاب العسكري الثاني عشر 2003:

تزامن هذا الانقلاب مع اجواء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2003 في السنة نفسها التي شهدت انقلاب الرائد صالح ولد حنانا في 8 جويلية 2003، وكانت مؤشرات الحملة الانتخابية والتدابير الادارية توحي بالتحضيرات من طرف النظام لعملية تزوير كبرى ولمصلحة الرئيس ولد الطايع، لا سيما ان انقلاب 8 جوان –جويلية 2003 ترك انطباعاً عاماً بأن مواجهة النظام خيار مطروح.الامر الذي دعا المرشح للرئاسة ولد هيداله الى طرح فكرة تنظيم عصيان مدني او انتفاضة شعبية بالتعاون مع مجموعة من القيادات السياسية في ادارة حملته على ان تتم العملية مع بدء الاعلان عن النتائج، لكن تم السيطرة على هذه المحاولة في اليوم السابق للانتخابات واعتقل المشاركون فيها بتهمة زعزعة النظام وقلب نظام الحكم بالقوة، وتمت محاكمتهم وادانتهم وحكم عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات مع وقف التنفيذ.[1]وقد اتهم الامن الموريتاني بصفة رسمية الاستخبارات الليبية بتمويل خطة قلب نظام الحكم في موريتانيا، وفي بيان للشرطة القضائية اكدت فيه ان الرئيس السابق محمد خونا ولد هيداله قد حصل من ليبيا على اكثر من تسعمائة الف دولار امريكي لتمويل حملته الانتخابية وعلى مرحلتين قبيل الانتخابات التي جرت في نوفمبر 2003 [2].

[1]ـ توفيق المديني ، المرجع السابق ، ص 393.

[2]. محمد عبد العاطي ، المرجع السابق.

الانقلاب العسكري الثالث عشر 2003 :

بعد فشل انقلاب الرائد صالح ولد حنانا وهروبه الى خارج البلاد، اجرى اتصالات مع شخصيات عسكرية داخل الجيش الموريتاني وانصار فرسان التغيير وهو الاسم الذي اطلقه مدبروا انقلاب 8 2003 على التنظيم العسكري الذي تأسس بعد الانقلاب، وبعد عودة الرائد صالح ولد حنانا الى موريتانيا في شهر اوت 2004 نشط هذا التنظيم وتمكن من ادخال كميات من الاسلحة واجهزة الاتصالات الى قلب العاصمة نواكشوط، وقد استطاعت الاستخبارات الموريتانية من القاء القبض عليهم وصودرت جميع الاسلحة وذلك بوشاية من أحد اقارب النقيب عبد الرحمن ولد ميني الرجل الثالث في الفرسان فأحيل المشاركون في الانقلاب الى القضاء وتم تسريح البقية.وقداتهمت الحكومة الموريتانية اطراف اقليمية خارجية ابرزها دولة بوركينافاسو

انقلاب الرابع عشر 2005:

بعد فترة هدوء نسبية عرفتها موريتاني افي استقرار السياسي ، حتى عادت من جديد وهذه المرة كانت مختلفة عن الانقلاب الأخير ، حيث عرفت عودة الحكم إلى الشعب نسبيا وذلك من طرف أصحاب الانقلاب .

قاد هذا الانقلاب العقيد أعل ولد محمد فال السباعي الذي يشغل منصب مدير الامن الوطني في حكومة الطايع منذ عام 1985الى جانب نخبة من قادة الجيش والحرس الجمهوري، نفذ الانقلاب صبيحة 2005/8/3 ضد الرئيس ولد الطايع.[1] الذي كان يشارك في مراسيم تشيع الملك السعودي الراحل (فهد بن عبد العزيز) وبعد الاعلان عن الانقلاب تم تشكيل ما يسمى

[1] ـ توفيق المديني ، المرجع السابق ، ص 393.

في حينه المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية. لقيادة البلاد، ومن بين ابرز اسباب الانقلاب هي:[1]

1- خطأ حسابات الرئيس ولد الطايع بترجيح كفة التحالف مع امريكا على حساب الحليف التقليدي الفرنسي الذي جاء به الى الحكم في 1984/12/12 .

2- احساس الحلفاء الغربيين بمن فيهم الامريكيون بأن النظام القائم استنفذ صلاحيته، نتيجة التذمر العام الذي ساد المجتمع والمؤسسة العسكرية بسبب سطوة الرئيس وحاشيته على مقدرات البلاد الاقتصادية ومؤسسات الدولة، ولتفادي ما لم تحمد عقباه لا سيما وان موريتانيا من الدول الغنية بالمعادن كالحديد وغيره وتمتلك فضاء تصعب السيطره عليه وربما يكون ملاذاً امناً للحركات الاسلامية المناهضة للغرب والعولمة الامريكية الامر الذي دفع الحلفاء الغربيين بالتفكير بضرورة تغيير ولد الطايع والاحتفاظ بعلاقات عسكرية جيدة مع موريتانيا لمواجهة الارهاب.

3- تدهور علاقة الرئيس ولد الطايع بقادة الجيش والذي يبين صحة ذلك وقوع الانقلاب عليه.

4- تردي الوضع الاقتصادي بسبب استفحال عمليات النهب لمقدرات الدولة التي تحكمت فيها عوامل الولاء والمحسوبية والعشائرية في بطانة ولد الطايع الامر الذي زاد من معدلات **الفقر و البطالة**.[2]

ويلاحظ ان هنالك تشابه كبير بين انقلاب 3 اوت 2005وانقلاب 12ديسمبر 1984 ولأسباب عدة منها:

1- في الحالتين ينقلب الصديق على صديقه وهو في زيارة خارج البلاد.

---

[1]- أيوب السايح مبارك، اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية إتجاه الدول المغرب العربي 2005- 2010، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن) 2010، ص71.

[2]، محمد الأمين ولد سيدي باب , المرجع السابق ، ص71.

2- تغليب طابع التسامح ونبذ العنف على ما سواه من مظاهر القوة.

3- عملية تحشيد التأييد للانقلاب من خلال تنظيم تظاهرات التأييد التي تشرف على تنظيمها وتعبئة الحشود لها الادارة العمومية.

4- الموقف الدولي من الانقلاب كان في الحالتين(الانقلابين) من تدبير فرنسا.

وبعد ذلك تمكن المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية من تشكيل حكومة انتقالية ضمت 24 وزيراً من ضمنهم وزراء في حكومة الطايع[1].وتعهدت بإجراء انتخابات رئاسية خلال (19) شهراً وقد التزم المجلس العسكري بالوعد واشرف على اجراء انتخابات رئاسية انتهت بفوز سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله* رئيساً لجمهورية موريتانيا في 2007/3/25.

المطلب الثاني : مرحلة الانقلابات بعد الحرب الباردة

وهو الانقلاب الأخير، قاده الجنرال محمد ولد عبدالعزيز، والذي اطاح بالرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله الذي انتخب من قبل الشعب رئيسا للجمهورية في 2007/3/25 والذي حضي بدعم ومساندة من منفذي الانقلاب العسكري نفسه في حينه. وقد

[1]. محمد الأمين ولد سيدي باب ، المرجع السابق ، 452.

*سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ، ولد في ولاية البراكنة الموريتانية عام 1938، تلقى علومه الابتدائية والاعدادية في موريتانيا والسنغال. حصل على شهادة الدراسات المعمقة DEAفي الاقتصاد من فرنسا، عاد الى بلاده وشغل منصب مدير التخطيط ثم وزير الاقتصاد، عام 1978 اعتقل على اثر اول محاولة انقلاب، عام 1982 سافر الى الكويت وعمل مستشاراً اقتصادياً للمصارف الكويتية للتنمية الاقتصادية والعربية. عاد الى موريتانيا بدعوى من الرئيس ولد الطايع وشغل منصب وزير الطاقة والمياه ثم وزير الصيد والاقتصاد، اعتقل عام 1987 بعد خلاف مع ولد الطايع، سافر الى الكويت عام 1989 ليعمل مستشار لوزير النيجر لدى الصندوق الكويتي. عاد الى بلده عام 2003، عام 2004 شارك في اول حوار بين الاغلبية والمعارضة، عام 2005 شارك في جلسات الايام الوطنية للتشاور، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام 2006، ثم انتخب رئيساً للبلاد في 25 آذار – مارس/ 2007. ينظر جريدة العنوان الدولي، العدد 12 في 2007/5/5.

سبقت هذا الانقلاب تطورات سياسية على الساحة الموريتانية شكلت الارضية المناسبة ومهدت لهذا الانقلاب الذي كانت له أسباب :[1]

من الأسباب المعلنة أنه بعد سنة من حكم الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله ظهرت في الأفق بوادر أزمة خطيرة بين الرئيس السابق ولد الشيخ عبد الله و الجنرالات في الجيش، بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة في نسختها الثانية، و التي ضمت عناصر حسبت على نظام الرئيس السابق معاوية ولد سيد حمد الطايع متهمة بالفساد، و شكل العسكريون فرقة برلمانية سميت بكتلة حجب الثقة عن الحكومة الجديدة، أي – وجود نوع من الصراع داخل مؤسسة البرلمان بدء قبل ثلاثة اشهر من الانقلاب، عندما قدم المؤيدون للعسكر طلبا برلمانيا بعقد جلسة طارئة للمصادقة على تأسيس محكمة عدل سامية للنظر في مصادر تمويل هيئة خيرية لزوجة الرئيس (خنتو بنت البخاري) والذي جوبه بالرفض. ثم اقدام زوجة الرئيس على توجيه اتهام لنواب مجلس الشيوخ بالفساد.

و تفاقمت الأزمة تدريجيا مع إصرار الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله على الإبقاء على تشكيلة الحكومة، و عندما تبين أنه لا مناط لوجود مخرج من الأزمة أقال الرئيس ولد الشيخ عبد الله الجنرالات الأربعة النافذون في المؤسسة العسكرية، و على رأسهم الجنرال محمد ولد عبد العزيز، و الجنرال محمد ولد الغزواني من مناصبهم العسكرية و إحالتهم إلى التقاعد، و كانت ردة فعل الجنرالات المقالين عنيفة، و ذلك بإعلانهم عن انقلاب عسكري يوم 6 أوت 2008، و بوضع حد لسلطات رئيس الجمهورية ولد الشيخ عبد الله كما جاء في نص البيان رقم (1) و الذي تلاه الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز بقوله: "**جاءت هذه العملية التصحيحية نتيجة لعدة أسباب منها تعطيل الرئيس السابق للدستور خلال عمل البرلمان... و قد رفض الرئيس بتعنت مساعي البرلمانيين لحجب الثقة عن حكومة لا يرضون عنها، و**

[1]- محمود صالح الكروي ، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا : الصراع على السلطة، بغداد : جامعة بغداد ، 2010.

رفضه لدورة طارئة في البرلمان، و تثبت هذه القضايا عجزه عن حل المشاكل التي يعاني منها المواطنون، و هكذا أعلن المجلس العسكري وضع حد لسلطات الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله".[1]

-فشل الحكومة في التوصل لأي نوع من الحوارات الجادة مع قوى المعارضة سواء المشاركة في البرلمان او خارجه، ولم تقدم تلك الحكومة اي خطوة نحو استيعاب قوى المعارضة، مما ادى ذلك الى حدوث تصادم أو قطيعة شبه تامة الامر الذي لم يعد ممكنا ان يعمل الفرقاء معا لخدمة المصالح العليا للبلاد.

2-العامل الاقتصادي وتمثل بسيطرة مجموعة معروفة على الموارد المهمة للدولة مما خلق طبقات غنية على حساب الشعب، وقد عزز ذلك من حالة التذمر لدى فئات واسعة من الشعب الامر الذي اسهم في تعميق الازمة السياسية، ولعل الانقلاب العسكري ما هو الا مظهرا من مظاهر تلك الأزمة.

3-طموح قادة الانقلاب لتحصين الجيش من التأثيرات المتنامية للحركات الاسلامية في الساحة الموريتانية.

4-عدم ارتياح فرنسا لسياسة ولد الشيخ عبد الله الداخلية، بعد اتخاذه خطوات منها (اطلاق سراح السجناء السلفيين[2]، والترخيص لحزب اسلامي، وبناء مسجد في القصر الرئاسي.

5- سعي الرئيس ولد الشيخ عبد الله في بناء نظام سياسي قوي بعيد عن هيمنة قادة الجيش.

[1] ـ خطاب رئيس المجلس العسكري محمد ولد عبد العزيز بمناسبة الانقلاب، جريدة الأمل الجديد، العدد 595، 2008/06/18،ص 3.

[2] ـ بعد اطلاق سراح السجناء السلفين وقعت ثلاثة تفجيرات في موريتانيا اسفرت عن مقتل اربعة فرنسيين و 3 عسكريين موريتانيين، ينظر جريدة الوطن السورية، العدد 461 في 18/ 8 /2008.

6- اشراك الرئيس عبد الله لأحزاب المعارضة وبعض من رموز النظام السابق (نظام ولد الطايع) في الحكومة، الامر الذي ازعج قادة العسكر.[1]

7- تجرأ الرئيس ولد الشيخ عبدالله بتهديد اسرائيل وذلك من خلال اعلانه بعرض العلاقات الدبلوماسية معها على استفتاء شعبي عام والخشية من اقدامه على تنفيذ هذا التهديد الذي يحظى بقبول شعبي.

تلك هي الأسباب، التي دفعت قادة العسكر الى القيام بانقلاب عسكري على نظام رئاسي منتخب ديمقراطيا يتمتع بالشرعية الدستورية والقانونية.

[1] ـ محمود صالح الكروي ، المرجع السابق .

المبحث الثاني :انعكاسات الانقلابات العسكرية في موريتانيا .

ان الانقلابات العسكرية أثرت جدا في النظام السياسي الموريتاني ، الأمر الذي عرف استدراج العديد من العسكرين إلى الكرسي الرئاسي ، إلا أن الحجة التي كانت تدرج أو السبب هو انتشار الفساد السياسي وعدم قدرة الرئيس على تولي زمام الأمور .

بالتالي فلكل انقلاب انعكاس على الأوضاع في موريتانيا، وفي نطاق الدراسة والبحث العلمي تم وضع انعكاسات تخدم المبحث الذي احتوى على مطلبين:

1-الانعكاسات السياسية.

2- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول :الانعكاسات سياسية

إن الاستعمال غير المبرر للانقلابات العسكرية في موريتانيا, يكرس ظاهرة العنف كحل مألوف لتغيير الأوضاع السياسية , علي خلاف الأنظمة الديمقراطية التي تلجأ إلي مختلف الوسائط الدستورية والمجتمعية لتجاوز الأزمات السياسية ,وكذا أدوات التعبير غير العنيفة , بما تشمل من وسائل رقابية ناجعة لتصحيح أخطاء النظام السياسي وإعادته إلي سكته الصحيحة . [1]

يبدو أن ثقافة الانقلابات مترسخة في ذهنية النخبة الحاكمة في موريتانيا, واعتلاء الكرسي علي فوهة الدبابات والآليات المدرعة هي الطريقة التي ألفوها للوصول للحكم .وقد اعتادت المؤسسة العسكرية, الحكم في موريتانيا سواء بشكل مباشر عبر سلطات استثنائية، أو من وراء ستار في ظل حكم شمولي بالغ القسوة والشراسة , واحتجب النظام العسكري لفترة قصيرة للغاية

[1]- محمد ولد احمد سالم، البعد الاقتصادي في دستور 20جوان 1990، جامعة نواكشط: المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد ،ع 7، 1993، ص 80.

,ثم عاد لينقض علي السلطة بهذه القبضة العنيفة , ويضع الرئيس المنتخب رهن الاعتقال دون الإفصاح عن مكانه .

ففي انقلاب 1978م ،وكان من نتائج هذا الانقلاب ان أوقف العمل بأحكام دستور 1961 بعد حل المؤسسات الدستورية القائمة وحل محله ميثاق دستوري قامت بوضعه لجنه عرف بالميثاق الدستوري للجنه العسكرية ، وقد عرف هذا الميثاق خمس تعديلات قبل ان يتم الغاءه سنة 1991 عندما ظهر الدستور الثالث في 20 جويلية 1991[1] .

ويمكن تقسيم حكم العسكريين منذ 1984 إلي مرحلتين تميزت الأولي بالتدخل المباشر للعسكر في إدارة النظام السياسي, في حين شهدت المرحلة الثانية الإشراك النسبي للمدنيين في اللعبة السياسية ولكن تحت وصاية القيادات العسكرية . [2]

ففي الانقلاب الأخير 2008ودعت موريتانيا حلم الديمقراطية مع سيطرة العسكر بقيادة الجنرالين محمد ولد عبد العزيز قائد الحرس الرئاسي ومحمد ولد الغزواني قائد الجيش علي مقاليد السلطة بعد اعتقال الرئيس المخلوع ولد الشيخ عبدالله ورئيس وزرائه يحيي ولد أحمد الواقف في ثكنة عسكرية تابعة للحرس الرئاسي.

وفي الحقيقة كانت الصدمة الأخيرة التي شكلها الانقلاب الأخير غير مبررة لأن كل الانقلابات التي عرفتها موريتانيا في كفة والانقلاب العسكري الأخير في كفة أخري, ذلك أن دلالاته كانت قاسية ومحبطة , فبعد أن حققت موريتانيا منذ قرابة العام وأربعة أشهر المفاجأة المذهلة التي أسالت الكثير من المداد , إعجابا وتقديرا لتجسيدها المبهر لأول انتخابات حقيقية وحرة ونزيهة لا غبار عليها وشهد بشرعيتها القاصي والداني , تعود موريتانيا إلي نقطة الصفر وكأن تلك الولادة الحقيقية لتجربة ديمقراطية كانت وهما ونضجا عابرا .

[1]. محمد الأمين ولد سيدي باب ، المرجع السابق ، ص 202-203.

جاء انقلاب موريتانيا الأخير ليؤكد مرة أخري, أن الدول الضعيفة ديمقراطيا , ليست لديها مناعة ضد قفزات المؤسسة العسكرية إلي السلطة , بل نتيجة لغياب قوة المجتمع المدني , يلهو الإنقلابيون باللعبة السياسية بشكل مستفز، إذ يحركون دباباتهم ويستولون على القصر الجمهوري ويعتقلون الرئيس المنتخب وفي الوقت نفسه يتبجحون بإصرارهم علي إعادة حياة ديمقراطية سليمة خالية من الشوائب. [1]

علي مستوي ردود الفعل, فقد أظهرت تطورات المواقف أن الموريتانيين انقسموا لأول مرة في ظرف مماثل أمام اتجاهين، أحدهما ينتظم تحت الجبهة الموريتانية للدفاع عن الشرعية ويعتبر الانقلاب هدما للشرعية ونكوصا للوراء ويدعو لإعادة الرئيس المنتخب وابتعاد الجيش عن الشأن السياسي , والثاني يضم أحزاب المعارضة السابقة ويري أن الانقلاب كان ضرورة لتهيئة الساحة السياسية أكثر للدخول القوي والثابت في النظام الديمقراطي الآمن .
والغريب أن الآية انقلبت اليوم في موريتانيا, فمعارضة الأمس أصبحت موالية للحكام الجدد وحلفاء الأمس يعارضون بشراسة. والأغرب من ذلك أن حزب تكتل القوي الديمقراطية بزعامة أحمد ولد داداه يدعم الانقلاب ويرفع الشعارات المؤيدة له , بينما يقول خصوم الحزب أنه يسعي عبر الجيش لتحقيق ما لم يتمكن من تحقيقه عبر صناديق الاقتراع , ويرد مناصروه علي ذلك بأن التجربة أثبتت أن الجيش لا محيد عن التعامل معه لمن يريد حكم موريتانيا .
إن التجليات الأساسية لاختلال الحكم الرشيد في موريتانيا تتمثل في غياب الطابع التمثيلي لدولة تقوم علي أساس القيم الجمهورية, وتعمل لصالح الموريتانيين في إطار من الاحترام لحقوق الإنسان في مفهومها الواسع ومبادئ الحكم الرشيد من إنصاف وعدالة اجتماعية ومشاركة ديمقراطية وشفافة في مجال التسيير المالي مما أدي إلي هشاشة الإدارة وإحداث قطيعة بين هيئات الدولة ومختلف المجموعات المكونة لموريتانيا.[2]

علي مستوي السلطة التنفيذية الرئاسية, تغلب النزعة التقديسية للرئيس علي جميع المستويات مما شجع التسييس المفرط للوظائف العمومية , كما شجع بشكل كبير علي ممارسة ديكتاتورية

[1] revuelectroniquehumanit'Coupd'tatenMauritanie',06.08.2008.www.humanite.frlectronique.

[2] – محمد عصام لعروسي ، المرجع السابق .

مفرطة , أدت إلي شخصنة المؤسسات وارتباطها بنخبة بعينها[1] , مع تهميش دور باقي المؤسسات الدستورية كالبرلمان والحكومة ودخول هذه المؤسسات في تحالفات مع أو ضد الرئيس[2] .

كما أن المشكلة الجوهرية يكمن في أن جميع الأحزاب السياسية الموريتانية تفتقر إلي مشروع مجتمعي عام, فلا نجد عند أي حزب لا في الأغلبية الرئاسية ولا في المعارضة نظرة واضحة ومحددة لما يريد أن ينجزه لموريتانيا , ومع غياب هذه النظرة يصبح مبدأ التناوب علي السلطة فاقد الروح , بل يصبح نوعا من التغيير الميكانيكي بين أشخاص , دون أن تكون هنالك قطيعة بين من حل وبين من ارتحل.

كما أن غياب مساحات للحوار الفعال بين الدولة والمجتمع المدني كان وجودها سيسمح بالاتفاق علي قواعد الدولة بما فيها القواعد الدستورية المدعمة لشرعية الحكم الرشيد, فوجود مثل هذا الحوار بإمكانه أن يساعد علي تسيير التنوع وتسوية النزاعات الاجتماعية وصياغة سياسات اجتماعية تشاركية وعادلة , وضمان إعادة توزيع شفافة للمصادر خاصة لصالح المجموعات الأكثر ضعفا .

-غياب سياسة وطنية منسجمة في مجال اللامركزية والتخطيط الترابي والتنمية المحلية.
-ضعف العناية بالمصادر والخبرات البشرية.

-ضعف المبادرة الوطنية وضعف قدرة المجتمع المدني والسلطات الموازية الأخرى علي المشاركة.

-عدم قيام هيئات التعاون الدولي في بعض الأحيان بدور ايجابي في ترقية الخطط الواقعية والمنسجمة والمعتمدة من طرف الفاعلين في مجال الحكم الرشيد[3].

[1]- محمد محمود ولد الصديق، مستقبل الحراك السياسي في موريتانيا، للملتقى العلمي المغاربي الثاني:أي واقع للمغرب العربي في ظل الثورات العربية، والمنعقد بتونس بتاريخ 22/21 نوفمبر 2012 ,

[2]. محمد محمود ولد الصديق ، المرجع السابق ,

[3]. توصيات ملتقي فكري حول ، قضايا الحكم الرشيد في ما بعد الفترة الانتقالية بموريتانيا، المنعقد من طرف بعض جمعيات المجتمع المدني، موريتانيا، بتاريخ 4 مارس 2007.

يبدو أن البنية السياسية في موريتانيا هشة لدرجة أن عمل المؤسسات يرتبط بأوتوقراطية متكلسة وغير منتجة, تفرز كل مرة نخبة عسكرية ليس لها أي برنامج لتغيير المجتمع , وهدفها الرئيسي الانقضاض علي السلطة فقط , أو كما حصل في الانقلاب الأخير بتنحية رئيس مدني فائز في انتخابات نزيهة وشفافة , ولم تعط له الفرصة الكاملة لممارسة الحكم وفق القواعد الديمقراطية المتعارف عليها , حتي وإن اقتضي الأمر الخوض في عمليات تصحيحية للأوضاع السياسية , فيلزم أن تنجز بواسطة المؤسسات الشرعية للبلد .

كما أن المجتمع الدولي, وخاصة الدول الكبرى منها , لا تعبر بالفعل عن مواقف صارمة إزاء الانقلابات في موريتانيا , فباستثناء بلاغات الشجب الأولي والدعوة إلي عودة الديمقراطية , فان لغة المصالح الاقتصادية تكون لها الكلمة الأولي والأخيرة , فيتم عادة الاعتراف بالوضع القائم وبالسلطة الحاكمة التي تحاول مرة أخري تقديم ضمانات لإنجاز التحول الديمقراطي , بعد انتهاء المرحلة الانتقالية , إلا أن تعهدات العسكر بتنظيم انتخابات رئاسية جديدة ليس أكثر من حيلة مفضوحة للالتفاف علي إرادة الشعب.[1]

المطلب الثاني : الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

1- الانعكاسات الاقتصادية :

ان التغيرات السياسية التي حدثت في موريتانيا اثرت على الناحية الاقتصادية ،بالتالي فكلما حدث انقلاب إلا وجاء صاحبه بالتعديلات حتى يغير ما يمكن تغيره فيها وقد اعتبرت هذه التغيرات هي إصلاحات ومن بين هذه الإصلاحات نجد :

انشاء العملة الموريتانية هي الأوقية والتي جاءت في ظل الاستقلال النقدي والمالي ،وهوما ساعد في توفير البيانات والمعطيات الاقتصادية الضرورية ، والهدف منه تشجيع المستثمرين

[1]- جهينة سلطان العيسوآخرون , علم اجتماع التنمية ، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر ، 1999, ص 73.

الوطنيين على الاستثمار وتعميمه على مختلف مصالح البلاد وإدارة موارد القطاع بأسلوب اكثر مردود اقتصادي.[1]

حيث وصل نسبة مبلغ الاستثمار حوالي 12 مليار اوقية ،ساهم القطاع فيها بنسبة 67,6% وتم توزيعها كالتالي الصناعة والمعادن 33 %، النقل والمواصلات 29% ،التنمية الريفية 14% ،الصحة والتعليم 10% ،14 % للقطاعات الأخرى .

أما فيما يخص المشاريع فنجد :

- مشروع أمبورية لاستصلاح الأراضي وزراعة الأرز في منطقة روصو .
- مشروع مصفات تكرير النفط في نواديبوا ، ومصنع قولبة السكر في نواكشط .
- مشروع طريق الأمل.
- مشروع بناء ميناء نواكشط بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية .

هذه اهم المشاريع اما فيما يخص التعديلات التي حصلت والتي خدمت القطاع الاقتصادي لدينا تحديد النفقات العمومية وترشيدها ومراجعة سياسة الدولة فيما يخص المؤسسات العمومية ، كذلك إعادة تنظيم الدين العمومي الخارجي ، المضي قدما في تنفيذ المشروعات المنجمية خاصة في مجال الحديد والجبس والنحاس وذلك بالاستثمار مع مستثمرين عرب .أيضا تطوير برنامج الصيد البحري واستغلاله بشكل احسن .

اما فيما يخص أكبر التدابير التي اعتمدها الدولة الموريتانية التي كان المراد منها رفع مستوى الاقتصادي والتي وضعت في شكل برنامج مدروس :

بخصوص النفقات العامة :

- تقليص المعونات المالية وحجمها عن المؤسسات العمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

[1]. محمد عبد الرحمان الصدفي ، المرجع السابق ، ص 70.

- السعي إلى إعادة الديون وتكوين لجنة لإدارة تلك الديون وتقليص بعض المصروفات الخارجية.

بخصوص الإرادات العامة :

- زيادة أسعار بعض المنتوجات الدولة .
- محاربة التهرب من دفع الضريبة.
- اصلاح نظام الضريبة على الشركات وأرباحها على الدخل .[1]
- أعادة تنظيم نظام الإعفاءات الضريبي والجمركية لتشجيع النشاطات الإنتاجية الكثيفة .

بخصوص النقود والقروض :

- وضع صكوك الائتمان الممنوحة للحكومة.
- وضع سياسة انتقائية لتشجيع القطاعات ذلت القدرة السريعة على النمو من خلال كمحها النصيب الأوفر من القروض الداخلية .
- رفع أسعار الفائدة على الودائع بنسبة 2% و تخفيضها على الودائع تحت الطلب وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والمساهمة في امتصاص السيولة الزائدة .

بخصوص الأسعار:

- إتباع سياسة صرف مرنة وتخفيض قيمة العملة بنسبة 16% وذلك من أجل اصلاح التشوه في صرف العملة الوطنية المغالى فيها .
- اعتماد سياسة تحرير الأسعار بصورة تدريجية حتى تكون قريبة من سعر التكلفة بالنسبة للاقتصاد.[2]

ويمكن ان نلخص ان الاقتصاد الموريتاني لديه خصائص هي:

[1]. محمد عبد الرحمن الصدفي ، المرجع السابق ،ص84-87.

[2]. غالية إبراهيم، موريتانيا حقل تجارب النية كلاسيك صندوق النقد يفرض وصفته المألوفة لدفع البلد الى الإفلاس ، العرب الأسبوعي 29/ 2008/03 ، ص 12.

- عدم تبلور فكر اقتصادي واضح ،اذ تقوم الليبرالية الاقتصادية في إقامة تنافس مطلق وكامل فيقوم هذا التنافس على قواعد منها:
- حرية حركة الإنتاج ،اليد العاملة ، المواد الأولية ، رؤوس الأموال .
- وجود فاعلين اقتصاديين ذوي قدرات متماثلة تجعلهم يتنافسون بصورة متكافئة .
- عدم التنوع في الإنتاج :حيث يركز الاقتصاد الموريتاني على قطاعين أساسيين هما الزراعة والصيد البحري ، حيث يفتقر القطاعين الى استخدام وسائل تكنولوجية حديثة مما أدى الى ضعف الإنتاج ، كما أدى الاهتمام على هذين القطاعين الى ضعف الإنتاج والإنتاجية .[1]
- اقتصاد يعتمد على الاستدانة :حيث تعتمد موريتانيا بشكل كبير على الاستدانة من والى إنجاز مختلف المشاريع التنموية ، ولابد من الإشارة الى ان الجفاف مقرونا مع سوء الإدارة ، قد زاد من مجموع الديون الخارجية الموريتانية ومثال ذلك ما حدث سنة 2000 حين تم اعفاء موريتانيا من ديونها بمبادرة اعفاء الدول الفقيرة المديونة بكثرة .

والجدول التالي يوضح نسبة الاستثمارات التي حددت في برنامج استثمارات1999-2000:[2]

[1]- احمد ولد دادة ،الاقتصاد الموريتاني من الليبرالية الى الليبرالية المتوحشة ، http://www.rfd-mauritanie.org/ar/document.jhtml, 20/ 11/ 2015. 20:30سا

[2]- احمد ولد دادة ، المرجع السابق .

القطاع	النسبة %
تهيئة الإقليم	40,7
القطاع الريفي	24,5
المصادر البشرية	18,3
التنمية الصناعية	14,7
التنمية المؤسسية	1,8

.

2ـ الإنعكاسات الاجتماعية :

ماوصلت إليه موريتانيا جراء الإنقلابات العسكرية المتكررة جعل الطبقة الاجتماعية مستاءة ، بالتالي انعكس هذا بالسلب عليهم ، بالرغم من أن محاولات احداث إصلاحات في الجانب الاجتماعي كان ببذل جهد كبير من طرف المؤسسة العسكرية .

ونتيجة للوضع الاقتصادي القائم نجد الطبقة الاجتماعية قد انعكس عليها الوضع بدرجة كبيرة بالرغم مما ذكرناه ان الاقتصاد قد عرف العديد من الإصلاحات على طول مدة الإنقلاب والنتيجة كانت :

- الغاء التوظيف في قطاع الصحة والتعليم بسبب فتح باب الخصخصة للاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والاتصالات والبنوك.
- أدى إلغاء الوظائف إلى وجود بطالة ، خصوصا لحملة الشهادات الجامعية الذين يفوق عدد المسجلين منهم أكثر من 6000 حامل للشهادة ،ناهيك عن بطالة المدن والأرياف ، وتشير بعض التقارير الرسمية حسب الجنس إلى :[1]

[1] ـ احمد ولد دادة ، المرجع السابق ,

40% من النساء ،25% من الرجال ،أما حسب المناطق الجغرافية فهناك 35% من سكان الحضر و30%من سكان الريف ، و20%من مناطق البداوة.

- ارتفاع اعداد البطالين يؤدي بالضرورة للانتشار الجريمة المنظمة في المدن والشذوذ في السلوك العام ، وتعاطي المخدرات والمسكنات والتفكك الأسري ، وهوما يقود الى تحلل النسيج الاجتماعي .
- انهيار الطبقة الوسطى واتساع دائرة الفقر فكثير من المواطنين لا تكاد توفر حاجياتها .
- غياب إرادات سياسية لها الخبرة الكافية لمواجهة التحديات السياسية حيث ان موريتانيا تعاني من مشكل القبيلة والدولة .
- عدم اكتساب القدرات الكافية ذات التخصص .[1]

مخطط يوضح تداعيات الانقلابات العسكريةفي موريتانيا

[1]. غالية إبراهيم ، المرجع السابق ، ص12.

ان مجريات الأحداث التي وقعت في موريتانيا جعلتها متغيرة بشكل كبير في المسار السياسي، وذلك ان الانقلابات العسكرية قد افاضت على موريتانيا بالكثير ، فخمسة عشرة انقلابا ليس بالأمر الهين ، وقد استنزفت من خلالها موريتانيا مختلف طاقاتها البشرية والطبيعية.

فبداية الانقلابات بدأت كفكرة ، لتنتقل فيما بعد إلى هاجس كبير للعسكرين ، فخريجو المدارس الفرنسية ، قدموا للدولة تطور جديد، كان له الأثر الكبير في الساحة السياسية سواء من الناحية الداخلية أ وحتى الخارجية ، ومع المراقبة المتواصلة من المحتل الماضي الذي قدم للانقلابين مساعدات وتسهيلات كبيرة ، ومأثرة إلى درجة أنها صاغت موريتانيا دستور جديد والتخلي عن الدستور الذي أعلن عنه مختار ولد دادة في سنة 1961م .

محاولات التغيير في موريتانيا خلق لها فجوة أخرى وهي ردود الفعل على تلك الانقلابات التي حصلت ، لكن ما حدث في موريتانيا في آخر انتخابات أدخلتها مرحلة ديمقراطية جديدة أشادت بها الكثير من المجتمع الدولي ، إلا ان الانقلاب الأخير غطى مجددا على طموحات الدولة .فعادت الأزمة الاقتصادية وكذلك التدين المالي حتى يتم رفع الاقتصاد الموريتاني دون الإغفال عن الوضع الاجتماعي المزرى فيها.

خاتمة

ومن خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا نستنتج مايلي :

ان الانقلاب ظاهرة نمت في القرن الماضي ، اعتمدت عليه الدول اللاتينية والافريقية أكثر من الدول الأوروبية بالرغم من أن هذه الأخيرة كانت السباقة ، وقد برزت الانقلابات في دول العالم الثالث بصفة خاصة بعد ظهور موجة الاستقلال و تطور الاحداث السياسية فيها بحكم امالها في تحقيق بناءالدولة تلبي طموحتها.

ويكون التحضير للانقلاب حسب تقنية دقيقة وصارمة ، وتقوم به مجموعة أو فئة من الضباط العسكريين ومدعومين من القوات العسكرية وتكون بالسيطرة على جميع هياكل الدولة كالتلفزيون المطارات وغيرها .

وفي إطار تبرير الانقلاب إتخذ أصحاب الانقلاب ذريعة ألا وهي المشروعية، ويقرها ملك أو زعيم أو رئيس حزب بالعودة إلى النصوص المشروعة ، وهذا ماحصل في كل من مصر،الجزائر، تونس حيث تم استغلال أخطاء الرؤساء قبلهم ، وأعتبروا الانقلاب مجرد تصحيح ، أما فيما يخص تونس فهو إعادة الهيكلة السياسية لها ,وصنف بإنقلاب أبيض.

وفي محاولة بث روح الديمقراطية قدمت فكرة الشرعية مجسدة في إنتخابات لإعطاء الحرية للشعب في إختيار رئيسه لكن صاحب الانقلاب هو الذي يتصدر القائمة ، ويفوز بنسبة تجعله رئيس الدولة فيقدم بذلك برنامجه السياسي كتعبير منه على أن الحكم مدني ليس عسكري مع أنه هو المسؤول عن المؤسسة العسكرية .

بالرغم من أنها مؤسسة تقوم على حماية الوطن والشعب ، إلا أنها صارت تدير شؤون البلاد سياسيا وعسكريا ، وهو ما حصل في موريتانيا فمنذ سنة 1978 الى غاية 2008 ظلت تعاني من نظام عسكري يسيطر على مختلف القطاعات الحيوية للدولة .

إن ظاهرة بناء الجيوش في الدول الافريقية هي وراثة من المستعمر ، والتي نشأت بعد الاستقلال ، فبناء المؤسسة العسكرية تعود إلى ضباط كانوا قد تلقوا تعليمهم وتدريبهم في المدارس والكليات العسكرية المتخصصة في أوروبا ككلية ويست بوينت العسكرية وغيرها من المدارس الأجنبية .

إرتكزت وظيفة المؤسسة العسكرية على حماية الدولة وهي خادم لها وليس سيدا عليها، لكن الموقف انعكس فقد صارت هي التي تدير الأوضاع في البلاد ، فنجد أن معظم العسكريين هم مجرد شباب من الريف ، عانوا من ويلات الفقر ، وهذا مانجده في موريتانيا .

تمتلك موريتانيا خزان كبير من الثروات نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي جذب الاستعمار إليه، وقد تميزت موريتانيا عن غيرها من دول المغرب العربي بالثروة السمكية دون أن ننسى الطبيعية كالزراعة ، النحاس وأخيرا مناجم الفحم .

قد جاء الاستعمار الفرنسي الذي غير الدولة من نظام قبلي إلى نظام إداري عسكري ، يديره ضابط أو جنرال، بالتالي إستطاع الاستعمار الفرنسي أن يبسط رايته فوق الأراضي الموريتانية ، واستغلال الأراضي ليأتي بعد ذلك الصراع السياسي وتأخذ موريتانيا استقلالها سنة 1960 ويعين ولد دادة رئيس الدولة من قبل المستعمر .

مع استقلال موريتانيا حاولت بناء الدولة برئاسة مختار ولد دادة معتمدا على سياسة تخدم الدولة الموريتانية ، فحاول وضع دستور جديد سنة 1961 مقدما صورة جديدة للحكم كالسلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية والرئيس هو السلطة العليا في البلاد، أما السلطة القضائية وهي هيئة تابعة للدولة مهمتها تحقيق العدالة .

ومن هنا كان المنطلق لظهور الدولة الحديثة فحاولت موريتانيا محاكاة الدول المستقلة في نفس الفترة ومواكبة الدول المتطورة حتى تقدم مستقبل لها، فقام ولد دادة تقديم مساعي كبيرة

للرقي بالدولة الموريتانية ، بالرغم من أنها كانت ذات طابع تقليدي ديني تكامله الزوايا والامارات.

ترأس ولد دادة الدولة الموريتانية ، لكنه اصطدم بواقع آخر صراع داخلي وخارجي فالداخلي كان مع المعارضة السياسية إذ نجد أن الكثير من الأحزاب رفضت سياسة ولد دادة واعتبرتها لاتخدم إطلاقا المجتمع الموريتاني خاصة إعتماده نظام الحزب الواحد وبرئاسته هو ،فكانت ردة فعله حل الأحزاب أو وضع رؤساء الأحزاب اما في السجن أو الإقامة الجبرية .

أما خارجيا فقد عرفت موريتانيا صراع كبير بداية من عدم الاعتراف بها من طرف الدول العربية خاصة المغرب الذي مازال يرفض إلى الآن الاعتراف بها بإعتبارها جزء من التراب المغربي ، وهو ما أجل إنضمامها لجامعة الدول العربية ، ثم مشكلة النزاع الحدودي مع الصحراء الغربية بعد خروج اسبانيا من المنطقة أين شهدت صراع ثلاثي عليها (المغرب – الجزائر – موريتانيا) وما لبث أن إنسحبت موريتانيا من النزاع .

إن النزاع الحدودي مع المغرب أدخل موريتانيا في أزمة إقتصادية كبيرة استنزفت موريتانيا من خلاله ثرواتها الطبيعية ، فوصلت إلى درجة الاستدانة من الدول الأجنبية أين أدخلها في مشكلة الديون ، وعدم وجود الخبرة في تسيير الشؤون الاقتصادية جعلها تعتمد على الخبرة الأجنبية أين أوقعها في سيطرة الشركات الأجنبية من خلال التعاقدات .

إلى جانب هذا كله نجد الوضع الاجتماعي لا يختلف عن قبله ، فقد عرف المجتمع الموريتاني تأثر كبير بالازمة الاقتصادية التي كان وراءها النزاع الحدودي ، دون أن ننسى البطالة التي زادت وعرفت انتشر كبير في ظل وجود متخرجين من مختلف الجامعات ، كذاك مشكلة الصراع الاثني بين البيض والزنزج .

وهذا ما أدى إلى حدوث أول إنقلاب بقيادة ولد السالك على حكم مختار ولد دادة ، فموريتانيا دولة عانت من مرض الانقلاب إذ لا يمرعام أو أشهر إلا وحدث إنقلاب وكل انقلاب

يختلف عن الذي قبله فهناك من لم يتوقع حدوث نقلاب عليه ، وهناك من تفطن لمحاولة الانقلاب فقام بإعدام المحاولين أو نفيهم أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية ، الغريب في الأمر نجد ان الشعب الموريتاني قد تعود على الانقلاب فلم يعد يبالي .

بعد إنقلاب 2005 ، دخلت موريتانيا مرحلة جديدة هي الانتخابات وكانت فكرة الديمقراطية جسدت بأتم معنى الكلمة ونوهت به الكثير من الدول ، إذ عاد الحكم من العسكري إلى المدني لكن عادت الانقلابات سنة 2008 إلا ان الهدف كان من أجل التغيير والعودة من جديد إلى الحكم المدني من خلال الانتخابات .

لقد انجرت عن الانقلابات تغير كبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية وآخرها الاجتماعية بالرغم من محاولة تحسين الأوضاع عن طريق الإصلاحات التي وضعها الانقلابيين ، إلا أنها لم تكن كافية فالمعارضة السياسية طالبت بحل الحكومة فيما قامت الحكومة بحل الكثير من الأحزاب بالتالي عدم الوصول إلى حلول ، ومع إلغاء الدساتير كدستور 1961 بدستور 1991 وهي متواصلة .

ومازال الاقتصاد الموريتاني يعرف تراجعا كبيرا حيث قامت الحكومة الموريتانية بالاستدانة أين أوقعها في مشكلة مع الدول المستدينة ، كذلك فتح باب الاستثمار للخوصصة مما جعل موريتانيا تتعامل مع مختلف الشركات المتعددة الجنسيات ، وكل ذلك سببه قلة الخبرة في تسيير الشؤون الاقتصادية .

يمكن أن نستخلص في الأخير مجموعة من الاسباب هي :

1 – أن الانقلابات العسكرية تقوم بها مجموعة من الضباط للإطاحة بالنظام السابق.

2– فعالية المؤسسة العسكرية التي لعبت دور كبير في تغيير النظام السياسي للدولة.

3 – دخول موريتانيا مرحلة الديمقراطية حيث عرفت مزيج في الحكم بين المدني والعسكري.

إن الانقلابات العسكرية في موريتانيا غيرت الكثير من الأمور كالسيطرة على السلطة ومحاولة إظهار للعالم أن ماحدث إعادة اصلاحى وهو ماعجز عنه الرئيس السابق ، و إعطاء طابع الشرعية للحكم ، وتكون مجسدة بالديمقراطية عن طريق الانتخابات وهو ما أدخل موريتانيا مرحلة جديدة .

كما نجد أن موريتانيا في الوقت الحالي عرفت استقرار نوعي بعيدا عن ضغط المؤسسة العسكرية التي كان لها يد في قلب موازين الدولة ، عن طريق التسيير الخفي لها ، وفرض النظام العسكري الذي كان لها باع طويل .

لا يمكن أن نجزم في السنوات القادمة هل ستظل موريتانيا محافظة على الاستقرار السياسي لها أم أن ستشهد انقلاب جديد يغير طابع الديمقراطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1ـ باللغة العربية :

أ ـ الكتب :

1ـ ابراهيم محمد ،العنف السياسي في افريقيا الانقلابات في موريتانيا, بيروت الدار العربية للنشر والتوزيع ،2010 .

2ـ بي بي سميث ، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية،(تر خليل كلفت)، مصر : ع 1871، 2011.

3ـ حميدتشي فاروق ، الجماعات الضاغطة ، الجزائر :المطبوعات الجامعية للنشر ، 1998.

4ـ حلاق حسان، مدن وشعوب العالم ، بيروت : دار الرتب الجامعية ،(د د ن) ، (د س ن).

5ـ ابوحجر امنة ابراهيم ، موسوعة الدول العربية ،عمان : دار أسامة للنشر ، 2002.

6ـ بلخوجة الطاهر ، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، القاهرة: الدار الثقافية للنشر1999.

7ـ الخطيب نعمان أحمد ،الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ،عمان : دار الثقافة للنشر ،2006.

8– الجبالي نبيل موسى ، جغرافية الوطن العربي ، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2011.

9ـ. الجوجو عبد الله حسن ، الأنظمة السياسية المقارنة – دراسة مقارنة – ، مصر، 1996.

10. – دبلة عبد العالي ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، القاهرة ، دار الفجر للنشر، 2004 .

11ـ زايد أحمد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية ، مصر : (د د ن)،2008.

12- زيتون وضاح ، المعجم السياسي ، الأردن : دار أسامة للنشر ,2000..

13. السيد محمود ، تاريخ إفريقيا القديم والحديث ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للنشر،2006.

14ـ . سعيفان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، لبنان : مكتبة لبنان للنشر، 2004 ، ص 60 .

15 ـ شربل كمال موريس ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ،بيروت : دار الجيل للنشر ، ط1، 1998، ص606..

16ـ . بوالشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر : دار بن عكنون للنشر ج1، (د س ن) .

17. صدفي محمد عبد الرحمن، البنك المركزي ومراقبة الائتمان ،(داراسة حالة موريتانيا 1992-2002) ، (د د ن) ، 2006 .

18ـ ضيف شوقي ، عصر الدول والامارات – الجزائر – المغرب الأقصى – موريتانيا – **السودان** – ، القاهرة : دار المعارف للنشر ، (د س ن).

19- أبو ضاوية عامر رمضان ، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري ، بيروت : دار الرواد للنشر ،2002.

20ـ طربوش قائد أحمد، السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري ، بيروت: مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1995.

21ـ عاطف عبد الغني ،الانقلاب على ثورة يوليو، مصر : أطلس للنشر والتوزيع ،2002.

.22 عبد الناصر جمال ، أسرار الثورة المصرية وبواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ،بقلم أنور السادات ، مصر:ع311 ، 1960.

23 عودة جهاد، تجربة الاشتراكية الديمقراطية في تونس ،دراسات في الاشتراكية الديمقراطية ، القاهرة :الهيئة المصرية للكتاب (دس ن) .

24 عمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد1932 1978 ،قصر الكتاب البليدة للنشر، 1997.

25 عفرون محرز، مذكرات وراء القبور ، (تر الحاج مسعود) ، الجزائر : دار هومة ، 2013.

.26 على الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ,بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

27 العيسو هبة سلطان وآخرون، علم إجتماع التنمية ، سوريا : الأهالي للطبع والنشر، 1990.

. 28 الفاعوري ابراهيم، جغرافية الوطن العربي ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر ، 2010.

29 ـــــــــــــــ ، تاريخ الوطن العربي ، الأردن : دار الحامد للنشر ، 2010.

30 فوزان بن عبد الرحمن فوزان ، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي ، السعودية:جامعة الإسلام محمد بن سعود الإسلامية ، مج 11 ، ط1 ،1999.

31 فوق العادة سموحي، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية ، (د س ن) ، (د د ن) ص 213.

32ـ القصبي رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي . الحراك السياسي وإدارة الصراع .، مصر: ط2 ،جامعة القاهرة للنشر ،2003.

33ـ الكروي محمد صالح، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا : الصراع على السلطة، بغداد:جامعة بغداد ، 2010.

34ـ المديني توفيق، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل،دراسة تأريخية سياسية، دمشق :منشورات اتحاد الأدباء العرب،، 2006.

.35ـ مرابط فدوى، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.

36ـ منيسي احمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، مصر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2007 .

37ـ معراف اسماعيل ، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ..... وحديث عن الشرعية الدولية ، الجزائر : دار هومة ، 2010.

38ـ محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ، الإسكندرية ، مصر : دار الجامعة للنشر ، 2007 .

ـ 39– محمد موسى محمود ، موسوعة الوطن العربي ، الأردن : دار دجلة للنشر ، 2008.

40ـ النجم عبد الباري عبد الرزاق، جمهورية موريتانيا الاسلامية، بيروت: دار الاندلس للطباعة والنشر،1966.

41ـ هيكل محمد حسين، مبارك وزمانه من المنصة الى الميدان (الحلقة الأولى) ،جريدة الشروق ،9 فيفري 2012 .

42ـ ولد سيدي باب محمد الأمين، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت :سبتمبر / 2005 .

43ـ وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث ،مصر :دار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ،2000.

44ـ ولد دادة أحمد وآخرون ، الجيش والسلطة في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية للنشر ، 2002.

45 ـ يحي احمد ، مذكرات محمد نجيب كنت رئيسا لمصر، مصر :المكتب المصري للنشر،1984.

ب ـ المجلات والدريات :

46ـ زهران جمال، القواعد والتسهيلات الأمريكية في الشرق الأوسط ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، ع 66، نوفمبر 1981، ص101ارف للنشر , 1980.

47ـ أبو فرحة علي، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية ، مجلة القراءات الإفريقية ،ع 13، سبتمبر 2012،43.

48ـ محفوظ بيه أحمد ، التجربة الديمقراطية في موريتانيا ، نظرة تقييمية لأداء السياسي للأجزاب السياسية ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، ع 43، جويلية 2005.

49 ـ هيكل محمد حسين، مبارك وزمانه من المنصة الى الميدان (الحلقة الأولى) ،جريدة الشروق ،9 فيفري 2012 .

50 ـ اللجنة الوزارية المكلفة بالعدالة، التقرير النهائي حول العدالة، نوفمبر،2005

51ـ خطاب رئيس المجلس العسكري محمد ولد عبد العزيز بمناسبة الانقلاب، جريدة الأمل الجديد، العدد 595، 06/18 . محمد ولد احمد سالم، البعد الاقتصادي في دستور 20جوان 1990، جامعة نواكشط: المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد ،ع 7، 1993.

ج ـ الدراسات الغير منشورة :

52ـ أيوب السايح مبارك،اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية إتجاه الدول المغرب العربي 2005– 2010، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن) 2010.

د ـ مواقع الأنترنيت :

53– احمد ولد دادة ،الاقتصاد الموريتاني من اليبرالية الى الليبرالية المتوحشة ، http://www.rfd-mauritanie.org/ar/document.jhtml .2015 /11 /20 ,

54 ـ دستور موريتانيا ، http://ar.wikisource.org/wiki

55ـ مصر تشريح انقلاب عسكري عربي في القرن الحادي والعشرين ، http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/09/20139192611595401.htm

56 ـ ياسر قطيشات ،تدخل العسكر في السياسة :محاولة فهم طبيعة الانقلابات العسكرية ، الحوار المتمدن ،العدد 3261،2011/01/29، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

_revuelectroniquehumanit'Coupd'tatenMauritanie',06.08.2008.www.humanite.frlectronique

2ـ المراجع باللغة الفرنسية والانجليزية :

A ـ FRANÇAIS

.58ـ Hamahou Allah Ould Salem, Histoire de la Mauritanie, Nouakchott, Laureate du Prix Chinguitt,2006.

59–Michel Cama , Changement politique au Maghreb, Pris: CNRS édition,1991.

60 ـMoktar OULD DADDAH, La Mauritania contre vents et mare. Paris : Karthala, 2003.

2 ـENGLISH:

.61ـNIKOLAY MARINOV AND HEIN GOEMANS, Coups and Democracy, London: Cambridge University Press, 2013.

ملاحق

خريطة توضح أهم المدن الموريتانية I

المصدر : من الرابط الالكتروني

http://watn.paramegsoft.com/arabic-Countries/map_22.html

خريطة توضح الموقع الجيوسياسي لموريتانيا

المصدر : الرابط الالكتروني

https://www.icrc.org/ara/resources/documents/map/mapmauritania.htm

واجهت نظم الحكم في افريقيا عقب الاستقلال **في القرن الماضي عددا من العقبات التي** شهدت السبيل الى التدخل العسكري في الحكم ولم تستطع هذه النظم التغلب عليها رغم مرور عقود طويلة ، مما أعطى مبررا لاستمرار ظاهرة الانقلابات العسكرية ومن أهم هذه العقبات ضعف البناء السياسي في هذه الدول والذي جاء نتيجة :

- تدهور هيبة الحزب الحاكم حيث فشلت الأحزاب التي قادت الدول الافريقية نحو الاستقلال في مواجهة آمال وتوقعات شعوبها ولم تتحول إلى بوتقة تصهر داخلها كافة الانقسامات والاختلافات سواء السياسية أوالاجتماعية والإقتصادية لتحقيق الوحدة الوطنية لكنه أصبح أداة لتمجيد الرئيس .

أكثر دولة شهدت الانقلابات العسكرية هي موريتانيا ، هذه الأخيرة التي أصبح لها باع طويل مع الانقلابات ، أو ربما صار إختصاص أكثر منه ظاهرة ، فالانقلابات التي حصلت غير لها الكثير سواء من الناحية السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية .

عانت موريتانيا من الانقلابات كثيرا وانعكس عليها الأمر بشكل سلبي وذلك بأزمة اقتصادية واجتماعية ،إلا أنه مالبث ان تغيرت الأوضاع ، حيث دخلت موريتانيا مرحلة ديمقراطية عن طريق الانتخابات، بعيدا عن السيطرة العسكرية التي اكتسبت سلطتها بالمشروعية ، لكن عودتها إلى الشرعية غير مجرى الاحداث فيها .

Régimes Face en Afrique après l'indépendance dans le siècle dernier, un certain nombre d'obstacles, qui a vu la voie à une intervention militaire dans la gouvernance n'a ces systèmes pourrait pas être évité malgré le passage des décennies, ce qui a donné une justification pour la poursuite du phénomène des coups d'Etat militaires et le plus important de ces obstacles faiblesse de reconstruction politique dans ces pays, qui il est le résultat de:

- La détérioration du prestige du parti au pouvoir où les partis qui ont conduit les pays africains à l'indépendance dans le visage des espoirs et des attentes de leurs peuples ont échoué et ne se transforment en un creuset fondus au sein de toutes les divisions et les différences, à la fois politiques et Ooalajtmaih économique à réaliser l'unité nationale, mais il est devenu un outil de glorifier le président.

Plus Etat coups d'Etat militaires témoins sont la Mauritanie, dont le dernier est devenu son avec une longue histoire de coups d'Etat, ou peut-être devenir une spécialité plutôt qu'un phénomène, coups qui ne ont pas eu beaucoup à la fois en termes politiques, économiques et sociaux.

La Mauritanie a souffert de coups souvent réfléchi négativement et que la crise économique et sociale, mais il Malbut que les conditions ont changé, où la Mauritanie est entré dans le stade démocratique à travers des élections, loin de contrôle militaire, qui a gagné l'autorité légitime, mais son retour à la légitimité est le cours des événements là-bas.

فهرس المحتويات

ـ مـــقدمـــــة

ـ الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للدراسة..... 08

ـ المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للانقلابات العسكرية 09

ـ المطلب الأول : مفهوم الانقلابات العسكرية 09

ـ المطلب الثاني : محددات الانقلابات السياسية 16

ـ المطلب الثالث : محددات القانونية للانقلابات 21

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية 27

المطلب الأول : مفهوم المؤسسة العسكرية 27

المطلب الثاني : تطور المؤسسة العسكرية 29

المطلب الثالث : مهام المؤسسة العسكرية 33

الفصل الثاني : عوامل الانقلابات العسكرية 41

المبحث الاول : معطيات عامة حول موريتانيا 42

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي 42

المطلب الثاني : النظام السياسي 44

المطلب الثالث : التركيبة السوسيولوجية 50

المبحث الثاني : أسباب الانقلابات العسكرية في موريتانيا..... 54

المطلب الأول : الاسباب التاريخية 54

المطلب الثاني : الاسباب السياسية 61

المطلب الثالث :الاسباب الاقتصادية والاجتماعية 67

الفصل الثالث : تداعيات الانقلابات العسكرية في موريتانيا..... 77

المبحث الأول : الانقلابات العسكرية على ضوء الحرب الباردة..... 78

المطلب الأول : موريتانيا أثناء الحرب الباردة 78

المطلب الثاني : مرحلة الانقلابات بعد الحرب الباردة 93
المبحث الثاني :إنعكاسات الانقلابات العسكرية على موريتانيا..... 97
المطلب الأول : انعكاسات سياسية 97
المطلب الثاني : إنعكاسات اقتصادية واجتماعية 101
خاتمة 109
قائمة المراجع 114
ملاحق..... 122
ملخص باللغة العربية..... 126
ملخص باللغة الفرنسية..... 127
فهرس المحتويات 128